



الجمعية اللبنانية من أجل  
ديمقراطية الانتخابات

## تقرير مراقبة الانتخابات البلدية لعام 2016 من منظور جندي

عمل مشترك:

علي سليم

الياس نصّور

هذا المشروع ممول من



أنجزت هذا التقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بتمويل من منظمة هيفوس والاتحاد الأوروبي. الأفكار الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة هيفوس والاتحاد الأوروبي.



## الفهرست

1	الفهرست
3	تحية شكر
5	مقدمة
7	منهجية العمل
9	القسم الأول: واقع المرأة في لبنان
9	I. الإطار القانوني الناظم لوضع المرأة في لبنان:
16	II. الحركة النسائية في لبنان.
19	III. المرأة والتمثيل السياسي اليوم: حقائق وبيانات.
23	القسم الثاني: مرشحات 2016
23	I. واقع المرشحات الانتخابي.
25	II. عدد المرشحات في كل قضاء...
26	III. تجربة الترشح: قرار الترشح، الدعم، البرنامج الانتخابي، والضغوطات...
27	1. أسباب الترشح:...
28	2. التعاطي الإعلامي:...
29	3. الدعم العائلي والمؤسسي:...
30	4. درجة الانخراط في المجتمع المدني:...
30	5. اللوائح مقابل الترشح الفردي:...
30	6. دور المرشحة في الحملة الانتخابية:...
31	7. دعمها لترشح النساء ونصائحها:...
31	8. القضايا التي تناولتها المرشحات في حملتهن:...
32	9. الضغوطات التي تعرضت لها المرشحات:...
34	القسم الثالث: ناخبات 2016
34	I. المرأة قبيل انتخابات 2016



- 37 ..... II. النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان..
- 37 ..... أ- توصيف العينة المستطلعة:
- 38 ..... ب- أبرز النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان
- 42 ..... III. النتائج العامة بحسب معيار الفئة العمرية..
- 42 ..... أ- كيفية الحضور إلى المركز
- 43 ..... ب- كيفية التعرف إلى المرشحين/ات والاقتراع لهم/ن
- 44 ..... 1- تحليل الفئة العمرية 21-40
- 45 ..... 2- تحليل الفئة العمرية 41-60
- 46 ..... 3- تحليل الفئة العمرية 61-70+
- 47 ..... ج. إدراك ترشح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه
- 48 ..... د- مدى موافقة الناخبة على ترشح النساء
- 49 ..... IV- النتائج العامة بحسب معيار المستوى التعليمي....
- 49 ..... أ- كيفية الحضور إلى مركز الاقتراع
- 50 ..... ب- كيفية التعرف إلى المرشحين/ات والاقتراع لهم/ن
- 51 ..... 1- تحليل الفئة الأمية
- 51 ..... 2- تحليل فئة القراءة/الكتابة- الابتدائي
- 52 ..... 3- تحليل فئة التعليم المتوسط – ثانوي
- 52 ..... 4- تحليل فئة التعليم الجامعي
- 53 ..... ج- إدراك ترشح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه
- 53 ..... د- مدى موافقة الناخبة على ترشح النساء
- 54 ..... خلاصات وتوصيات
- 57 ..... لائحة المراجع:



## تحية شكر

بدأت الجمعية قبيل فترة وجيزة من الانتخابات البلدية والاختيارية بالتحضير لمراقبة هذه الانتخابات وفق المقاربة الجندرية، لتسليط الضوء على المخالفات والضغوطات التي تتعرض لها المرأة الناخبة والمرشحة في العمليات الانتخابية. فبعد تجربة مراقبة الانتخابات من الزاوية الجندرية التي خاضتها الجمعية العام 2004، كان للجمعية الرغبة بأن تعيد هذه التجربة العام الحالي للبناء عليها وتوسيعها وتعميقها أكثر العام المقبل مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية. من هنا تواصلت الجمعية مع عدد من الجمعيات والناشطات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة للمشاركة في مراقبة الانتخابات، إيماناً منها بأن أي عملية مراقبة متخصصة لا يمكن أن يكتب لها النجاح من دون تضافر جهود الشركاء المعنيين.

من هنا تودّ الجمعية شكر كل الجمعيات المشاركة على مجهودها في إنجاح عملية المراقبة، كما تودّ أن تشكر جزيلاً المراقبات والمراقبين، اللواتي/الذين تكبدوا عبء هذه العملية الشاقة.

أخيراً تودّ الجمعية شكر الأستاذة جومانا مرعي، على مواكبتها الدائمة لهذه العملية ومشاركتها الأساسية في إعداد الاستبيانات والإشراف أيضاً على كتابة التقرير.

### الجمعيات المشاركة:

جمعية Fe-Male

RDFL التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة

جمعية كفى عنف واستغلال



المراقبات والمراقبون المتطوعات/المتطوعون:

افتخار زعيتر  
جان - بيار اسطفان  
جيهان مكينة  
حياة مرشاد  
ديانا اسماعيل  
ديانا زعيتر  
رشا اسماعيل  
رفقا أبو يونس  
رؤى دندشي  
شيرين الجردي  
عبير زيدان  
فادي جمال الدين  
فاطمة الديراني  
فيرونيكا عاقوري  
ماري - تيريز المير  
مريم الديراني  
ميريلأ أبو خليل  
ناهيل موسى  
ناي الراعي  
نسرين عكاوي



## مقدمة

تشكّل المساواة الجندرية تحدياً قديماً مستجداً تعاني المجتمعات غيابها بشكل عام، لاسيّما المجتمعات الأكثر محافظة، إن من جهة القيم التقليدية والعادات والموروثات الاجتماعية، أو من خلال التمسك بالقيم الدينية وصعوبة التخلّي عنها.

بدأت قضايا حقوق المرأة منذ العام 1945، تحظى بأهمية أكبر في المواثيق الدولية، باعتبار المساواة على أساس الجنس حق ومبدأ مؤسس لحقوق الإنسان، ومع إدخال المساواة الجندرية وحقوق المرأة كحق إنساني في دساتير الكثير من الدول، كما أصبحت تلك الحقوق ومدى تفعيلها معياراً اجتماعياً أساسياً يحدّد مسار تطوّر الدول وتميبتها.

غير أنّ تلك التطورات الإيجابية في النصوص، لم تنعكس على الأرض في غالبية الدول المصادقة على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، وهي اهتمت أكثر بالمساواة في الفرص وليس المساواة في الفرص والنتائج معاً، من ضمنها لبنان الذي عانى وما زال يعاني، بدرجات مختلفة، وجود هوة بين حقوق النساء والذكور.

من هنا، ارتأت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" وبالتعاون مع عدد من الجمعيات النسائية (Fe-RDFL،male التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، وجمعية كفى عنف واستغلال) بالإضافة إلى عدد من الناشطين والناشطات، أن تقوم بمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية لعام 2016 من المنظور الجندري، لتقييم مشاركة الناخبات والمرشحات في العملية الانتخابية في لبنان، إيماناً بالمبادئ التي تؤمن بها الجمعيات المشاركة والتي تنصّ على أهمية تحقيق المساواة الكاملة والفعلية بين الجنسين، لا سيما في الحياة السياسية في لبنان.

تهدف هذه المراقبة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل من معيقات قانونية في لبنان تمنع أو تحدّ من مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ أم أنّ النمط المجتمعي الذكوري السائد يشكّل أحد العوائق لترشّح المرأة وفوزها في الانتخابات العامة؟ هل مصادقة لبنان والتزامه بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات وتبنيه في مقدمة الدستور الإعلانات التي تحمي حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاصّ، وتعزّز مشاركتها في الحياة السياسية، يضمن وجود مساواة في الفرص بين مشاركة الرجل والمرأة في المضممار السياسي، أم أنّ التوقيع على النصوص يختلف عن الواقع؟



يأتي هذا التقرير في ظلّ واقع أليم للمرأة في الحياة السياسية، إذ لا تتناسب نسبة تبوّئها مقاعد في المؤسسات العامة مع النسبة التي تشكلها في المجتمع. من هنا، تأمل "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" مع غيرها من الجمعيات، أن يكون للتقرير المرافق لعملية مراقبة العملية الانتخابية الأخيرة، قيمة مضافة للمجتمع المدني بأحزابه ونقاباته وجمعياته والقطاع الخاص والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية، وذلك سعياً لتطوير النضال الحقوقي من أجل إلغاء التمييز ضدّ النساء، أقلّه التمييز الاجتماعي والسياسي، أو الحدّ منه من خلال القوانين والمراسيم الخاصة أو عبر إصلاح القوانين المتعلقة بالانتخابات كي تؤمّن تمثيلاً صحيحاً وعادلاً للمرأة.

وبما أنّ التقرير يجمع بين الانتخابات والمساواة الجندرية، من المفيد أن نتطرّق، ولو بشكل مقتضب، إلى مصطلح "المساواة الجندرية" وتعريفه، فالمنشورات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة فرّقت بين المساواة الجندرية أي Gender وبين المساواة بين الجنسين. فبينما المساواة بين الجنسين تشير إلى المعاملة المتساوية بين الرجل والمرأة، في ما يتعلّق بحقوقهم وكذلك في إطار التشريعات والسياسات ومنحهم فرصاً متساوية للوصول إلى الموارد والخدمات والسيطرة عليها في سياق العائلة والمجتمع، أنت المساواة الجندرية أو كما اصطلح أيضاً على تسميتها المساواة على أساس النوع الاجتماعي لتحارب التمييز بين المرأة والرجل المبني على الأدوار الاجتماعية التي يفرضها المجتمع لكل من المرأة والرجل. ففي حين أن الجنس هو عامل ثابت وطبيعي (أي بيولوجي)، فإن النوع الاجتماعي هو متغيّر ومكتسب بحسب المجتمع الذي تعيش فيه المرأة والرجل<sup>1</sup>، وتعني المساواة الجندرية أن لا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة في ما يتعلّق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، حسب مؤشرات خاصة توجد المساواة بين النوع. إضافة إلى أنه يعني أيضاً المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. يولاند نوفل، الجندر، المركز التربوي للبحوث والإنماء، <http://www.crdp.org/ar/details-edumagazine/5952/3705>

<sup>2</sup> صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، حقبة تدريبية حول النوع الاجتماعي- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي



## منهجية العمل

تهدف المراقبة من المنظور الجندي إلى مراقبة وضع المرأة اللبنانية ناخبة ومرشحة في العملية الانتخابية وقياس ما إذا تضمّنت الانتخابات البلدية من حيث النصوص والممارسة إدماجاً للمقاربة الجندرية. لا تهدف هذه المراقبة إلى التركيز على نسب النساء المشاركات وأعدادهن فحسب، بل تهدف أيضاً إلى النظر إلى خريطة العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي من شأنها أن تحدّ من مشاركة النساء الفاعلة في الشأن العام. كما وجدت الجمعية أنّه من الضروري التطرّق إلى العمل النسائي في المعترك السياسي في الفترة الأخيرة، لفهم الدراسة والتقرير الجندي بشكل أكبر، ولكي يأتي الأخير ضمن سياق واضح لواقع المرأة في الحياة السياسية.

وفي هذا الصدد تضمنت المراقبة الجندرية للانتخابات البلدية والاختيارية ثلاث مراحل:

1. مرحلة ما قبل الانتخابات، حيث تمّت مراجعة إدماج المقاربة الجندرية في القوانين المتعلقة بالانتخابات ومراجعة البرامج الانتخابية واللوائح الانتخابية (قدر المستطاع) وتحليلها من منظور جندي، بالإضافة إلى رصد عدد المرشحات في الدوائر كافة ورصد الضغوطات التي يمكن أن تُمارس على النساء.
2. مرحلة الانتخابات، حيث قام مراقبو/ات الجمعيات النسائية الشريكة خلال أيام الاقتراع الأربعة برصد كيفية التعامل مع النساء المقترعات داخل مراكز وأقلام الاقتراع، بالإضافة إلى رصد الضغوطات التي يمكن أن تتعرّض لها المرأة الناخبة قبل عملية الاقتراع. وتمّ ذلك من خلال استبيان شاركت فيه حوالي 850 ناخبة من مناطق لبنانية مختلفة بعد أن أدلين بأصواتهن في صناديق الاقتراع، لتقادي أي ضغط يمكن أن يُمارس على الناخبة في حال تمّ استبيانها قبل إدلائها بصوتها. إنّ الأجوبة التي حصلنا عليها خلال الجولات الانتخابية الأربعة، ستشكّل مؤشراً لدراسة وتحليل النمط الفكري للناخبات تجاه المرشحات، بالإضافة إلى مدى استقلالية قرارهنّ في اختيار ممثليهنّ في المجالس البلدية والاختيارية.





3. عمدت الجمعية في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى مقابلة 22 من المرشحات الفائزات وغير الفائزات والمنسحبات لتقييم تجربة مشاركتهن في الانتخابات على المستويات كافة، والقيام بتحليل نوعي لحديثهنّ والوقوف على جميع العراقيل والضغوطات التي واجهنها والتي لم تذكر في وسائل الإعلام أو في أي وسيلة أخرى. إنّ هذا النوع من الاستبيان أتاح للمرشحة الاستفاضة بالإجابة عن أسئلة محددة مفتوحة ومقفلّة كما فسح لها المجال للوقوف على إحدائيات مهمة ساعدت في التحليل النوعي للمقابلات مع المرشحات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الجمعية قامت بمراسلة المديرية العامة للشؤون السياسية واللّاجئين في وزارة الداخلية والبلديات طالبةً منها تزويدها ببعض المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة، من أجل الدراسة البحثية التي تقوم بها الجمعية، غير أن رد المديرية العامة للشؤون السياسية واللّاجئين أتى شبه خالٍ من المعلومات التي طلبت الجمعية تزويدها بها (الردّ مرفق ضمن ملاحق التقرير). وبالتالي، فإن اختيار المرشحات جاء بشكل عشوائي لكنه شامل المحافظات الخمس.

إنّ الغرض من تقرير المراقبة من المنظور الجندي، لا يقتصر على سرد واقع المرأة الانتخابي فقط، من خلال إبراز عدد المرشحات والفائزات في المجالس البلدية والاختيارية، بل أيضاً تسليط الضوء على إمكانية العمل على تحسين واقع المشاركة السياسية للمرأة من خلال توصيات سيضمّنها التقرير لأكثر من جهة، رسمية كانت أم غير رسمية. فالهدف من هذا التقرير هو إعطاء مشاركة المرأة في الحياة السياسية المزيد من الاهتمام من خلال إزالة العوائق الاجتماعية والقانونية التي تحدّ من مشاركتها فيها.



## القسم الأول: واقع المرأة في لبنان

### 1. الإطار القانوني الناظم لوضع المرأة في لبنان:

من المفيد قبل الشروع في تحليل البيانات والمقابلات مع الناخبات والمرشحات، التطرّق إلى الإطار القانوني للمرأة اللبنانية بشكل عام، وإلى شق المشاركة السياسيّة منه بشكل خاص. هذا الإطار القانوني يندرج تحته:

- أ. الدستور اللبناني
- ب. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة الجندرية ومدى تجاوب الجمهورية اللبنانية مع تلك المعاهدات
- ج. القوانين التي ترعي الانتخابات البلدية
- د. القوانين الوطنيّة المتعلّقة بحقوق المرأة

### أ. الدستور اللبناني

إن الدستور اللبناني لا يتضمّن أي نصّ تمييزي بحق النساء، ويكرّس مساواة جميع المواطنين أمام القانون من دون تمييز كما ورد في الفقرة "ب" من مقدمته: "... كما هو عضو مؤسس وفاعل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها وإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء...<sup>3</sup>". وإن لهذه المقدمة قيمة دستورية بناءً على ما ورد صراحة في قرار صدر عن المجلس الدستوري بتاريخ 1997/9/12 (الجريدة الرسمية، العدد 44 تاريخ 1997/9/18)، وقد جاء فيه: "وبما أن المبادئ الواردة في مقدمة الدستور تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه وتتمتع بقيمة دستورية شأنها في ذلك شأن أحكام الدستور نفسها".

للهولة الأولى يمكن أن نعتقد أنّ لبنان خطا خطوات متقدمة جداً لجهة محاربة التمييز ضد المرأة وإلغاء القوانين المحلية التي تشكل عبئاً على الحقوقيين والجمعيات النسائية كقانون "الأحوال الشخصية"، على اعتبار أنّ المعاهدات الدولية تسمو فوق تلك المحلية في حال التصديق عليها، وكما نصّت الفقرة "ب" من مقدمة الدستور اللبناني أقر الدستور اللبناني بالمساواة بين اللبنانيين فجاءت المادة 7 منه لتتشدّد على أن:

<sup>3</sup>الدستور اللبناني المعدل في 21 أيلول 1990 بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة 1989



" كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم"<sup>4</sup>.

وأيضاً تطرّق الدستور في المادة 21 إلى المشاركة السياسيّة اقتراحاً "لكل مواطن بلغ من العمر 21 عاماً الحق في أن يكون ناخباً". كما يضمن الدستور الحريات العامة والشخصية وحرية التعليم وإبداء الرأي ( في المواد 2، 10، و12 منه)<sup>5</sup>.

غير ان الدستور اللبناني جاء في المادة 9 منه ليتعارض مع المساواة في الحقوق والواجبات الذي أقرّها في مقدمته وفي البند السابع منه، فأوكل جميع الأمور المتعلقة بالزواج، الميراث، الطلاق، الحضانة وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية إلى المحاكم الدينية المختلفة، ليقول حرفياً إن حرية المعتقد مكفولة بشرط احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية<sup>6</sup>!

#### ب. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة الجندرية ومدى تجاوب الجمهورية اللبنانية مع تلك المعاهدات

إن قانون أصول المحاكمات المدنية في العام 1983 أعطى المعاهدات والاتفاقات الدولية أولوية في حالة النزاعات والتعارض في الأحكام القانونية، فجاءت المادة الثانية منه لتقول: "على المحاكم أن تتقيد بمبدأ تسلسل القواعد. عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي، تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية. لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة التشريعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية".

بالتالي، تسمو المعاهدات الدولية على القوانين الدستورية في حالة التعارض، كما يسمو الدستور اللبناني على القوانين التشريعية في حالة التعارض. ممّا لا شكّ فيه أنّ الاتفاقات الدولية والمعاهدات التي أتت على ذكر المساواة بين الرجل والمرأة تطورت عبر الزمن، لا بل تكررت بمضامين وعناوين مختلفة، وذلك إن دلّ على شيء فهو على مدى بقاء تلك المعاهدات حبراً على ورق، فالمطلوب ترسيخ العقليّة المساواتية الجندرية في المجتمعات.

<sup>4</sup> الدستور اللبناني المعدل في 21 أيلول 1990 بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة 1989

<sup>5</sup> الدستور اللبناني المعدل في 21 أيلول 1990 بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة 1989

<sup>6</sup> الدستور اللبناني المعدل في 21 أيلول 1990 بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة 1989



إن ميثاق الأمم المتحدة الذي نشر في العام 1945، أكد حقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمه، بالإضافة إلى المساواة بين الرجل والمرأة<sup>7</sup>، كما وأكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 في مادته الأولى والثانية حقوق الإنسان والمساواة بغض النظر عن الجنس واللون والعقيدة<sup>8</sup>....

غير أنّ تلك المعاهدات لم تلقَ آذاناً صاغية على أرض الواقع في الكثير من الأحيان، كما أنّ تحقيق المساواة لم ينجح، ما دفع الدول إلى عقد معاهدات ولقاءات جديدة في محاولة منها للتقليل من التمييز الجندي.

إن الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة الصادرة في العام 1952، والتي صادق عليها لبنان في العام 1955، كرّست حرية الترشح والانتخاب للمرأة في جميع المجالات، وتبوّأ المناصب العامة من دون تمييز مع الرجل<sup>9</sup>. تلتها اتفاقيات تطرقت إلى وضع المرأة الأسري والسياسي في العام 1957<sup>10</sup> و 1962<sup>11</sup> ثمّ في العام 1966<sup>12</sup>.

غير أنّ العام 1979 جاء ليلزم الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالعمل على تحقيق مبدأ مساواة الحقوق في القانون. فجاءت الاتفاقية لتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة، بالإضافة إلى توسيع حقوق المرأة وتحديد التمييز الجندي ومكافحته من خلال إلزام الدول بتعديل الأنماط السائدة للسلوك الاجتماعي والثقافي<sup>13</sup>...

وصدّق لبنان بموجب القانون رقم 96/572 تاريخ 1996/7/24 على اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" التي تعرف باتفاقية "سيداو"، واعتمدت كإطار دولي يضمن للمرأة التساوي الكامل مع الرجل من دون أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية.

<sup>7</sup> الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة - <http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble/index.html>

<sup>8</sup> جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html>

<sup>9</sup> المعهد العربي لحقوق الإنسان، الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، <http://aihr->

[iadh.net/pdf/international\\_conventions/femmes/condroitpolitiques.pdf](http://iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/condroitpolitiques.pdf)

<sup>10</sup> الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة.

<sup>11</sup> الاتفاقية الخاصة بالرضا على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج عام 1962.

<sup>12</sup> العهدان الدوليان لحقوق الإنسان عام 1966.

<sup>13</sup> التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، <http://bit.ly/29JTT01>



غير أنّ الجمهورية اللبنانية تحفظت عن بعض بنود الاتفاقية (9-16-29)<sup>14</sup>، ما دفع بعض مناصري حقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص إلى القول بأنّ تحفظ الدولة عن بعض المواد الأساسية من الاتفاقية أفقد روحيتها وقوّض هدف الاتفاقية الأساسي وهو القضاء على كافة أشكال التمييز والتفرقة التي تمارس ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي، وتسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة (الخاصة والعامة). فبات إبرام ومصادقة لبنان على اتفاقية المرأة الدولية صورياً لا يعكس التزام الدولة بتحقيق سياسة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعدم الاستفادة منها للنهوض بأوضاع النساء في لبنان.

غير أن المادة 7 من الاتفاقية والذي لم يتحفظ عنها لبنان، أفضت إلى اتخاذ الدول الموقعة "جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد"، كما وأن المادة 4 من الاتفاقية تطرقت إلى اتخاذ الدول تدابير خاصة ومؤقتة تستهدف من خلالها التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة.

كما عُقد العام 1995 المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، أو ما بات يُعرف لاحقاً بمؤتمر بكين بمشاركة ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني حول العالم، فأنتج مصطلحات اعتبرت آنذاك جديدة لواقع جديد تمرّ فيه النساء مثل "التمييز الإيجابي"، "العنف القائم على النوع الاجتماعي"، و"المواطنة الكاملة"، حدد منهاج عمل يبيح تبوؤ المرأة مواقع السلطة وصنع القرار (أو ما يطلق عليه التمكين السياسي للمرأة)، كأحد المجالات الحيوية التي سيتم العمل عليها، ورسم الخطوط العريضة للإجراءات العملية التي يتعين على الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأمم المتحدة ومؤسساتها، اتخاذها لزيادة إمكانيات وصول المرأة إلى هياكل السلطة وصنع القرار ومشاركتها الكاملة فيها، كما نتج عن المؤتمر مقررات عدّة دعت إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في المجالس الوطنية والمحلية، نذكر منها المقرر رقم 13 الذي ينص على: "أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة؛ أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام"

<sup>14</sup> المادة 9 تتعلق بمنح المرأة الجنسية لأولادها وبحقها باحتفاظها بجنسيتها، تغييرها، أو اكتسابها. المادة 16 تتعلق بالقضاء على التمييز في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، أما المادة 29 تتعلق بالتحكيم في حال الخلافات بين الدول على الاتفاقية. للاطلاع على الاتفاقية: <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>



كما وألزمت قرارات المؤتمر الدول الموقعة على الاتفاقية باعتماد الكوتا النسائية لتفعيل مشاركة المرأة السياسية من خلال "حشد جهود المرأة والرجل بالتساوي على مستوى صنع القرار والسياسات لتحقيق برامج العمل الخاصة بالمجالات الآتية: وضع حد للمساواة في مواقع السلطة وصنع القرار، كما وتخصيص كوتا كسقف أدنى لمشاركة النساء بنسبة 30% حتى العام 2005"<sup>15</sup>.

### ج. الإطار القانوني الناظم لترشح واقتراع المرأة

لم يعمد المشرع إلى انتاج قانون انتخابي خاص بالانتخابات البلدية بل جرت تلك الانتخابات وفقاً لبعض أحكام قانون البلديات (المرسوم الاشتراعي رقم 118 مع تعديلاته) ولقانون الانتخابات النيابية الحالي رقم 2008/25 الذي لم يلحظ في مواده العديد من الاصلاحات الانتخابية.

من أبرز النواقص في المواد القانونية التي ترعى الانتخابات البلدية نذكر ما يلي:

- غياب الكوتا النسائية في اللوائح (لا تقل عن الثلث ان كان النظام الانتخابي نسبي) أو في حيز ثلث المقاعد على الأقل للنساء (في حال جرت الانتخابات وفقاً للنظام الأكثرية).
- النظام الانتخابي المعتمد الذي لا يشجع الفئات المهمشة على الترشح والوصول.
- عدم حماية سرية الاقتراع قانوناً وتنفيذاً (عدم وجود قسيمة اقتراع موحدة دامجة - فصل اقلام الاقتراع جندياً الخ) ما صعب على المرأة الناخبة خاصة أن تختار مرشحها بحرية.
- عدم انشاء هيئة اعلامية مستقلة تتساعد والهيئة المستقلة لادارة الانتخابات في تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابي.
- الحاجة الى تنظيم التمويل الانتخابي والاتفاق الانتخابي بشكل افضل قانوناً.
- فرض قانون البلديات على المرأة الترشح في البلدة حيث تسجل نفوسها، اضافة إلى ذلك، لا يتعامل القانون مع المرأة ككيان مستقل عن الرجل، بل يضعها في موقع اللاحق له، تتجسد هذه التبعية المجحفة في قوانين الأحوال الشخصية مثلاً حين تُنقل سجلات نفوس المتزوجات مباشرة إلى سجلات أزواجهن ما يؤثر على ترشح المرأة وقدرتها على الفوز

<sup>15</sup> نص الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين، 1995، [http://aihr-iadh.net/pdf/international\\_conventions/femmes/pekin.pdf](http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/pekin.pdf)



في الانتخابات البلدية اذ تنقل حكما بعد الزواج الى سجل زوجها في بلدة قد لا تعرف فيها الهيئة الناخبة ما يضعف من حظوظها في الفوز.

في الممارسة وتفسير مواد القانون:

- عدم تطبيق الفصول المتعلقة بتنظيم الانفاق الانتخابي والاعلام والاعلان الانتخابيين الموجودين حاليا في القانون المرعي الاجراء على الانتخابات البلدية ما ضعف من حظوظ المرأة في الوصول.
- عدم تشكيل هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية في الانتخابات البلدية لعام 2016 رغم اقرارها في المادة 11 من قانون 2008/25 في تفسير ملتبس واستتسائي للقانون.

#### د. القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة

تقدّم في العام 1944 عشرة نواب لبنانيون باقتراح قانون لمنح المرأة اللبنانية حقها في أن تكون ناخبة ومرشحة، بعد ضغوط كثيفة من قبل الحركة النسائية والمناصرين لحق مشاركة المرأة السياسية، غير أن اللجنة البرلمانية آنذاك، رفضت هذا الاقتراح، معللة بما يأتي:

"إن اعطاء المرأة هذه الحقوق يتنافى مع التاريخ والثقافة والدين والقيم والتقاليد والحضارة، والأهم إنه يتنافى مع طبيعة المرأة، فالأمور السياسية فيها مشقة وتعقيد وخطر، وهذا يتنافى مع طبيعتها كمخلوق لطيف ظريف، كذلك يتنافى مع مشكلة البطالة والعمل، فعمل المرأة بالسياسة يزيد في بطالة الشباب، كما أن نزول المرأة إلى ميدان السياسة، يؤدي إلى تفكك الأسرة وفساد المنزل وبالتالي تفكك الوطن وفساد الدولة، الخ...<sup>16</sup>

لكن وبعد ثماني سنوات فقط على هذا الرفض القاطع، شهد العام 1952 نقلة نوعيّة في لبنان والعالم العربي، حيث حصدت المرأة اللبنانية حق الاقتراع والترشح بعد حرمان قانوني طال هذه الفئة.

<sup>16</sup> د. ليلي نقولا الرحباني، المرأة في السياسة اللبنانية: مواطنة درجة الثالثة!، 2012، <http://bit.ly/2cQTbM3>



غير أن التمييز في القوانين الأخرى والتي لا تمس المشاركة السياسيّة للمرأة، إنما تؤثر عليها بشكل مباشر (كنقل النفوس في حال الزواج) أو غير مباشر (التمييز على صعيد المنافع والتقديمات الاجتماعية)، ما زالت تهيمن على واقع المرأة القانوني حتى يومنا هذا، منها:

**جدول رقم 1 :**

**الواقع القانوني للمرأة**

القانون	الرجل	المرأة
الجنسية	للرجل الحق في إعطاء الجنسية لزوجته الأجنبية وأولاده.	لا يحق للمرأة ان تعطي الجنسية لأولادها إن تزوجت من رجل أجنبي
سجلات القیود	الرجل هو ربّ العائلة، تسجّل قیود النساء المتزوجات في بيانات سجلّات الزوج الأصل.	تسجّل قیود النساء في سجلّات آبائهم أو أزواجهم فقط

وهذه القوانين، خصوصاً منها قوانين الأحوال الشخصية تطرح إشكاليات أساسية لجهة المساواة بين المواطنين في لبنان، أبرزها تعدد الأنظمة الطائفية والمذهبية الخاصة وغياب نظام عامّ لها. فبالرغم من أن الدستور يكفل المساواة للمواطنين، إلا أن الطوائف لا تزال تتوسط العلاقة بين الدولة وبين مواطنيها في الممارسة وفي القانون، فبوجود 15 قانوناً للأحوال الشخصية من دون قانون مدني موحد، يعني عدم المساواة بين المواطنين وبين المواطنين والمواطنات وبين المواطنين والمواطنات.





إن بعض القوانين اللبنانية لا تتعامل مع المرأة ككيان مستقل عن الرجل، بل تضعها في موقع اللاحق له، تتجسد هذه التبعية المجحفة بحقها في قوانين الأحوال الشخصية مثلاً حين تُنقل سجلات نفوس المتزوجات مباشرة إلى سجلات أزواجهنّ، ما يؤثر على ترشح المرأة وقدرتها على الفوز في الانتخابات البلدية.

والجدير ذكره، أنه وبالرغم من بعض القوانين المجحفة بحق المرأة، إلا أن المشرّع اللبناني أجرى بعض التعديلات على بعض المواد القانونية لتلائم حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

تعديل المادة 28 من قانون العمل اللبناني الصادر عام 1946 المتعلقة بإجازة أمومة، والمادة 29 منه المتعلقة بدفع الأجر للمرأة أثناء إجازة الأمومة وحضر صرفها<sup>17</sup>.

غير أنّ الأرقام في الواقع توضح أنّ الهوة في المساواة على أسس اجتماعية ما زالت كبيرة، وأنّ التمييز ضدّ المرأة يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وذلك يعود لأسباب كثيرة سنفصلها لاحقاً من خلال تحليلنا للبيانات التي حصلنا عليها خلال الجولات الانتخابية الأربع، بالإضافة إلى المعلومات الناتجة من الاستبيان الخاص بالمرشحات.

## II. الحركة النسائية في لبنان

نشطت الحركات النسائية في لبنان في أوائل القرن الماضي، بحيث شاركت المرأة في الحياة العامة والسياسية، وأبدت رأيها في المجريات العامة في ميادين وندوات مختلفة. بدأ ذلك في العام 1913 من خلال مشاركتها في المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس، لتبرز بعدها الجمعيات النسائية في لبنان وترفع راية حقوق المرأة ودورها في التحرر من التبعية. فبدأت الحركة في بيروت تخطو إلى الأمام بشكل ملحوظ في العام 1920، بحيث بلغ عدد الجمعيات النسائية في لبنان في أواخر العشرينيات من القرن المنصرم حوالي مائة جمعية.

كانت الأعوام الممتدة من 1940 إلى 1960 تخاطب العقول النضالية الطامحة إلى نيل المرأة حقّ الاقتراع والترشح والتمثيل في السلطة. استندت مطالب الجيل الأول من النسويات بالمشاركة السياسية على نضالهنّ في حركة الاستقلال الوطني جنباً إلى جنب مع الرجال، وعلى القانون الدولي الناشئ والمستند إلى المساواة بين الجنسين سنة 1948. غير ان أولويات الزعماء

<sup>17</sup> قانون العمل اللبناني الصادر سنة 1946 مع التعديلات، <http://bit.ly/2ck5EHj>



في المؤسسات السياسية المستقلة حديثاً حينذاك كانت مختلفة. وبالفعل، فقد تم حرمان النساء صراحة من الحق في التصويت والترشح للبرلمان في أول قانون انتخابي أقر في العام 1950، ما أثار حفيظة الكثيرين وأطلق العنان للمظاهرات والاجتماعات التنسيقية رفضاً للواقع السياسي والتمييزي بحق نساء لبنان. فكانت إحدى ثمار الإنجاز في المجال السياسي في سنة 1952 الذي من خلاله تجسّد نضال الحركة النسائية في انتزاع حق المرأة في المشاركة السياسية اقتراعاً وانتخاباً بعد سنوات من الرفض المطلق، فأمسى لبنان الدولة العربية الأولى الذي يسمح للمرأة اللبنانية بخوض غمار الانتخابات.

تميّزت سنوات ما بين 1970 و1990 بالبطء في انتزاع الإنجازات من جزاء اندلاع الحرب الأهلية والتي أثرت سلباً على نشاط الحركة النسائية في لبنان، على الرغم من نشاط تحركاتها الميدانية والقانونية في العالم، ومطالبتها بادخال حقوق المرأة ضمن التشريعات التي تُعنى بخطاب حقوق الإنسان. وقد شكّل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين في العام 1995، والتحضيرات اللبنانية المرافقة، الحدث الأبرز للحركة النسائية بعد نهاية حرب 1975، الأمر الذي أتاح إدخال مصطلحات جديدة كالتمييز الايجابي إلى قاموس مناصري حقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص. كما وان تصديق لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة محطة زخمت النضال النسوي والمدني من خلال العمل الضاغط لوضع الاتفاقية حيز التنفيذ. وكجزء من التزاماتها المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية "سيداو"، واستجابةً لتوصيات مؤتمر بيكين المنعقد في العام 1995، قامت الدولة اللبنانية بإنشاء "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" في العام 1996، التي تحولت إلى مؤسسة وطنية العام 1998 بموجب القانون رقم 720<sup>18</sup>.

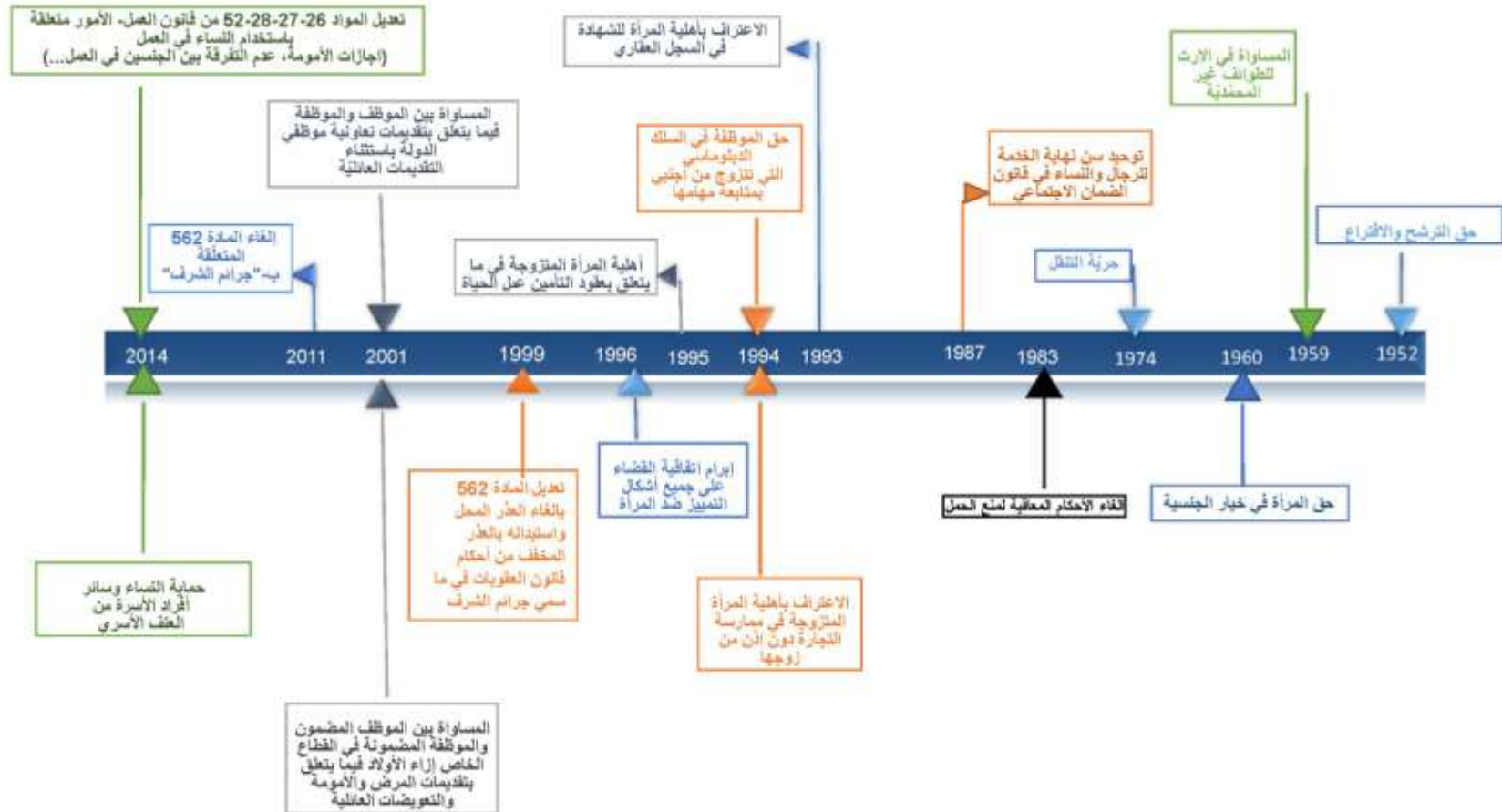
يلخّص الجدول الآتي أبرز الحقوق المكتسبة للنساء والتي أنتت نتيجة مثابرة وعمل الحركات النسائية في لبنان:

<sup>18</sup> موقع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، <http://www.nclw.org.lb/About>



## جدول رقم 2

### أبرز الحقوق المكتسبة للنساء





### III. المرأة والتمثيل السياسي اليوم: حقائق وبيانات

شهد لبنان الكثير من التحولات الاجتماعية والثقافية منذ العام 1998 تاريخ أول انتخابات بلدية واختيارية حصلت بعد انتهاء الحرب التي سمحت ولو بمقدار بسيط بتطور إيجابي من ناحية مشاركة المرأة اللبنانية في تعاطي الشأن السياسي بشكل عام والبلدي والاختياري بشكل خاص.

يمكننا القول اليوم إنّ المرأة، ولو بشكل خجول جداً، باتت أكثر استعداداً وجرأةً على تحدي واقعها الهادف، وقد ظهر ذلك جلياً في الانتخابات البلدية لعام 2010، حيث ذكرت الإحصاءات التي نشرتها "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" أنّ المقارنة بين دورتي 2004 و 2010 وفقاً للمحافظات تظهر زيادة ملحوظة في عدد النساء المرشحات والفائزات في الانتخابات البلدية. ففي حين أن مجموع المرشحات للانتخابات البلدية لعام 2004 لم يتجاوز الـ 552 مرشحة، فقد ارتفع هذا العدد إلى 1346 مرشحة في العام 2010 و 1485 مرشحة في العام 2016<sup>19</sup>. غير أن النتائج ما زالت هزيلة جداً بحيث إن قانون الانتخابات ما زال يضع جملة من العقبات أمام القوى غير التقليدية لا سيما الشبابية وأصحاب الكفاءة، ومنهم النساء اللواتي يحاولن المشاركة في الشأن العام.

إن ردم هوة اللامساواة بين الجنسين، بات يحتاج إلى اتخاذ إجراءات وتدابير خاصة مؤقتة، وهو ما يعرف بالكوّتا النسائية لضمان وتعزيز واحترام العدالة الجندرية في الانتخابات. إن المساواة تقضي بأن لا تُفرض أي كوتا نسائية على اللوائح، غير أن الممارسة على الأرض، وفي ظل مجتمع محافظ وذكوري، لم تأت بنتائج مهمة على صعيد تحقيق المساواة الجندرية، فكان يجب المطالبة "بالتدبير الخاص الايجابي" (الكوتا) لتحقيق المساواة.

<sup>19</sup> هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، <http://bit.ly/1Ua6RmR>



يذكر أنّ لبنان احتلّ المرتبة 78 عالمياً من أصل 155 دولة في العام 2014 في مؤشر عدم المساواة الجندي Gender Inequality Index التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية<sup>20</sup>، كما وتشكل المرأة ما نسبته 23.3% من إجمالي مشاركتها في القوى العاملة<sup>21</sup>.

ويتمتد عدم صحة التمثيل الجندي في لبنان إلى المؤسسات الدستورية، أبرزها المجلس النيابي. ففي العام 2009، احتلّ لبنان المرتبة 135 في التصنيف العالمي بالنسبة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ إذ إنّ 1.7% فقط من النساء تقدّمن بترشيحاتهنّ<sup>22</sup>.

تترجع المرأة في لبنان اليوم على 3.1%<sup>23</sup> من إجمالي المقاعد النيابية التي تحدّد بـ128، بينما يحتلّ الرجال النسبة الباقية. في حين أنّ نسبة الناخبات التي تعكس الواقع المجتمعي، تشكل 51% من إجمالي عدد الناخبين. وتجر الإشارة إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة ارتفعت في العام 2013، على الرغم من عدم حصول الانتخابات وتمديد ولاية المجلس، حيث إنّ 6.24% قدّمن ترشيحاتهنّ<sup>24</sup>.

<sup>20</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/composite/GII>

<sup>21</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/composite/GII>

<sup>22</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية،

<http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/pressreleases/2013/07/03/undp-workshop-to-empower-women-in-elections.html>

<sup>23</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية <http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/countryinfo/>

<sup>24</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية، [http://www.undp.org.lb/communication/news/NewsDetail\\_ar.cfm?newsId=367](http://www.undp.org.lb/communication/news/NewsDetail_ar.cfm?newsId=367)



تجدون أدناه بعض الجداول التي تلخص وضع المرأة السياسي وحجم تمثيلها بالأرقام:

### جدول رقم 3

#### المرأة في لبنان: مؤشرات ونسب

المؤشر والسنة	مؤشر التنمية البشرية <sup>27</sup>	مؤشر عدم المساواة الجندي <sup>26</sup>	النسبة المئوية للنساء في المجلس النيابي <sup>25</sup>	معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 2013
لبنان	%0.74 المرتبة 67 بين 188 دولة	%0.43 المرتبة 78 بين 155	%3.1 المرتبة 125 بين 136 دولة <sup>28</sup>	%23.3 مقابل %70.9 للرجال

<sup>25</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية <http://hdr.undp.org/en/composite/GII>

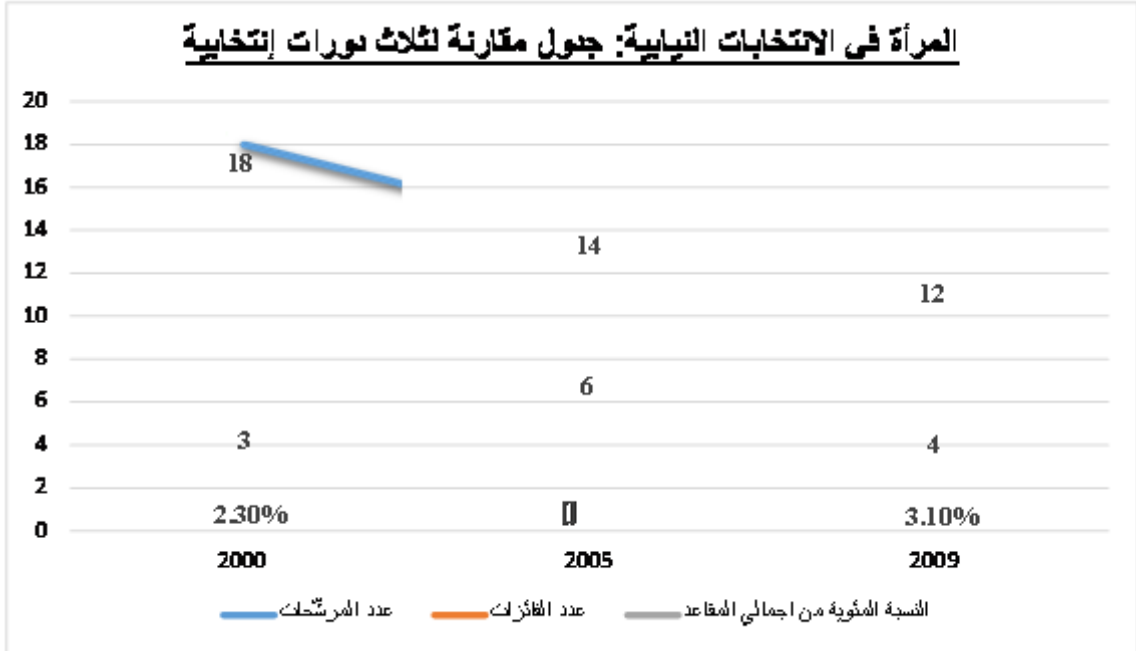
<sup>26</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية <http://hdr.undp.org/en/composite/GII>

<sup>27</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية <http://hdr.undp.org/en/countries>

<sup>28</sup> موقع مهارات، الكوتا النسائية: إهانة للمرأة في المشاركة السياسية، 2015، <http://bit.ly/2cTwv0W>



جدول رقم 4



جدول رقم 5

المرأة في المجالس المنتخبة في العالم: جدول بيانات آب 2016<sup>29</sup>

النسبة المئوية للنساء المنتخبات من إجمالي المقاعد	عدد النساء المنتخبات	عدد الرجال المنتخبين	عدد المقاعد
%22.8	10492	35551	46043

<sup>29</sup> الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>



## القسم الثاني: مرشحات 2016

### 1. واقع المرشحات الانتخابي

على الرغم من التقدم الذي حقته المرأة اللبنانية في الكثير من الميادين الاجتماعية والاقتصادية، تبقى نسب الترشح للنساء مقارنة مع مجمل المرشحين متدنية، ولا تعبر عن واقع أن المرأة تشكل نصف المجتمع، كما ولا تعبر أيضاً عن نسبة النساء اللواتي يتحلين بدرجات عالية من العلم والمعرفة والخبرة، فنسبة المتخرجات من الشابات تفوق نسبة الشبان<sup>30</sup>.

أدت الجمعيات المدنية والنسائية منها على وجه الخصوص دوراً جوهرياً في تطور الوعي الانتخابي لدى المرأة بشكل عام في لبنان من خلال تركيز جهودها على محاربة التمييز عبر التوعية والندوات والاعتصامات خصوصاً مع الثورة التي خلقتها وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية التفاعل مع القضايا العامة.

كما وتعتبر بعض العناصر الشابة التي شعرت بالحاجة إلى الخروج من الإطار الذكوري والطائفي لهذا النظام، أنها قادرة على خوض غمار الانتخابات البلدية والاختيارية، نظراً للخبرات التي راكمتها خلال السنوات الماضية، والإلمام بحاجات المجتمعات المحلية، وكونها أدركت مركزها كفرد له الحقوق والواجبات ذاتها، ولا يقل قدره عن الرجل.

كان هذا جلياً خلال حراك صيف 2015 مع بروز أزمة النفايات من خلال النسبة العالية لمشاركة المرأة تنظيمياً وعلى الأرض. فشكّل ذلك، على الأرجح، حافزاً لقسم من المرشحات اللواتي ترشحن في وجه التحالفات الحزبية والطائفية والعائلية التي كانت ولا تزال تتبنى المنظار الذكوري للعمل السياسي والبلدي. شكّلت هذه الانتخابات فرصة جدية للمرشحات لتحدي السلطة الذكورية/العائلية وإثبات قدرتهن على خدمة المجتمع وتطويره وطرح برامج انتخابية حديثة.

<sup>30</sup> هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، <http://bit.ly/1Ua6RmR>





لا يغيب عن ذهننا أيضاً، تأثير العامل الديني في بعض المجتمعات المحلية المحافظة والرافضة لانخراط المرأة في الشأن العام أو ترشحها للانتخابات البلدية والاختيارية، فنظرة بعض رجال الدين، من ذوي التوجهات المتشددة، يمكن له أن يؤدي دوراً سلبياً لناحية المشاركة السياسية للمرأة.

وهذا ما شهدناه على سبيل المثال في منطقة حاصبيا<sup>31</sup> وربما في غيرها من المناطق التي لم يسَلط الضوء عليها، بحيث إنّ بعض رجال الدين هددوا بمقاطعة أي لائحة تشارك في تشكيلها نساء، وبالتالي حرمانها من أصواتهم وأصوات مناصريهم. وعلى الرغم من هذا الضغط الديني، نجد أنّ مجموعة من النساء تحدّين إرادة هذه الفئة من المجتمع وقرار الحزب الذي ينتمين إليه وترشحن مستقلات، وهذا دليل على تطوّر الوعي لدى المرأة اللبنانية في ما يتعلّق بحقوقها.

لم يقتصر الرأي الراض لمشاركة المرأة في الانتخابات على بعض رجال الدين فقط، بل تعدّاه أيضاً إلى بعض الرجال والنساء أيضاً الذين/اللواتي يعتبرون/ن المرأة ملحقاً بالرجال، فتُعتبر المرأة في فترة الانتخابات صوتاً إضافياً لمرشح أو لائحة يختارها الزوج وتقرع لها الزوجة من دون إبداء أي تحفظ. كما تعرضت بعض النساء الناخبات لضغوط كبيرة، إذ تحدّث أحد مخاتير البقاع الأوسط عن حصول خلافات حادة بين الأزواج وصلت إلى حدّ الطلاق، بسبب رفض الزوجة الانصياع لميول الزوج السياسية والاقتراع لمرشحين يحظون بدعم الزوج!<sup>32</sup>

يُلاحظ أيضاً خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية والاختيارية، أنّ الإعلام لم يكن دائماً على قدر المسؤولية في التعاطي مع شأن المساواة الجندرية. ففي مقابلة تلفزيونية مع إحدى المحطات الأجنبية، سُئلت إحدى المرشحات عن محافظة بيروت ما إذا كانت كفتاة شابة ستمكّن من تمثيل أهالي بيروت ومطالبهم، وكأنّ الإعلام الذي يقابلها يقول إنّ السيدات لسنّ قدرات على تمثيل الناس والإمام بحاجاتهم أو القدرة على التغيير.

<sup>31</sup> نالة القاضي، حاصبيا: لا مكان للنساء، أيار 2016، <http://bit.ly/2cu07kL>

<sup>32</sup> موقع شريكة ولكن الإلكتروني، الطلاق أبرز ما خلفتة الانتخابات البلدية، تاريخ 6 حزيران 2016 <http://bit.ly/2alBtyg>



١١. عدد المرشحات في كل قضاء

جدول رقم 6

المرأة في الانتخابات البلدية: جدول مقارنة لثلاث دورات انتخابية

النسبة المئوية من إجمالي المقاعد (%)			عدد الفائزات			عدد المرشحات			إجمالي المقاعد			المحافظة
2016	2010	2004	2016	2010	2004	2016	2010	2004	2016	2010	2004	
12.5	12.5	4.2	3	3	1	22	21	9	24	24	24	العام
6.8	5.3	2.2	250	188	75	495	466	170	3672	3528	3413	بيروت
2.5	2.5	1.5	52	48	26	159	129	55	2100	1938	1728	جبل لبنان
3.8	2.8	1.2	126	91	38	295	252	119	3318	3210	3051	البقاع و الهرمل
7.9	7.6	3.1	249	206	75	514	478	199	3135	2724	2430	الجنوب و النبطية
5.6	4.7	2	680	536	215	*1485	1346	552	12249	11424	10646	الشمال و عكار
												المجموع

\*رصدت الوزارة 1240 مرشحة للانتخابات البلدية لعام 2016 غير أنها لم تزود الجمعية بعدد المرشحات في كل قضاء لذلك استعانت الجمعية بأرقام الدولية للمعلومات.



جدول رقم 7 : الانتخابات البلدية 2016: مقارنة بين نسبة النساء الفائزات من عدد المرشحات ومقارنتها بالذكور

محافظة الشمال وعكار	محافظة النبطية والجنوب	محافظة جبل لبنان	محافظة البقاع ويعربك الهرمل	محافظة بيروت	
514	295	495	159	22	النساء المرشحات
249	126	250	52	3	النساء الفائزات
48.4%	42.7%	50.5%	32.7%	13.6%	نسبة النساء الفائزات
5425	5279	6332	4268	92	الرجال المرشحون
3151	3315	3676	2080	21	الرجال الفائزون
58%	62.7%	58%	48.7%	22.8%	نسبة الرجال الفائزون

### III. تجربة الترشح: قرار الترشح، الدعم، البرنامج الانتخابي، والضغوطات

لم تقتصر دراسة أو مراقبة الانتخابات البلدية من منظور جندي على الاستبيان<sup>33</sup> الذي أجري مع الناخبين أثناء الانتخابات، إنما تعدته إلى فترة ما بعد الانتخابات لتقييم تجربة مشاركة المرشحات في الانتخابات على كافة المستويات، والقيام بتحليل نوعي لحديثهنّ كما للوقوف على جميع العراقيل والضغوطات التي واجهتها والتي لم تذكر في الإعلام أو في أي وسيلة أخرى قبل يوم الاقتراع وخلالها.

تمت مقابلة 22 مرشحة من محافظات لبنان كافة ومن اتجاهات سياسية وانتماءات طائفية ومناطقية متنوعة خلال مرحلة ما بعد الانتخابات، ولم تقتصر الدراسة فقط على الفائزات، إنما شملت أيضاً الخاسرات والمنسحبات.

<sup>33</sup> الاستبيان مرفق مع الملاحق.



قسّم الاستبيان إلى عدّة أقسام:

- أسباب الترشح ودوافعه
- التعاطي الاعلامي
- الدعم العائلي والمؤسسي
- درجة الانخراط في المجتمع المدني
- اللوائح مقابل الترشح الفردي
- دور المرشحة في الحملة الانتخابية
- دعمها لترشح النساء ونصائحها
- القضايا التي تناولتها المرشحات في حملتهنّ
- الضغوطات التي تعرّضت اليها المرشحات

وبناءً على هذا التقسيم سنحلل الأجوبة التي وردتنا ونبني الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

### 1. أسباب الترشح:

لقد تبين لنا أنّ الدوافع والأسباب التي أدت إلى ترشح النساء في هذه الانتخابات، بحسب المرشحات اللواتي تمت مقابلهن، تتدرج تحت عنوانين أساسيين:

- رغبة وإرادة في التغيير والمشاركة السياسية على الصعيد العام والمحلي بشكل خاص.
- تأثير الحراك الذي نشأ في صيف 2015 السابق للانتخابات، وبشكل خاص على الفئة الشابة.

فقد صرحت بعض المرشحات أنّ الجو العام في البلاد كان محفزاً للشروع في التغيير، وأنّ الفرد أثبت قدرته على المشاركة الفاعلة في العمل البلدي. كما ترشح بعضهنّ لتثبيت وتحسين وجود الشباب في المجالس المحلية، ورفضاً للتزكية والتوريث السياسي، كما لتغيير الأساليب التقليدية في العمل البلدي والاختياري. وهذه الأجوبة كانت جد مترابطة مع الحراك المدني الذي حدث في صيف 2015، حيث أدت المرأة دوراً هاماً في الحملات المعترضة على أداء السلطة التنفيذية والتشريعية، خصوصاً بعد أزمة النفايات المستجدة، والتمديد لولاية كاملة للمجلس النيابي، والفراغ في سدة الرئاسة الأولى، وما تتبعه من نقاشات مفتوحة عن أزمة المواطنة وحقوق الإنسان. شكّل الحراك جواً عاماً



محفزاً على تحدي الأمر الواقع، إذ عبرت بعض المرشحات عن أنهنّ تعرفنّ إلى أهمية العمل البلدي خلال فترة الحراك المدني وبعده، خصوصاً بعد إدراكهنّ الدور المحوري الذي تؤديه البلديات في معالجة أزمة النفايات.

• **الخبرة في مجال التنمية والعمل الاجتماعي عبر المشاركة في نشاطات المجتمع المدني والحزبي:**

كان لانخراط المرأة في ميدان المجتمع المدني والعمل الاجتماعي تأثير واضح على مشاركتها في الانتخابات البلدية، وفي اختيارها للقضايا التي انتقتها كبرنامج انتخابي، إذ أكدت من أشرن لذلك أن مشاركتهنّ في تجارب سابقة في المجتمع المدني وفي مجال التنمية المحلية أكسبتهنّ الخبرة التي ساهمت في دفعهنّ إلى ترجمتها عبر الترشح لاستلام مراكز في السلطة المحلية.

من الملاحظات التي استقيناها، أن أغلبية من تعاطين الشأن العام والتنمية المحلية، واللواتي شاركن في دورات تمكينية متعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، كنّ أكثر إدراكاً للتمييز الذي يلحق بالمرأة، وخصوصاً في عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، فجاء ترشحنّ كتأكيد على الدور الفعّال الذي يمكن أن تؤديه المرأة في المجالس المحليّة. فالهدف هنا هو كسر المحرمات والنظرة النمطيّة للانتخابات التي تقول إنّ الرجل وحده قادر على فهم مشاكل البلدة والمدينة ومعالجتها.

**2. التعاطي الإعلامي:**

لم تعدد الجمعية على الدخول معمقاً في المساحة الإعلامية المعطاة للمرشحات ومقارنتها بحجم المساحة المعطاة للمرشحين أو غيرها من المعايير التي تقيس جدية التعاطي الإعلامي مع المرشحات<sup>34</sup>، بل اقتصر سؤال الجمعية هنا للمرشحات على كيفية نظرتهنّ للتعاطي الإعلامي، وعلى رأيهنّ الخاص بالإعلام.

لم يخلُ تواصل الإعلام وتفاعله مع المرشحات من بعض التمييز الجندي، من خلال طرح أسئلة نمطيّة على المرأة، والتي تضعها في إطار تربية الأولاد والعمل المنزلي، وما إن كانت قادرة على الجمع والتوفيق بين هذه المهمات والعمل البلدي.

هذا الأمر لا يلغي كون معظم المرشحات صرّحن بأنّ تعاطي الإعلام مع موضوع ترشّح النساء كان إيجابياً نوعاً ما، فتفاوتت إجابات المرشحات، من تعاطٍ إيجابي إلى تعاطٍ محايد.

يذكر أيضاً أن أغلبية اللواتي اعتبرن الإعلام محايداً، كنّ من النساء المرشحات في المناطق النائية، أي كنّ من المرشحات اللواتي لم يتواصل معهنّ الإعلام بشكل كبير، بالتالي لم يبيّنين صورة واضحة للتعاطي الإعلامي معهنّ، وهذا إنّ دلّ على

<sup>34</sup> لأن هذا الملف تغطيه الدراسة التي تقوم بها مؤسسة مهارات.



شيء، فإنه يدلّ على مدى تركيز الإعلام اللبناني بجميع وسائله على المدن والمرشحات فيها أكثر من مرشحات المناطق الجبلية والريفية.

كما لاحظت الجمعية أيضاً ان جميع من اعتبر أن التعاطي الإعلامي إيجابي في المناطق النائية، هن إما على معرفة وصداقة سابقة مع الصحفيين، وبالتالي حظين بفرصة أكبر للتواصل مع الإعلاميين، وإما الدوائر الانتخابية - البلديات التي كانت محط تغطية إعلامية مكثفة بسبب حماوة الانتخابات فيها، كالتغطية الإعلامية التي حظيت بها منطقة حاصبيا قبيل الانتخابات بسبب التصريحات الجدلية لبعض مشايخ المنطقة حول ترشح المرأة.

### 3. الدعم العائلي والمؤسسي:

من الواضح أنّ العائلة النواتية كانت العنصر الأول والأساسي في دعم ترشح المرأة أو عدمه، وهذا كان جلياً أيضاً مع الناخبات، لكن ما لفت انتباه الجمعية هو إن كانت العائلة الكبرى (العم، الخال، أولاد العم، أولاد الخال....) غير راضية عن الترشح. كانت العائلة الأصغر النواتية (الزوج، الأب، الأم، الأولاد) داعمة ومساندة، وخصوصاً الزوج الذي لاحظنا أنه أدى دوراً أساسياً في توفير غطاء عائلي ومادي ومعنوي للمرأة لخوض غمار هذه التجربة على الرغم من كل التعقيدات. ولم نلاحظ أي تحدّ أو رفض لهذه الإرادة من قبل النساء، حتى من قبل ذوات التحصيل العلمي العالي أو من المنخرطات في المجتمع المدني، يعني لم تتجرأ المرأة بالإجمال على الترشح للانتخابات البلدية والاختيارية إن لم يكن هناك موافقة من الزوج أو الأب.

ولكن هذا لا يعني أن العائلة الكبيرة كانت دائمة الرفض لمبدأ ترشح النساء، بل على العكس، ساندتها في عدد من المناطق والحالات، خصوصاً حيث كان خيار العائلة لا يتوافق مع خيار الأحزاب والقوى السياسية، وأرادت العائلات فرض استقلالية قرارها.

غير أن الجدير ذكره أيضاً، أن بعض الأحزاب وقفت بوجه ترشح بعض النساء حتى المنضويات في صفوفه في بعض المناطق، نزولاً عند رغبة بعض الفعاليات الدينية والاجتماعية. (في حاصبيا مثلاً تمنى بعض العناصر الحزبية على مرشحة، لاقت دعم حزبا عند الترشح، الانسحاب بعد الأحاديث الدينية في المنطقة الراضة لمشاركة المرأة السياسية في المجالس المحلية).

أثبتت نتائج الاستبيان مع المرشحات صحة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة مع المقترعات، عن ضعف عمل الأحزاب مع المرأة، وعدم قدرتها على استقطابهنّ، أو بالأحرى عدم الاهتمام بدعم دور المرأة أو ترشيحها لمناصب صنع القرار، إن على الصعيد الحزبي أو المحلي أو الوطني.



#### 4. درجة الانخراط في المجتمع المدني:

تُظهر نتائج الاستبيان أنّ أكثر من نصف المرشحات اللواتي خضن الانتخابات، كنّ على علاقة بطريقة أو بأخرى مع المجتمع المدني ولو بدرجات مختلفة. فمنهنّ من كنّ ناشطات ومنخرطات منذ العام 1998، فتراكمت لديهنّ الخبرة الكافية في التعاطي مع قضايا المجتمع والشأن العام وحقوق المرأة، كما القدرة على تحدي قوى الأمر الواقع وتخطي الصعوبات والضغوطات.

في حين أنّ بعضهنّ لم يكن على تماس مع جمعيات المجتمع المدني سوى مؤخراً بعد حراك الصيف الماضي، وبعضهنّ خضعن لدورات تمكينية قبيل الانتخابات أو خلال فترات متقطعة. وقد لوحظ أنّ المرشحات اللواتي انخرطن في المجتمع المدني كنّ أكثر قدرة على تحديد برامج انتخابية واضحة تستهدف التنمية وتلامس حاجات الناس والمرأة أكثر من غير المنخرطات في المجتمع المدني.

أكد أقلّ من النصف بقليل أنهن لم يكنّ على علاقة بالمجتمع المدني أو أي نشاط أهلي آخر، وأتى ترشهنّ نتيجة قرار شخصي وبدعم من العائلة.

#### 5. اللوائح مقابل الترشح الفردي:

تساوت النسب بين من ترشحنّ منفردات ومن ترشحنّ ضمن لائحة، حيث صرّحت أغلبية المرشحات أنّ الانضمام ضمن لائحة، وإن كان ليس بالأمر اليسير، غير أنه يضمن فرصاً بالفوز أكثر من الترشح إفرادياً. والجدير بالذكر أيضاً أنّ عدد كبير من المرشحات انضوين ضمن لائحة قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات البلدية، فبعض المرشحات أكّدن خلال الاستبيان أنه تمّ الاتصال بهنّ للانضمام إلى لائحة تشكّلت في الشكل وحددت برنامجها الانتخابي مسبقاً. تلك الممارسات إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على مدى الاستخفاف بحقوق المرأة السياسية واعتبارها في الكثير من الأحيان عنصراً مجملاً للائحة أكثر منه عنصراً فاعلاً، وذلك من أجل كسب أصوات المجتمع الداعم لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

#### 6. دور المرشحة في الحملة الانتخابية:

لاحظت الجمعية أن جميع من قامت باستبيانهنّ لم يقمن بدفع مبالغ طائلة على الحملة الانتخابية الخاصة بهنّ، بسبب الشح المالي، على عكس لوائح ومرشحي الأحزاب السياسية. كما أن جميع المرشحات المنفردات اتفقن على أن حملتهنّ الانتخابية كانت مؤلفة من الأصدقاء وأعضاء العائلات، وأن عملهم كان تطوعياً. غير أن المنصويات في لوائح صرّحنّ أن حملتهنّ الانتخابية كانت ضمن الحملة الخاصة باللائحة، وهنّ لم يقمن بأي حملة خاصة.

لاحظت الجمعية أن بعض المرشحات تمّين لو أنهن ترشحنّ ضمن لائحة، لتخفيف العبء المالي الناتج من الحملة الانتخابية، كما لتأمين فرصة أكبر للفوز.



يذكر أن أغلب المشاركات في الاستبيان صرّحن بأن عملهنّ كان يركّز على الاتصال والتواصل، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، غير أن اللقاءات مع فعاليات المناطق كانت تتم عبر المرشحين الرجال وليس النساء، إلا في حالات نادرة.

#### 7. دعماً لترشح النساء ونصائحها:

كانت أغلبية إجابات المستطلعات إيجابية وداعمة لحق المرأة في الترشح، غير أن كونها امرأة لا يعني وجوب الدعم الحتمي: فأعرب قسم كبير من المرشحات أنه يجب على المرأة أن تكون ذات كفاءة علمية وثقافية عالية قبل خوض غمار الترشح، لكي تتمكن من إثبات نفسها وخدمة مجتمعها، إذ رفضت معظم من شاركن في الاستبيان تقبل ترشح المرأة بسبب جنسها فقط من دون التطرق إلى تحصيلها العلمي أو كفاءتها.

اعتبرت مرشحات أخريات أنّ أي مرشحة عليها أن تقدم برنامجاً انتخابياً قائماً على فهم حاجات الناس، وأن "تتكلم لغتهم وتحاكي ثقافتهم"، وهو ما يعكس نظرة شائعة مفادها أن المطلوب من المرأة إثباته أكثر بكثير من الرجل. فمن الممكن لرجل الترشح ولو كانت كفاءته محدودة من دون أن يثير ذلك حفيظة الكثيرين، على عكس المرأة التي بمجرد ترشحها تصبح فوراً تحت المجهر ويطلب منها الكثير.

غير أن مجموعة أخرى لم تتسّ الاضطرار على كل امرأة الحصول على دعم العائلة وموافقتها قبل الترشح، لأن، وبحسب اعتباراتهنّ، العائلة مفتاح انتخابي مهم يساهم في النجاح. كما اشترطت بعضهنّ على النساء المرشحات عدم محاربة المجتمع، وأن يوقن بين عملهنّ في الشأن العام وبين عملهن كربات منازل!

#### 8. القضايا التي تناولتها المرشحات في حملاتهنّ:

على الرغم من العدد الضئيل من المرشحات اللواتي تناولن النساء وقضاياهنّ في البرامج الانتخابية، إلا أنه يذكر أنه كلما ازداد إلمام المرشحات بقضايا وحقوق المرأة، كلما كان جزء لا يُستهان به من برامجهنّ الانتخابية يحاكي النساء ومشاكلهنّ. وكلما كانت المرشحات أقل إلماماً بحقوق النساء، وهذه كانت الحالة، كلما كانت قضايا المرأة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع كما شملتها ضمن القضايا العامة مثل القضايا البيئية والاجتماعية المستجدة كتمكين الشباب وتطوير الجانب السياحي والثقافي للبلديات. نذكر أنّ أهم القضايا التي تناولتها المرشحات والموجهة للنساء خصوصاً هي:

- تحسين تمثيل المرأة وتشجيعها على المشاركة في العملية السياسية انتخاباً وترشيحاً.
- برامج تستفيد منها الأرمال، لكي يعتمدن على أنفسهنّ في الظروف المجتمعية المحافظة، كتدريب النساء على الحياكة والخياطة، بالتالي تهيئتهنّ للانخراط في سوق العمل.
- تشجيع النساء على الإنتاج والقيام بمشاريع تنموية صغيرة لتحقيق استقلال مادي.





• مواضيع تربية خاصة بالمرأة.

• برامج خاصة للنساء من ذوات الدخل المحدود والأميات لتمكينهنّ لاحقاً من الانخراط في المجتمع المحلي.

#### 9. الضغوطات التي تعرضت لها المرشحات:

ممّا لا شك فيه أنّ المرأة قد تعرضت لضغوط كبيرة لثنيها عن خوض الانتخابات البلدية والاختيارية. ويعود هذا الأمر إلى موروثات دينية وثقافية واجتماعية، تضعها ضمن إطار العمل المنزلي التقليدي في بعض المجتمعات المحلية المحافظة التي لا تقبل أي تدخل لها في الشأن العام الذي يعتبر حكراً على الرجال.

ترتفع نسبة هذه الضغوط في الأوقات التي تستشعر فيها هذه المنظومة بالخطر الجدي الذي تشكله إرادة التغيير. وتتوّعت أساليب هذه الضغوط لتشمل أصعدة عدّة:

• **الضغوط المادية** عبر عرض الأموال على بعض المرشحات أو من يؤثر على قرارهنّ من الأقرباء لتحفيزهن على الانسحاب، أو التضييق عليهن من خلال دفع الرشاوى للمقترعين والإنفاق الانتخابي المسرف، لكسر أي فرصة حقيقية بوصول المرأة إلى المجالس البلدية، كما صرحت بعض المرشحات ممن خضعن للاستبيان.

• **الضغوط من قبل عائلات المرشحات والمجتمع** الذي ينتمين إليه لأسباب تتعلق بالتقاليد والنظرة النمطية للمرأة المحصورة بإطار العمل المنزلي، وعدم وجوب اختلاطها بالرجال في مجالس البلدية، كون الرجال أكثر إماماً بالشأن العام، ومحط ثقة أكبر من قبل المواطنين والمواطنات. كما كان الاختلاف السياسي بين المرشحات وعائلاتهنّ في بعض الأحيان سبباً أساسياً لممارسة ضغوط تمنع على المرشحة مخالفة التوجه السياسي العام للعائلة.

○ بما أنّ الانتخابات المحلية تأخذ طابعاً عائلياً أكثر منه حزبياً، كانت بعض النساء من العائلات التي تُعتبر صغيرة وغير مؤثرة في صنع القرار المحلي، يتعرّضن أيضاً لبعض الضغوطات من أجل الانسحاب أو ترشيح رجال بدلاً منهن.

○ وصلت بعض حالات الضغط من العائلة تجاه المرشحات إلى حدّ التهديد بالقتل، ففي إحدى القرى البقاعية، صرّحت إحدى المرشحات عن تلقيها تهديدات بالقتل من قبل أخوتها كونها لم تمتثل لإرادة العائلة بعدم الترشح، كما تمّ تمزيق كل ملصقات الدعاية الانتخابية الخاصة بها من قبل عائلتها، ولم تشفع لها رعاية الزوج ودعمه لهذا الترشح.

• **الضغوط من قبل الأحزاب:** على الرغم من أنّ بعض الأحزاب كانت داعمة في بعض المناطق لترشح المرأة، إلا أنّ بعضها الآخر، وأحياناً هذه الأحزاب نفسها، مارست ضغوطاً على النساء، حتى المنضويات تحت رايتهن، منعاً



لترشحها، تلبية لمصالح انتخابية وضغوط دينية وعائليّة، مع العلم أنّ بعض هذه الأحزاب يرتدي عباءة المدنية ويدّعي المساواة بين المواطنين.

- **ضغوط من رجال الدين** الذين رفضوا وحرّموا حق النساء في الترشح في بعض المناطق، مستخدمين الغطاء الديني والشرعي، ما أثر على كامل مسار هذا الترشح، وحرّم بعض المرشحات من دعم أقرب المقربين إليها. كما أنّ بعض رجال الدين من طوائف أخرى تدخلوا مباشرة مع إحدى المرشحات في منطقة البقاع الغربي لتحبيدها عن المعركة الانتخابية وإبعادها عن الترشح.



## القسم الثالث: ناخابات 2016

### 1. المرأة قبيل انتخابات 2016

لمعرفة بعض الجوانب الخاصة باقتراع المرأة قامت الجمعية باستبيان للنساء يوم الاقتراع. شاركت في هذا الاستبيان 856 سيدة لبنانية من كافة المحافظات خلال الأيام الانتخابية الأربعة، حيث تمّ خلال يوم الاقتراع رصد كيفية التعامل مع النساء المرشحات والمقترعات داخل مراكز وأقلام الاقتراع، ومن قبل الماكينات الانتخابية، بالإضافة إلى رصد الضغوطات التي يمكن أن تتعرّض لها المرأة الناجبة (من المؤشرات كيفية وصول المرأة إلى أقلام الاقتراع.... الخ) وتحدّ من حرّية ممارستها قرارها الحرّ بمعزل عن تأثير البيئة المحيطة بها.

نذكر أن من قام بإجراء الاستبيان 20 متطوّع ومتطوّعة من قبل جمعيات نسائية وحقوقية أبدوا استعداداً للمشاركة في انجاز هذا التقرير. كما جرى انتقاء الناخابات بشكل عشوائي، وطبقاً للوقت المتوفّر للمتطوعات والمتطوعين. لذلك فإن النسب المختلفة للمُسْتَبِينات في كل محافظة تحدد بناء على معيارين أساسيين:

- توفّر متطوعات ومتطوعين للمراقبة من المنظور الجندي.
- الوقت المتوفّر لدى المتطوعات والمتطوعين في اليوم الانتخابي، خصوصاً وأن الجمعية عمدت إلى أن لا تكون المتطوّعة قاطنة في المنطقة نفسها التي تودّ المراقبة فيها، أو أن تكون على لوائح الشطب للدائرة المنوي المراقبة فيها، من أجل ضمان عملية مراقبة نزيهة.

أما الاستمارة فقد شملت 8 أسئلة، كما هو مبين أدناه :



مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية  
إستمارة المقابلة مع الناخبات بعد الإقتراع  
التشديد على ضرورة ملئ الاستمارة بعد انتهاء عملية الإقتراع لعدم التأثير على خيار الناخبات

المحافظة _____		القضاء _____	
البلدة _____		مركز الإقتراع _____	
الفئة العمرية للناخبة		30-21	40-31
		50-41	60-51
		70-61	71 +
المستوى التعليمي للناخبة		امي	قراءة/ كتابة
		ابتدائي	متوسط
		ثانوي	جامعي
نعم	لا	التعامل مع النساء داخل اقلام الإقتراع	
		تعامل إيجابي من قبل رئيسة/ة القلم والمساعدين/ات	
		تعامل إيجابي من قبل مندوبين/ات المرشحين/ات	
		تعامل إيجابي من قبل المندوبين/ات الجوالين/ات في مركز الإقتراع	
		بحال وجود خطأ في قيدك او لوراقت هل تم التعامل معه بسرعة وإيجابية	
كيف حضرت الى مركز الإقتراع؟			
		مع العائلة	بشكل فردي
		من قبل ماكينة إنتخابية لأحد المرشحين/ات	مع الزوج
			غير ذلك
كيف اخترت المرشحين الذين/اللواتي اقترعت لهم/لهن؟ بناءً على			
		خيار الزوج	خيار الحزب
		خيار فردي	خيار العائلة
كيف تعرفت الى المرشحين/ات حسب اختيارك			
		عبر صفحات التواصل الإجتماعي	مشاركة في لقاء الحملة الإنتخابية
		عبر الإعلام	زيارة عائلية
هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري؟			
إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح؟			
		وافقت بشدة	وافقت
		لم أكثر	عارضت
		عارضت بشدة	



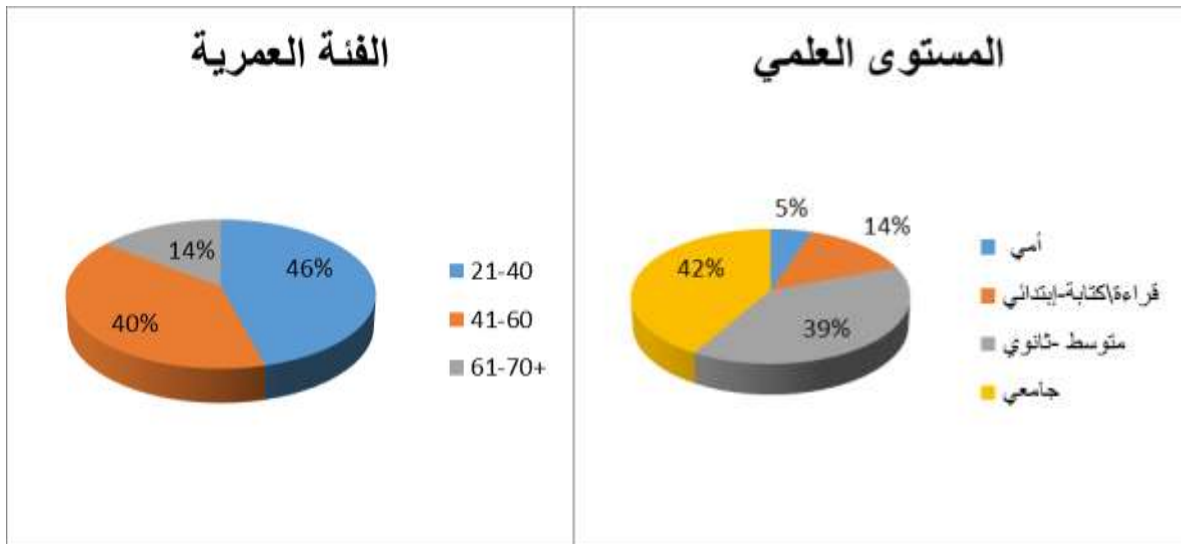
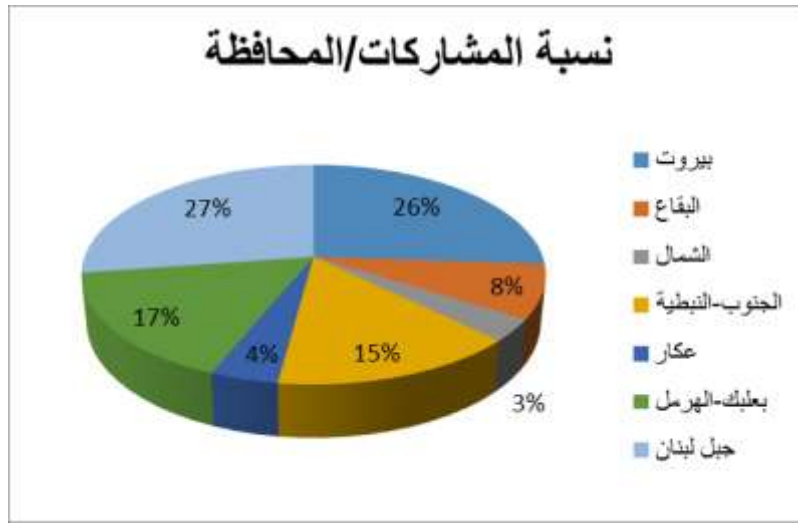
- إنّ الفئة العمرية الشابة شكلت النسبة الأكبر من السيدات اللواتي شاركن في الاستبيان، وصلت نسبة مشاركة هذه الفئة العمرية إلى 46% من مجموع المشاركات. كما أن أغلبيتهنّ من ذوات التعليم الجامعي، فقد بلغت نسبة الجامعيات ممّن شاركن في الاستبيان 42%.
  - لم تتعد نسبة النساء الأميّات المشاركات الـ 5% من المجموع، وهي نسبة متدنية جداً، وهذا ينطبق نوعاً ما على الفئة العمرية المتقدمة، حيث لم تشارك سوى 14% منهنّ في الانتخابات بحسب الشريحة المستهدفة في الاستبيان.
  - لقد شكلت الفئة العمرية المتوسطة ثاني أعلى نسبة من المشاركات، فحصلت على 40%، وهي تعادل تقريباً نسبة النساء المشاركات من ذوات التحصيل العلمي المتوسط والثانوي، وهي أيضاً ثاني أكبر نسبة بعد الجامعيات.
- لقد أظهرت النتائج أنّ الأسئلة الأربعة المتعلقة بكيفية التعامل مع المرأة ضمن مراكز الاقتراع من قبل رؤساء الأقسام والمندوبين الثابتين والحوالين إضافة إلى التعاطي بسرعة مع المشاكل من قبل لجان القيد كان إيجابياً إلى حد كبير وعلى صعيد لبنان كافة. وتؤكد هذا الأمر النسب المسجّلة في بعض المناطق كبيروت والتي تعكس حال جميع المحافظات لتدلّ على أنّ التعاطي الرسمي مع المرأة أثناء عملية الاقتراع جدّي ويحترم حقوقها ومكانتها.



١١. النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان

أ- توصيف العينة المستطلعة:

جدول رقم 9 :



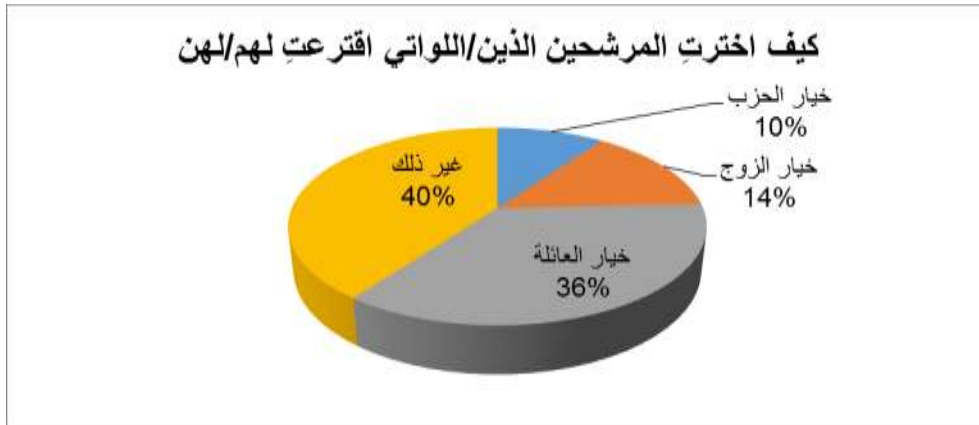


ب- أبرز النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان

جدول رقم 10

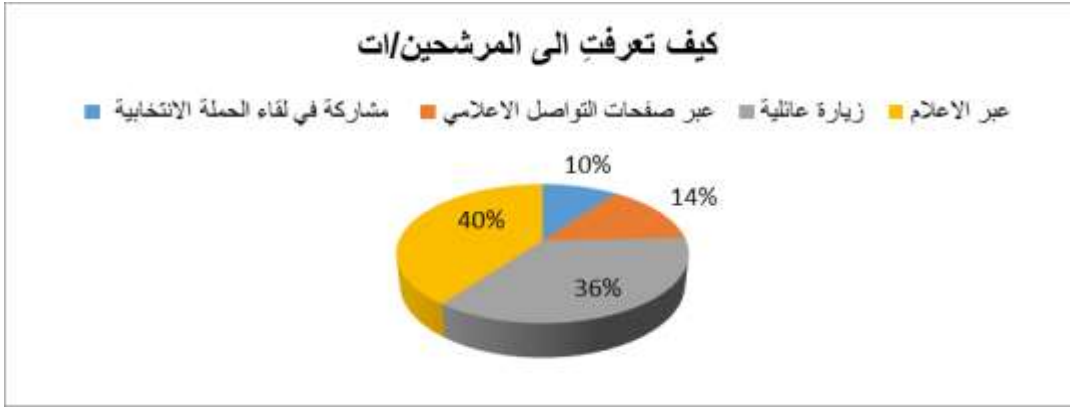


جدول رقم 11

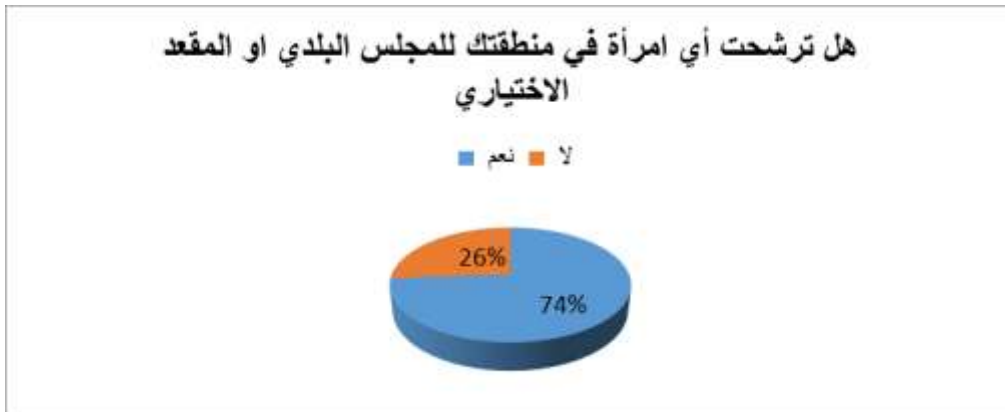




### جدول رقم 12



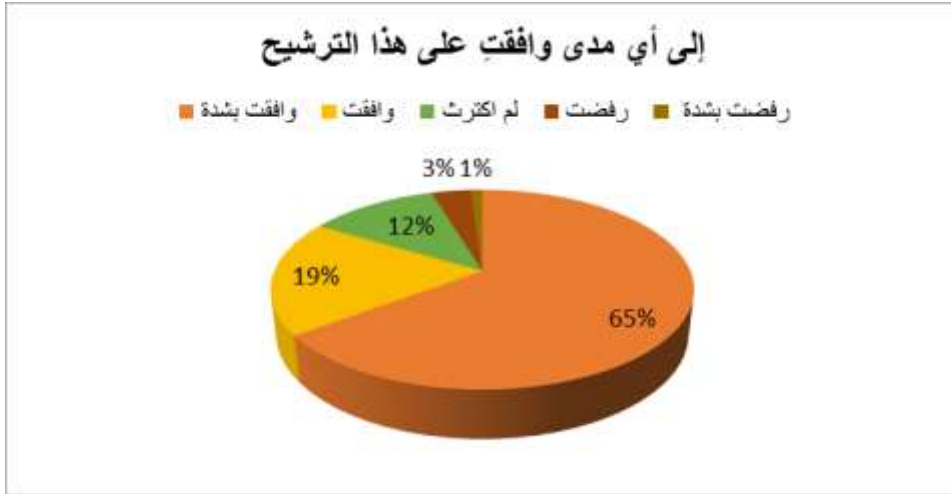
### جدول رقم 13



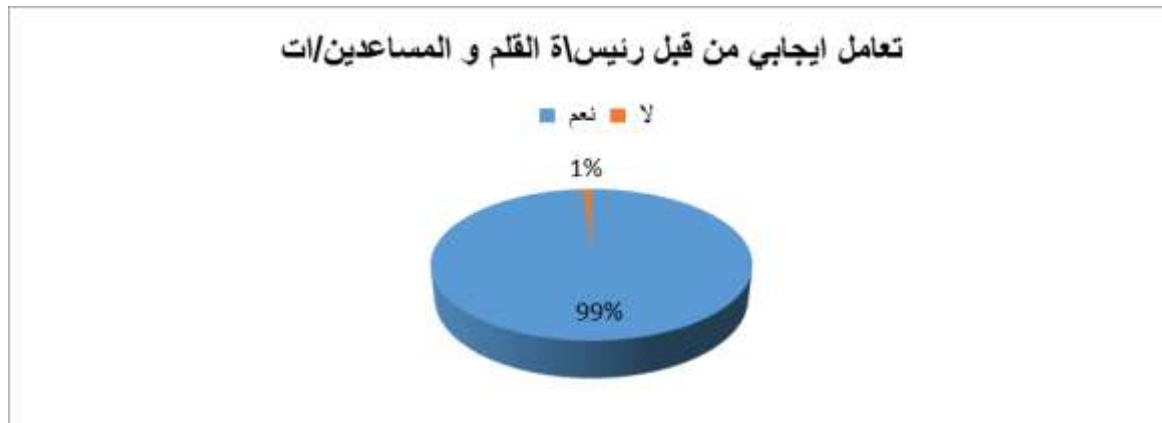




### جدول رقم 14

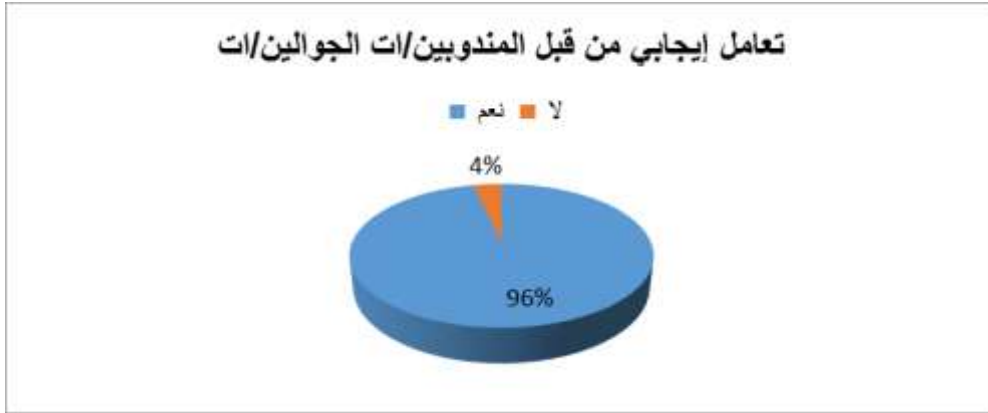


### جدول رقم 15





### جدول رقم 16



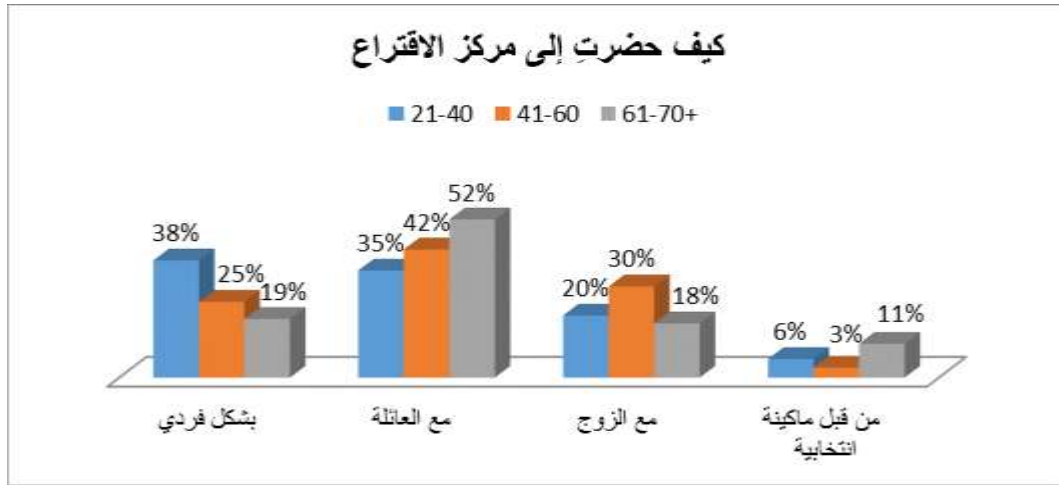
### جدول رقم 17



### III. النتائج العامة بحسب معيار الفئة العمرية

#### أ- كيفية الحضور إلى المركز

#### جدول رقم 18



يبين الرسم البياني أعلاه أنّ الفئات العمرية الشابة من السيدات أصبحن أكثر قدرة على اتخاذ خطوات استقلالية بعيداً من العائلة والزوج، على الرغم من أنّه ما زال هناك الكثير لتحقيقه على هذا الصعيد، لأنّ الغالبية لا زالت مرتبطة عضويّاً بالعنصرين المذكورين (العائلة والزوج) أثناء العملية الانتخابية، إن في ما يتعلق بالترشح أو الاختيار أو الاقتراع أو الحضور إلى مركز الاقتراع. فكلما تقدمت المرأة في العمر، كلما انخفضت درجة استقلاليتها وزاد بالتالي اتكالها على العائلة.

أجابت 38% من المقترعات اللواتي خضعن للاستبيان من الفئة العمرية 21-40 أنّهنّ أتت بشكل فردي إلى مركز الاقتراع، في حين أنّ 35% منهنّ أتت مع العائلة و20% مع الزوج، بينما أتت 6% منهنّ من قبل الماكينة الانتخابية.

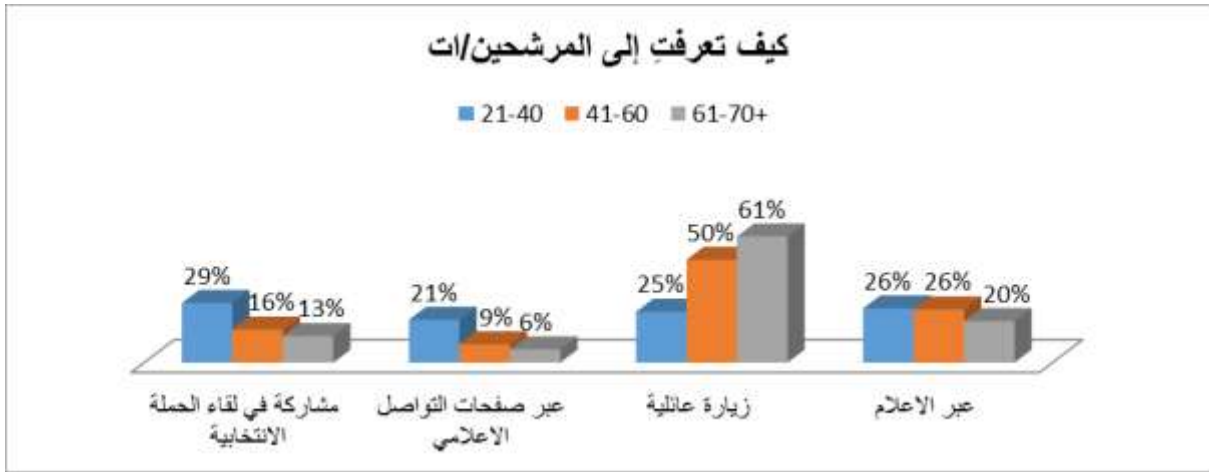
أما الفئة العمرية بين 41-60، فقد حضرت النسبة الأكبر منها (42%) مع العائلة وهو أمر متوقع، كونهنّ في غالبية الأحيان أمهات أو زوجات، ولارتباط اليوم الانتخابي البلدي بالطابع العائلي والاجتماعي. كما وتبلغ نسبة من حضرن مع الزوج من هذه الفئة (30%) لأسباب نفسها الآتفة الذكر. أما اللواتي قدمن مفردات فنسبتنّ وصلت إلى 25%، وهي نسبة لا بأس بها لهذه الفئة من العمر والتي تدل على أنّ هناك نسبة جيدة من السيدات المتعلّقات والمستقلات مادياً في المجتمع اللبناني منذ فترة



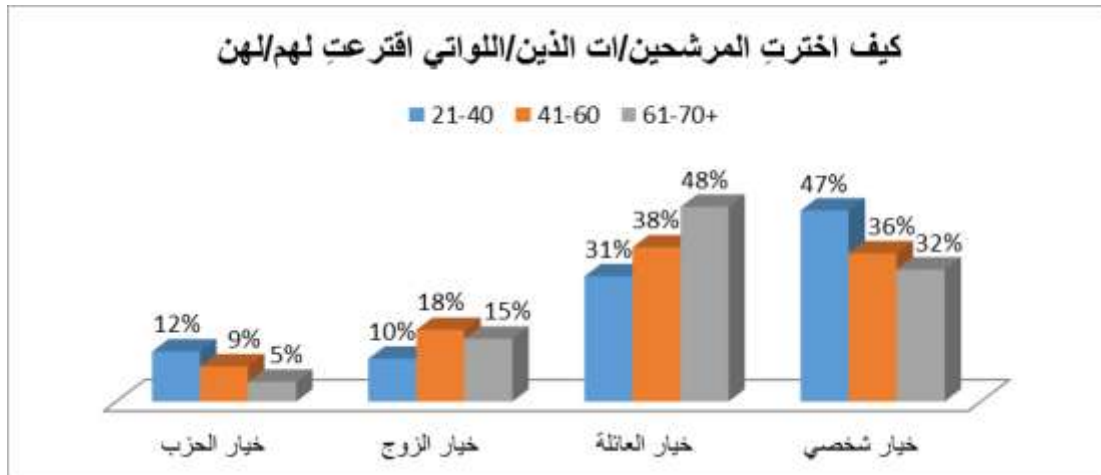
زمنية لا بأس بها. تكاد تتعدم نسبة هذه الفئة ممّن عمدت الماكينات الانتخابية إلى إحضارهنّ، فلم تأت سوى 3% من هذه الفئة برفقة الماكينات الانتخابية، لترتفع هذه النسبة بشكل واضح لدى الفئة العمرية الأكثر تقدماً في السن (11%) ولهذه النتيجة عوامل كثيرة، أقلها حاجة النساء المهمشات إلى المساعدات، ما يجعل هذه الماكينات تستغل حاجة هذه الفئة للاستشفاء والدواء والمساعدة الغذائية.

### ب- كيفية التعرف إلى المرشحين/ات والاقتراع لهم/ن

جدول رقم 19



جدول رقم 20





## 1- تحليل الفئة العمرية 21-40

إذا ما أدركنا أنّ 46% من المشاركات في هذا الاستبيان هنّ من الفئة العمرية الشابة أي بين 21-40 عاماً، فلا بدّ هنا من التوقف عند خيارات هذه الفئة التي بطبيعتها لا تستهوي أغلبها الخيار التقليدي، بل على العكس تُعتبر هذه الفئة أكثر قدرة على التغيير، وذلك لعدة أسباب بينها تأثير هذه الفئة العمرية مباشرة بالتغيرات التي تحصل في المجتمع، ما يرتب عليها سرعة أيضاً في التفاعل.

وإذا ما قارنا بين كيفية تعرف اللواتي خضعن للاستبيان على المرشحين والمرشحات وكيف اخترن من سيقتنعن له أو لها نلاحظ الآتي:

- صرحت 47% من السيدات اللواتي شاركن في الاستبيان من الفئة العمرية الشابة أنهنّ اخترن المرشحين/ات بناء على خيار شخصي ووفقاً لقناعة فردية، ولم يتأثرن بأي ضغط أو عامل خارجي. فقد تنوعت الأسباب بين كفاءة هذا الشخص وقدرته على تحمل المسؤولية والتغيير والنزاهة أو حتى المعرفة السابقة أو الصداقة. وهذه النسبة تعادل مجموع اللواتي تعرفن إلى المرشحين عبر الإعلام 26%، ونسبة اللواتي تعرفن إلى المرشحين عبر وسائل التواصل الاجتماعي 21%. وهذا مؤشر على أنّ السلطة الرابعة ومواقع التواصل الاجتماعي باتت، ليس فقط عاملاً أساسياً في نقل المعلومات والترويج الانتخابي، إنما شركاء في تحديد خيارات الناخبات أيضاً.

- بلغت نسبة النساء اللواتي التزمّن بقرار العائلة عند اختيار الاقتراع لمرشحين محددين 31%، أما اللواتي التزمّن بقرار الزوج 10%. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ تسجيل قيد نفوس المرأة في لبنان ينقل بعد الزواج إلى سجل زوجها، لذلك وجب علينا التمييز بين خيار الزوج وخيار العائلة. إذا ما قارنا نسبة من تأثرن بالعائلة بنسبة من تعرفن إلى المرشحين عبر الزيارات العائلية البالغة 25%، نجد أن النسب متقاربة. وهنا لن نعيد الكلام عن دور العائلة الكبير في فرض الرأي على المرأة، خصوصاً وأنّ القرار كان يتمحور حول الشأن العام والخيارات الانتخابية.

- على الرغم من أنّ النسبة الأكبر من الفئة العمرية الشابة (29%) تعرفنّ إلى المرشحين عبر المشاركة في لقاءات للحملات الانتخابية، إلا أنّ التزام هذه الفئة بخيار الحزب، الذي هو من يحرك الحملات عادة ويمولها، لم يتعدّ 12%. وهذا يعود إلى عدم قدرة الأحزاب أو بالأحرى عدم بذلها المجهود الكافي لاستقطاب النساء والتأثير في



خياراتهن. لا تختلف تركيبة ومنهجية عمل الأحزاب السياسيّة في لبنان عن المنظومة الاجتماعية من ناحية الذكورية وتهميش دور المرأة، فالأحزاب تُعتبر صورة عن المجتمع، ولكن في إطار مؤسّساتي أكثر. لقد أظهرت البيانات والنسب مدى تدنّي دور الأحزاب في استقطاب النساء خلال الانتخابات الأخيرة والتأثير على خياراتهن، كما وعلى مدى نخبويّة عمل الأحزاب أيضاً واستهدافهم الفئات العمرية الشابة والمتعلّمة حصراً.

## 2- تحليل الفئة العمريّة 41-60

- عبّرت 36% من النساء من الفئة العمريّة المتوسطة، أنهنّ انتخبن انطلاقاً من قناعة شخصية، وهو أمر لافت، إذ إنه يقارب النسبة من الفئة ذاتها التي اقترعت بحسب رغبة العائلة (38%)، ولكن ما يجب توضيحه هنا أنّ مجموع من تعرفنّ إلى المرشحين عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي (35%) يقارب تلك النسبة التي اقترعت بخيار شخصي. وهذا دليل واضح على تأثير الإعلام في صناعة الرأي العام وتشكيل الخيارات السياسية، خصوصاً أنّ النساء يشكلنّ فقط 23% من القوى العاملة. وهذا ما يجعلهنّ أكثر عرضة للتأثير الإعلامي والدعاية الانتخابية.
- 50% منهنّ تعرفنّ إلى المرشح عبر زيارة عائلية، وهذا أيضاً يقارب نسبة من انتخبنّ بحسب خيار العائلة والزوج من الفئة العمريّة ذاتها (56%).
- الفئة العمريّة المتوسطة لم تتأثر كثيراً لا بالأحزاب ولا بالحملات الانتخابية، ف15% منهن فقط اتكلن على لقاءات الحملة الانتخابية لمعرفة المرشحين، في حين لم تأخذ سوى 9% من النساء بخيار الحزب، وهذا يشير تقريباً إلى النسبة المتدنية من النساء الحزبيات وضعف انخراطهنّ في الأحزاب اللبنانية المسيطر عليها من قبل أغليّة ذكوريّة ولا تتناصر حقوق النساء بشكل عام.

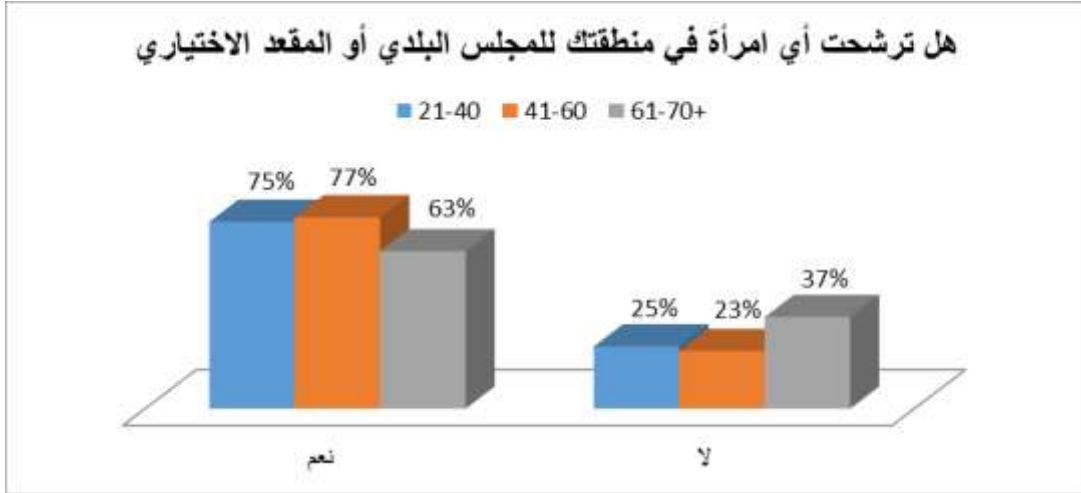


### 3- تحليل الفئة العمرية 61-70+

- لقد عبّرت 32% من السيدات المتقدمات في العمر، أن اقتراعهن للمرشح نابع من قرار فردي، ولم يتأثرن بعوامل خارجية. وأما عن كيفية معرفتهن بالمرشحين، فقد توزعت النسب بين 20% لوسائل الإعلام و6% لوسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يعادل تقريباً نسبة الخيار الشخصي لدى هذه الفئة.
- تبقى العائلة العنوان الأهم في الانتخابات البلدية والعنصر الأساسي في تعبئة الناخبين وعملية التواصل بين المرشح والهيئات الناخبة، وخصوصاً الإناث منهم، وعلى وجه الخصوص اللواتي ينتمين إلى الفئات العمرية المتقدمة، حيث ترتفع نسبة من التزمّن بقرار العائلة من هذه الفئة العمرية إلى 48%، ومن التزمّن بقرار الزوج 15%. وهذا ما يعادل تقريباً نسبة اللواتي تعرفن إلى المرشحين عبر زيارة عائلة من الفئة العمرية نفسها.
- لم يلتزم بقرار الحزب من الفئة العمرية المتقدمة سوى 5% من المشاركات في الاستبيان. وهذا دليل على جذرية وعدم انقطاع التواصل بين الأحزاب والنساء، وعدم توجه ماكينات هذه الأحزاب إلى نساء إلا في زمن الانتخابات، ولذلك نرى أنّ 13% من هذه الفئة شاركن في لقاءات للحملات الانتخابية.
- تظهر نتائج السؤالين 1 و2 الاختلافات في الأجوبة بين الفئات العمرية الثلاث، فنلاحظ أنه كلما خرجت المرأة من الإطار الضيق في التعرف إلى المرشحين واعتمدت نهجاً أكثر استقلالية في المعرفة (الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي)، كلما كان انتقاؤها للمرشحين واقتراعها لهم نابعاً من خيار شخصي بحت، مستقلّ عن الضغوط العائلية والاجتماعية الضيقة. كما أنّ النساء يتجهنّ إلى وسائل أكثر تقليدية في التعرف إلى المرشحين مع تقدّمهنّ في العمر، وهذا المعيار يرتبط أيضاً في كيفية اختيارهنّ للمرشح وارتباط قرار الاقتراع بقرار العائلة أو الزوج. كما وتظهر النتائج أنّ الأحزاب اللبنانية على اختلافها أكثر اهتماماً بالفئات العمرية الشابة من اهتمامهم بالهزمة منها، غير أنه وبأفضل الحالات، أي في الفئة العمرية الشابة، لم يلتزم أكثر من 12% من النساء بالخيار الحزبي.

ج. إدراك ترشح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه

جدول رقم 21



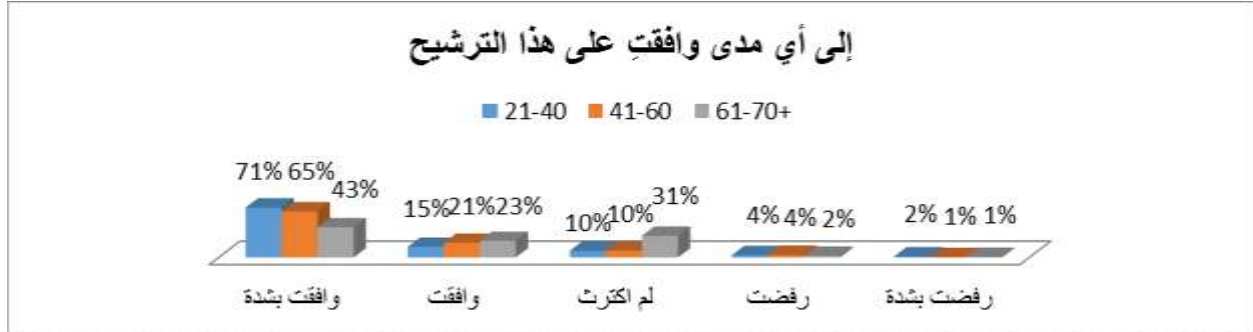
مما لا شك فيه أنّ الناخبات بتنّ على دراية بوجود مرشحات في الدوائر الانتخابية اللواتي يقترعنّ فيها. وهذا يدلّ على أنّ هذه الشريحة من المجتمع باتت تدرك وتتابع موضوع ترشح النساء للانتخابات. تظهر الدراسة أنّ نسبة المدركات بترشح النساء تقارب الـ 75% في كلتا الفئتين العمريتين 21-40 و 41-60، في حين تنخفض النسبة قليلاً لدى المتقدمات في السن لتصل إلى 62%. وهذا يدل بشكل أو بآخر على عدم تأثر السيدات في بعض المناطق بالاختلافات الجندرية أو عدم متابعتنّ للإعلام، وخصوصاً أنّ الفئة العمرية 61-70+، أظهرت تشبهاً أكبر بالعائلة، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار انتخاب المرشحات.





د- مدى موافقة الناخبة على ترشح النساء

جدول رقم 22



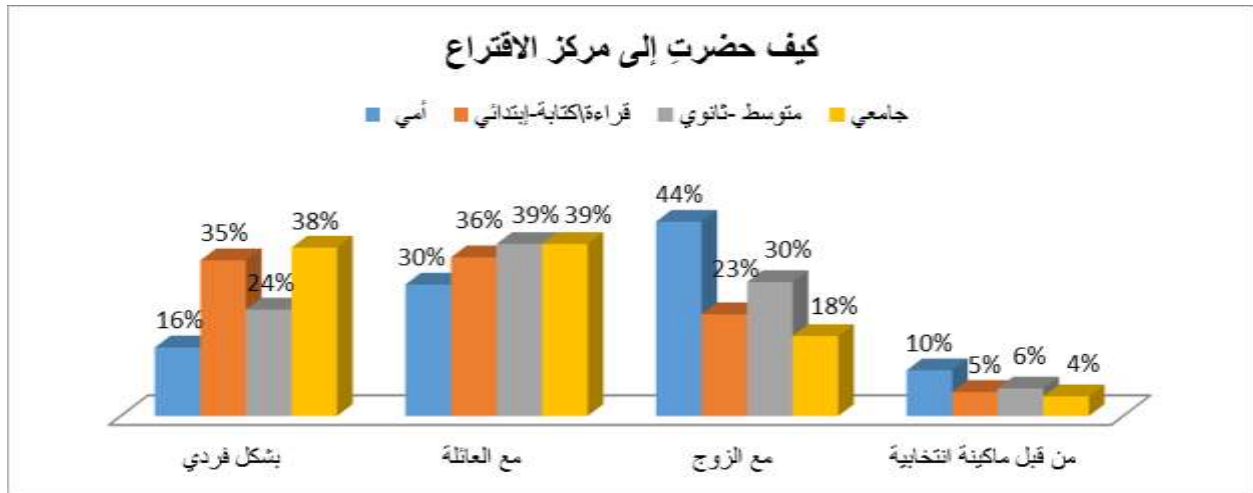
اللافت جداً أنّ الغالبية الساحقة من المشاركات في هذا الاستبيان، على اختلاف فئاتهم العمرية، تتراوح مواقفهنّ من ترشح النساء إلى الانتخابات ما بين موافق بشدة وموافق، فتشكل النسبتان ما معدله حوالي 85% خصوصاً لدى الفئات العمرية 21-40 و 41-60، في حين تتخفف قليلاً نسبة الموافقين على هذا الترشيح لدى الفئة العمرية الأكثر تقدماً في السن إلى 66%، بينما 33% منهن لا يكثرن لهذا الترشيح، وتتدنى نسب الرفض إلى مستوى 6% في أقصى الحالات. ولكنّ اللافت أنّ هذا الرفض أتى من الفئة العمرية الأكثر شباباً، وإن كان قليلاً جداً مقارنة مع الموافقة.

إذا ما دلّ هذا الأمر على شيء، فإنما يدل أولاً على موافقة إيجابية لظاهرة ترشح المرأة، كما وعلى تحدي الواقع الذكوري المهيمن على عالم الانتخابات البلدية والذي ترعاه العائلة. ولا يخفى علينا تأثير الحراك في ترسيخ هذه النظرة ودفعه إلى هذا التطور في أسلوب التفكير لدى النساء خصوصاً الشابات للنشاط البلدي والسياسي وسعيهنّ إلى كسر التقاليد.

#### IV - النتائج العامة بحسب معيار المستوى التعليمي

##### أ- كفاءة الحضور إلى مركز الاقتراع

##### جدول رقم 23



هناك دليل آخر على إهمال الأحزاب للمرأة في خطابها وتوجهاتها، يتمثل في أنّ الماكينات الانتخابية، التي هي غالباً ما تُموّل من قبل أحزاب أو تتبع لها، لم تكن سوى عنصر هامشي في استقطاب النساء ودفعهنّ إلى الاقتراع عبر إحضارهنّ إلى مراكز الاقتراع. إذ لم تتخطّ هذه النسبة الـ10% من مجموع النساء من فئة "أمي"، وانخفضت عند الفئات الأخرى إلى 5%، 6% و4%.

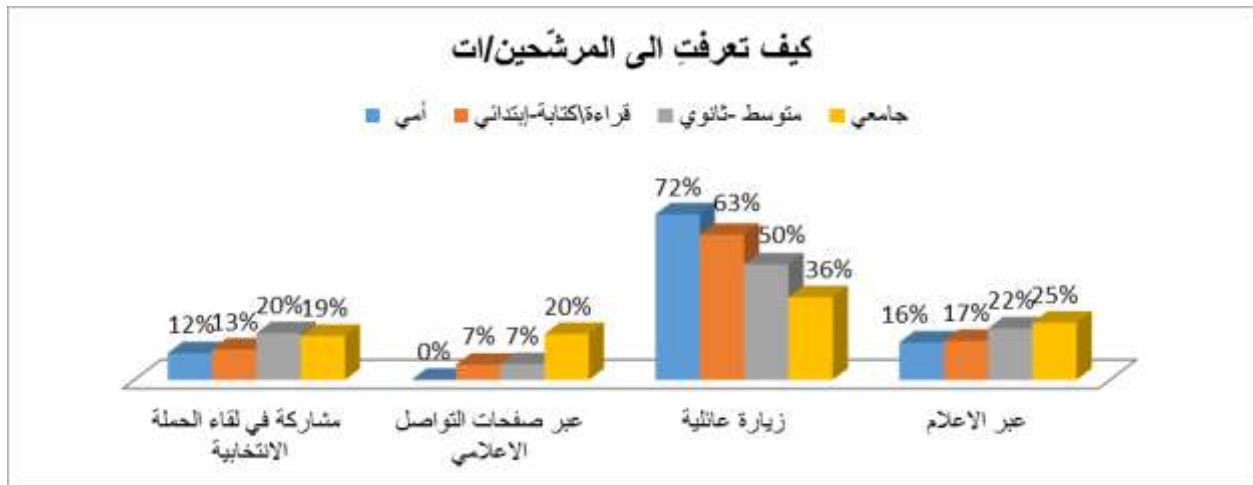
غير أن للعائلة أيضاً حصة كبرى في الانتخابات، فبقيت متصدرة النسبة الأكبر في الانتخابات البلدية من ناحية حضور الناخبات مع عائلاتهنّ إلى مراكز الاقتراع، خصوصاً وأنّ توزيع أقلام الاقتراع في المراكز يجعل النساء عرضة للضغط بورود أسمائهن في المراكز نفسها مع باقي أفراد العائلة، فتصبح ملزمة نوعاً ما بالحضور برفقة العائلة.



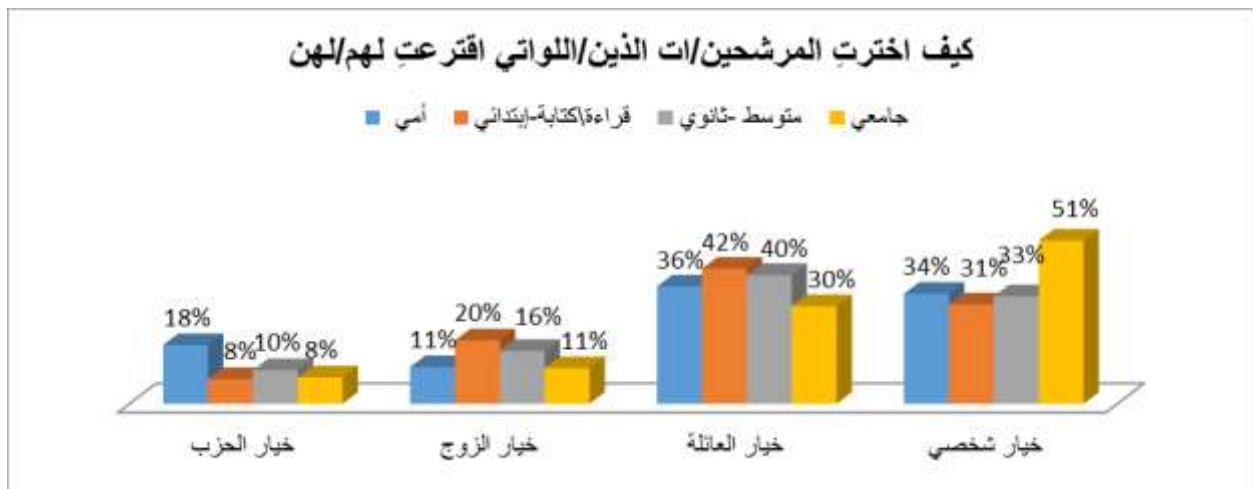
تقاسمت فننا التعليم الجامعي والمتوسط - ثانوي النسبة ذاتها في حضورهن مع العائلة. فقد أتت 39% من كلتا الفئتين مع هذه الأخيرة، أما فئة ابتدائي/قراءة - كتابة فقد حضر منها 36% مع العائلة، وكانت أقل نسبة لفئة "أمي" التي حضر منها 30% فقط مع العائلة.

## ب- كيفية التعرف إلى المرشحين/ات والاقتراع لهم/ن

جدول رقم 24



جدول رقم 25





## 1- تحليل الفئة الأمية

- أن تختار 34% من السيدات الأميات المرشح أو المرشحة الذي/التي سيقترعن له عن طريق قناعة شخصية، هو أمر إيجابي يدل على أهمية وضرورة استهداف هذه الفئة من قبل جمعيات المجتمع المدني.
- 70% من اللواتي تعرّفن إلى المرشحين من خلال زيارات عائلية، هنّ من الفئة العلمية الأمية، وهو ما يعد نسبة كبيرة، غير أنه أيضاً دليل واضح على الطابع العائلي والخدماتي للانتخابات البلدية، كما على تأثير هذه الزيارات على الناخبات. ومن الواضح أنّ نصف هذه النسبة فقط التزم بقرار العائلة (36%)، وهذا ما يؤشر إلى أنّ وجود هامش من الحرية لدى هذه الفئة، أما خيار الزوج فقد حصل على 11%.
- النسبة الأكبر من السيدات اللواتي التزمن بخيار الحزب بالتصويت، نالتها الفئة الأمية، حيث حصدت 18%، ولكن هذا لا يعبر بالضرورة عن انخراط هذه الفئة في الأحزاب أو اهتمام الأحزاب النخبوية في تعاطيها مع المرأة بهذه الفئة، كما أنّ للإعلام (16%) دور أيضاً في التأثير على هذه الفئة من خلال الحملات الإعلانية والبرامج السياسية أثناء فترة الانتخابات.

## 2- تحليل فئة القراءة/الكتابة- الابتدائي

- كما لدى باقي الفئات التعليمية، فإنّ نسبة الخيار الشخصي (31%) يبدو أنّها تقارب نسبة من تعرّفن إلى المرشحين عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
- على ما يبدو، فإنّ من التزمن بخياري العائلة (42%) والزوج (20%) من هذه الفئة التعليمية، يقارب إلى حدّ بعيد نسبة اللواتي تعرّفن إلى المرشحين عبر زيارة عائلية (63%).
- اختارت 8% فقط من النساء اللواتي حصلن على تحصيل علمي متواضع الالتزام بالتصويت بحسب تعليمات الأحزاب، على الرغم من أنّ 13% منهنّ شاركن في لقاءات الحملات الانتخابية للتعرف إلى المرشحين المنظمة عادةً من الأحزاب.



### 3- تحليل فئة التعليم المتوسط – ثانوي

- أما المستوى المتوسط/ثانوي فقد كانت نسبة من كان خياره شخصياً 33%، وهذا يعادل تقريباً نسبة من تعرفن على المرشحين عبر وسائل الإعلام 22% ووسائل التواصل الاجتماعي 7%. وهذا يذكرنا بمعادلة أنه كلما ارتفعت نسبة من تعرفن إلى المرشحين عبر وسائل غير تقليدية، كلما ارتفعت نسبة من صوتن بناءً على قرار شخصي.
- ككلّ الفئات التعليمية، تقاربت النسب بين من تعرفن إلى المرشحين عبر زيارة عائلية (50%) ومن اخترن المرشحين بحسب خيار العائلة (40%) أو الزوج (16%).
- على الرغم من أنّ 20% من هذه الفئة تعرفت إلى المرشحين عبر لقاءات الحملة الانتخابية، إلا أنّ 10% فقط التزمّن بخيار الحزب في التصويت لتذهبن أكثر إلى خيارات أخرى كالعائلة والخيار. والجدير ذكره، أنّ الحملات الانتخابية لم تكن محصورة في هذه الدورة بالأحزاب، فكان لجمعيات المجتمع المدني دور هام في الترويج لمرشحيه عبر هذه اللقاءات بطرق مبتكرة كالنقاشات المفتوحة، وهذا ما يبرر نوعاً ما توزّع الخيارات.

### 4- تحليل فئة التعليم الجامعي

- من الواضح أنّ الفئة الأكثر استقلالية في اختيار المرشحين عن قناعة شخصية، هنّ السيدات الحاصلات على شهادات جامعية. وهذا يدلّ على قيمة وأهمية التعليم وتطوير معرفة المرأة حقوقها وحصولها على سلاح يمهد لها أبواب التقدم المهني والاستقلالية المادية، لتتحرر من قيود الخيارات المفروضة عليها بحكم عدم القدرة على التحدي أو عدم المعرفة. لقد كانت نسبة هذه الفئة التي قامت بخيار شخصي 51%.
- 30% من هذه الفئة التزمت برأي العائلة، وهذا يدلّ على أنّ دور العائلة أساسي، وما زال مهيمناً على قرار قسم كبير من هذه الفئة، حيث إنّ المرأة ما زالت لا تشكل سوى 23% من القوى العاملة في لبنان، بحسب بيانات الأمم المتحدة. لا يمكننا إغفال دور العائلة المحوري في هذا الشأن، حتى كما ذكرنا سابقاً عند الفئة الجامعية. فقد حصل خيار العائلة على أعلى النسب عند جميع الفئات التعليمية الأخرى وحلّ ثانياً عند الجامعيات.



### ج- إدراك ترشح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه

تظهر النتائج التالية أنّ نسبة اللواتي بتن على اطلاع ويتابعن ترشيح النساء في مناطق مرتفعة ولا تقتصر على مستوى تعليمي واحد، إنما تشمل الفئات والمستويات التعليمية كافة خصوصاً الجامعي منها الذي قالت 78% من المشاركات من الفئة المنتمية إليه إنهن يعرفن مرشحات ترشحن في مناطقهن، في حين أنّ 22% منهنّ أجبنّ بـ"كلا". أمّا النسبة الأقل، فكانت للمستوى التعليمي الأقل والأمية. فعلى الرغم من أنّ هذه الفئة الاجتماعية تعتبر مهمشة على الصعيد التعليمي والاقتصادي، إلا أنّ 64% منهنّ بتن يتابعن ترشيح النساء ومشاركتهنّ في الحياة السياسية. وكانت النسب للمستويات التعليمية الأخرى متقاربة (71%-72%).

### د- مدى موافقة الناخبة على ترشح النساء

وافقت معظم المشاركات على ترشح النساء إلى الانتخابات البلدية والاختيارية، وتراوحت هذه الموافقة ما بين وافقن ووافقن بشدة. وبلغ مجموع النسبتين 91% بالنسبة للجامعيات، و84% لذوات التحصيل العلمي الثانوي والمتوسط. أما الفئة التي تتقن القراءة والكتابة أو ذات تحصيل علمي ابتدائي، فوافقت بنسبة 64%. وكانت الفئة الأمية مفاجئة بموافقتها بنسبة 71%. وهاتان الفئتان الأخيرتان كانتا الأكثر عدم اكتراث بترشح النساء أو عدمه، ولكن لم تتخطّ هذه النسب 28% و23%. وكادت نسبة من رفضنّ الترشح تنعدم، لولا وجودها عند فئة التحصيل الابتدائي بنسبة 12% والأمي بنسبة 8%. وهذه الفئات وإن كنّ الأكثر تهميشاً في المجتمع، فلم يتخذنّ موقفاً سلبياً ومحافظاً إجمالاً من المواضيع المتعلقة بمشاركة المرأة في الشأن العام أو حصولها على حقوقها.



## خلاصات وتوصيات

ان استبيان آراء الناخبات والمرشحات من قبل الجمعية أفضى إلى مشاهدات عدّة لا يمكن الاستخفاف بها، والتي كانت نتائجها واضحة من جهة مدى أهمية عمل الجمعيات النسائية والأحزاب السياسية مع المرأة كما الإعلام، في التأثير على مجريات الانتخابات، وخصوصاً في التأثير على التوجهات السياسية للناخبات.

إن أي مطالبة بتخطي التمييز الجندي، وتطوير مشاركة النساء في الحياة السياسية، وصولاً إلى كونها لاعبةً فاعلةً في صنع القرار، سيظل حبراً على ورق، إن لم يستند إلى أسس قانونية وحقوقية تحصّن وتحمي حقوق المرأة وتكافؤ فرصها في الوصول إلى مراكز صنع القرار، كما تردع أي إمكانية تدخل في استقلاليّة آرائها السياسية.

### أولاً: في الاطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية وتوصيات للوزارات والادارات المعنية:

- اقرار قانون إنتخابي يعتمد نظام النسبية مع دوائر انتخابية لا تقل عن 20 مقعد لتحقيق تمثيل صادق وفعلي للمقترعين/ات.
- انشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات تشكل النساء نسبة لا تقل عن ثلث هذه الهيئة، تتولى ادارة الانتخابات و تنظيم إنفاق المرشحين على الحملات الإنتخابية.
- تضمين التدابير الخاصة المؤقتة او ما يعرف بالكوّتا النسائية على اساس المناصفة بين الرجال والنساء وضمن النظام الانتخابي النسبي، في كافة القوانين الإنتخابية وفي اللوائح الإنتخابية، وحجز ثلث المقاعد للنساء في حال جرت الانتخابات وفقاً للنظام الأكثرية، وذلك لضمان وصول المرشحات إلى مقاعد المجالس المحلية أو النيابية.
- تأمين سرية الاقتراع للناخبين والناخبات وجعل ارقام الإقتراع للذكور والإناث معاً من اجل تعزيز نزاهة وشفافية الإنتخابات وتقديماً لأي ضغوط ممكن أن تُمارس على الناخبات وخصوصاً من قبل العائلة او الزوج او الأحزاب او غيرهم.



- كما وتطالب أيضاً الجمعية اعطاء الحرية للنساء المرشحات ومساواتهن بالمرشحين إيماناً بمبدأ تكافؤ الفرص وعدم فرض نقل سجل نفوس المرأة المتزوجة إلى سجل نفوس زوجها وبالتالي ان لا يُفرض عليها الترشح في مكان سجل زوجها، أي في محيط مغاير في معظم الأحيان عن محيطها.
  - تطوير قواعد ونظم المعلوماتية في وزارة الداخلية بإعتماد الإحصاءات والنتائج والمعلومات على أساس الجنس ونشرها بشفافية وتمكين كافة مكونات المجتمع المدني من الوصول إليها.
  - زيادة أعداد النساء ضمن هيئات القلم لكي تصبح مناصفة بين الرجال والنساء.
- تتمنى الجمعية من وزارة التربية والتعليم العالي إدماج المقاربة الجندرية ومقاربة حقوق الإنسان والمواطنة في كافة مراحل وبرامج التعليم، مما يسهم في المدى الإستراتيجي إلى تحسين واقع المرأة في مجتمعنا خاصة من ناحية مشاركتها في الشأن العام والحياة السياسية وذلك عبر تعديل أو تطوير المناهج التربوية وإدخال المساواة والعدالة الجندرية، اضافة إلى حقوق الانسان والمرأة بشكل خاص ضمن المناهج التربوية، فلا يمكن ان يتحول المجتمع من مجتمع محافظ وذكوري إلى مجتمع أكثر ايماناً بحقوق المرأة من دون الاعتماد على التربية والتنشئة من خلال المناهج التربوية الملائمة لذلك.

#### ثانياً: على مستوى دور الأحزاب السياسية

- قيام الأحزاب السياسية بمراجعة نقدية لدورها في تعزيز المشاركة السياسية للنساء وادراج قضايا النساء ضمن اجنداتها المطبّية لا سيما الأحزاب المُمثّلة في البرلمان لناحية تفعيل دورها لتقديم مقترحات القوانين التي تميز ضد النساء واستحداث قوانين تسهم في المدى المنظور على تحقيق وتعزيز المواطنة الكاملة للنساء.
- تحرر الأحزاب من نظرتها الذكورية لدور المرأة والعمل على استقطاب النساء من كافة الفئات الاجتماعية والعمرية والعمل على ضمان إعطائهن فرص متساوية وعادلة في الحياة السياسيّة.





- تعزيز دور النساء في الأحزاب السياسية التي يجب ان تعتمد التدابير الخاصة المؤقتة وهياكل مرنة تمكّن النساء من الوصول إلى المواقع القيادية داخل الأحزاب، والعمل الجاد لتعزيز دور النساء في الأحزاب لإدماج المقاربة الجندرية والخطاب النسوي داخل الأحزاب السياسية، وخلق البيئة لتمكينهن من تشكيل حالات ضغط ضمن أحزابهن لتوجيه البوصلة نحو سياسة أكثر تفاعلية مع قضايا النساء.

### ثالثاً: على مستوى دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية

- توحيد جهود المنظمات النسائية وتركيز عملها، بحيث يصبح أكثر شمولية ويصل إلى كافة الفئات لا سيما الفئات النسائية الشابة والأكثر تهميشاً .
- تطوير عمل الجمعيات النسائية لناحية التركيز على تغيير القيم والتصورات والثقافة وقسمة الأدوار السائدة بين الجنسين أي العمل على معالجة الأسباب الجذرية التي تحول دون توسيع المشاركة السياسية النسائية والتي هي مرتبطة بجزء كبير منها بالمجتمع الذكوري وبالتقسيم النمطي للأدوار خصوصاً كون المرأة تُعتبر من الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً فهذا يضعف من حظوظها بالفوز مقابل الرجل.
- تفعيل العمل مع قاعدة وجمهور النساء وهو الجزء الأكبر من الناخبين/ات والمساهمة في بناء رأي عام مؤمن بالمساواة الجندرية في مجال المشاركة السياسية ودور النساء في الشأن العام.

### رابعاً: على مستوى وسائل الإعلام

- إنشاء هيئة اعلامية مستقلة تتساعد والهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات في تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابي.
- تتمنى الجمعية من الاعلام إعطاء حيز أكبر للمرشحات في المقابلات الاعلامية والبرامج السياسية وعدم الاستخفاف بقدرتهنّ على التغيير .
- العمل الجاد لتنظيم القطاع الإعلامي خاصة فيما يتعلق بتعاطيه مع الشأن الانتخابي من ناحية تساوي فرص الظهور بين المرشحين والمرشحات وبتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين عبر إرساء مراقبة تطبيق الحياد الاعلامي.



## لائحة المراجع:

- د. يولاند نوفل، الجندر، المركز التربوي للبحوث والإنماء، <http://www.crdp.org/ar/details-edumagazine/5952/3705>
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، في ديباجية ميثاق الأمم المتحدة <http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble/index.html>
- جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html>
- المعهد العربي لحقوق الإنسان، الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، [http://aihr-iadh.net/pdf/international\\_conventions/femmes/condroitpolitiques.pdf](http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/condroitpolitiques.pdf)
- الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة
- الاتفاقية الخاصة بالرضا على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج عام 1962
- العهدان الدوليان لحقوق الإنسان عام 1966
- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، <http://bit.ly/29JTT01>



- المادة 9 تتعلق بمنح المرأة الجنسية لأولادها وبحقها باحتفاظها بجنسيتها، تغييرها، أو اكتسابها. المادة 16 تتعلق بالقضاء على التمييز في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، أما المادة 29 فتتعلق بالتحكيم في حال الخلافات بين الدول على الاتفاقية. للاطلاع على الاتفاقية:

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>

- نص الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين، 1995، <http://aihr->

[iadh.net/pdf/international\\_conventions/femmes/pekin.pdf](http://iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/pekin.pdf)

- الدستور اللبناني المعدل في 21 أيلول 1990 بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة 1989

- قانون العمل اللبناني الصادر سنة 1946 مع التعديلات، <http://bit.ly/2ck5EHj>

- موقع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، <http://www.nclw.org.lb/About>

- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، <http://crt-da.org.lb/ar/project/nationality>

- هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، <http://bit.ly/1Ua6RmR>

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/composite/GII>



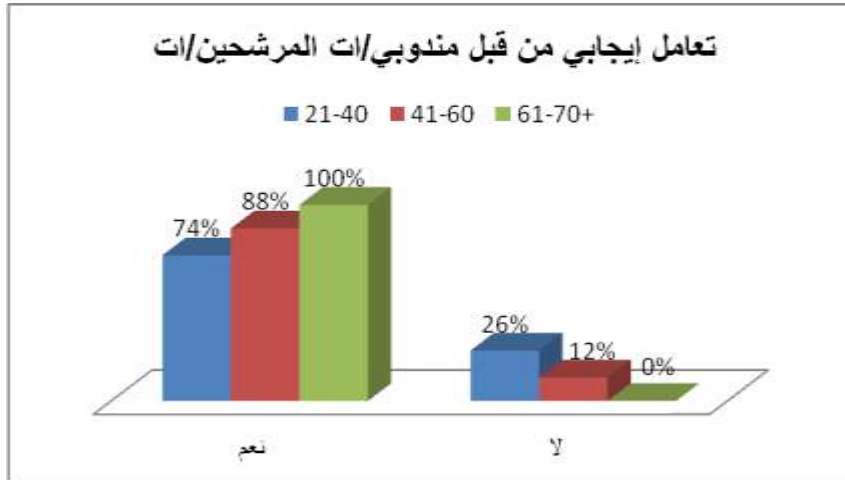
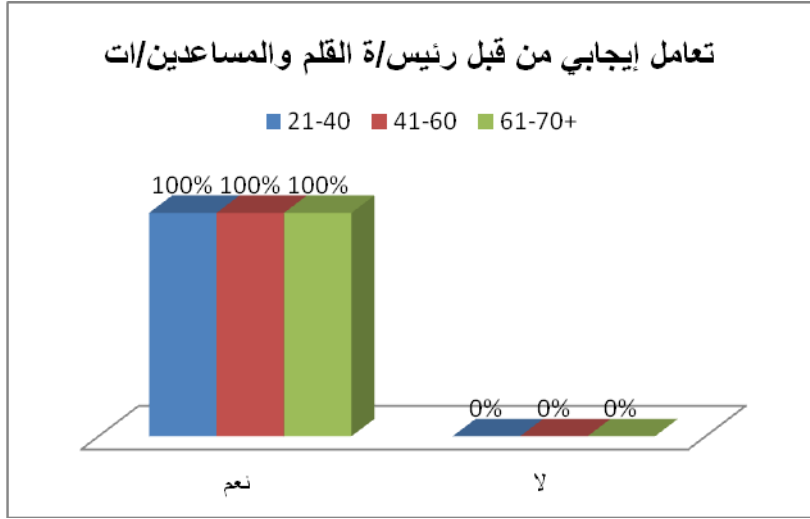
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،  
<http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/pressreleases/2013/07/03/undp-workshop-to-empower-women-in-elections.html>
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،  
<http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/countryinfo/>
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،  
[http://www.undp.org.lb/communication/news/NewsDetail\\_ar.cfm?newsId=367](http://www.undp.org.lb/communication/news/NewsDetail_ar.cfm?newsId=367)
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،  
<http://hdr.undp.org/en/composite/GII>
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،  
<http://hdr.undp.org/en/countries>
- موقع مهارات، الكوتا النسائية: إهانة للمرأة في المشاركة السياسية، 2015،  
<http://bit.ly/2cTww0W>
- الاتحاد البرلماني الدولي،  
<http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>
- هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة،  
<http://bit.ly/1Ua6RmR>
- نالة القاضي، حاصبيا: لا مكان للنساء، أيار 2016،  
<http://bit.ly/2cu07kL>
- موقع "شريكة ولكن" الإلكتروني، الطلاق أبرز ما خلفت الانتخابات البلدية، تاريخ 6 حزيران 2016  
<http://bit.ly/2alBtyg>

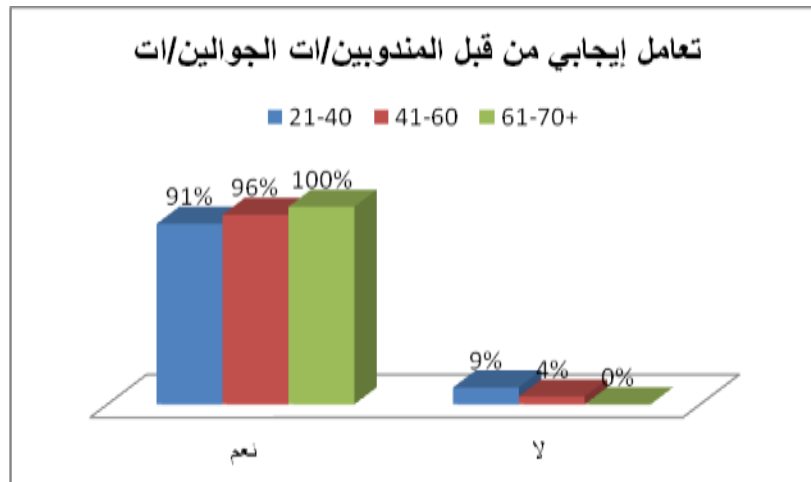
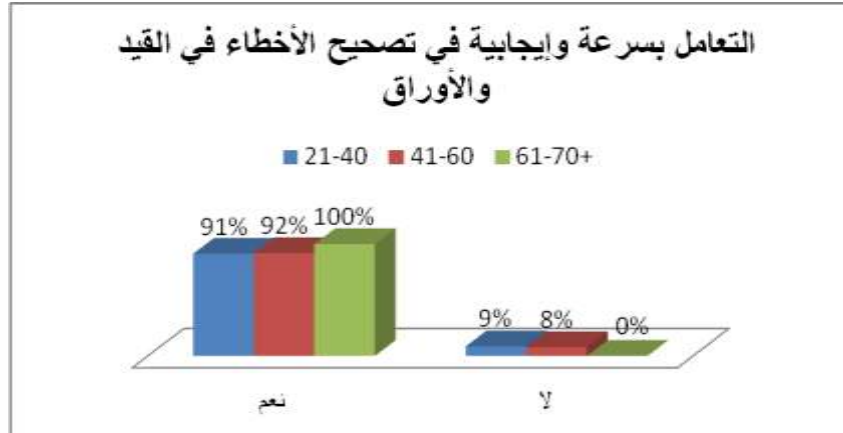


## الملاحق

### نتائج البقاع

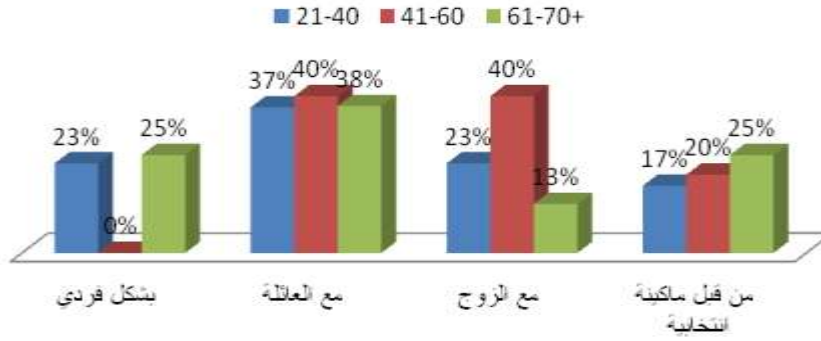
### بناءً على الفئة العمرية



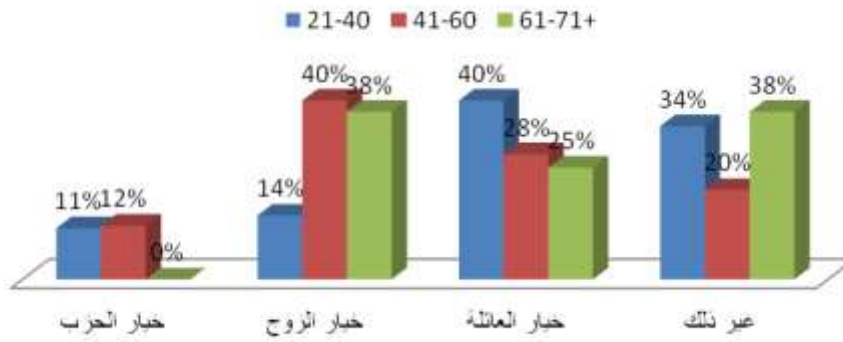




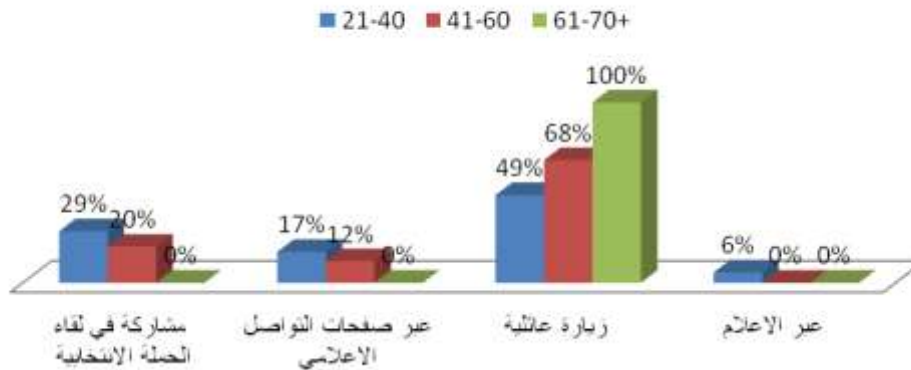
### كيف حضرت إلى مركز الاقتراع



### كيف اخترت المرشحين/ات الذين/الواتي اقترعت لهم/لهن



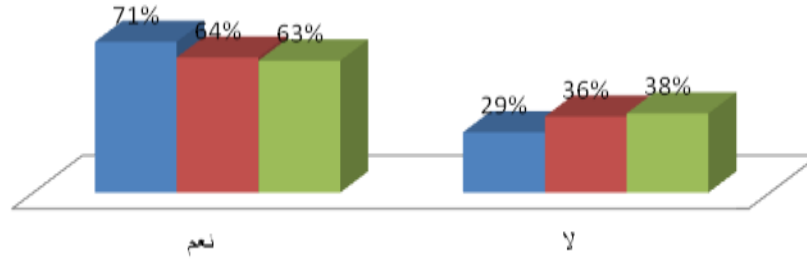
### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات





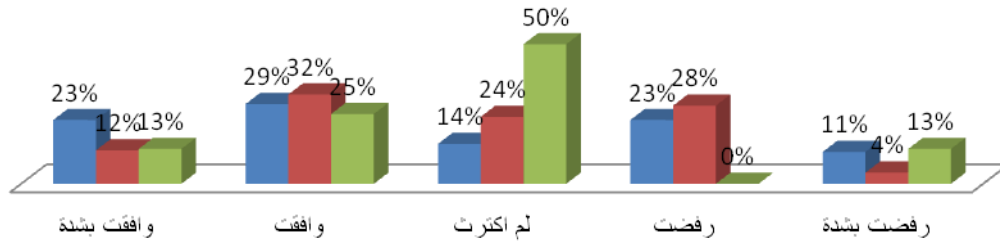
هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري

■ 21-40 ■ 41-60 ■ 61-70+



إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح

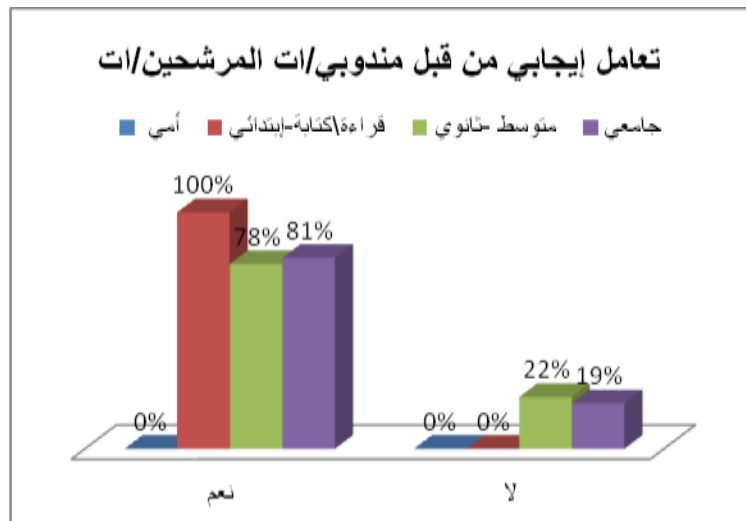
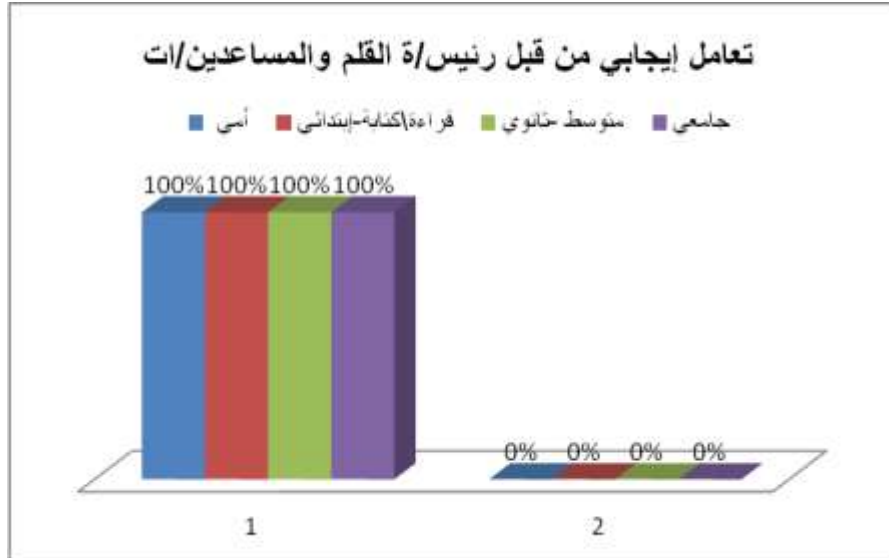
■ 21-40 ■ 41-60 ■ 61-70+

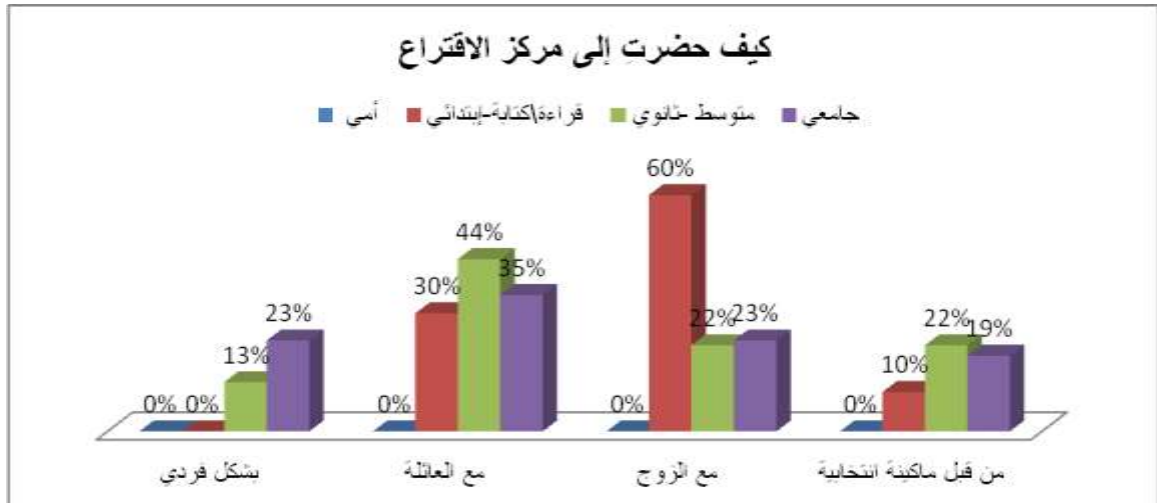
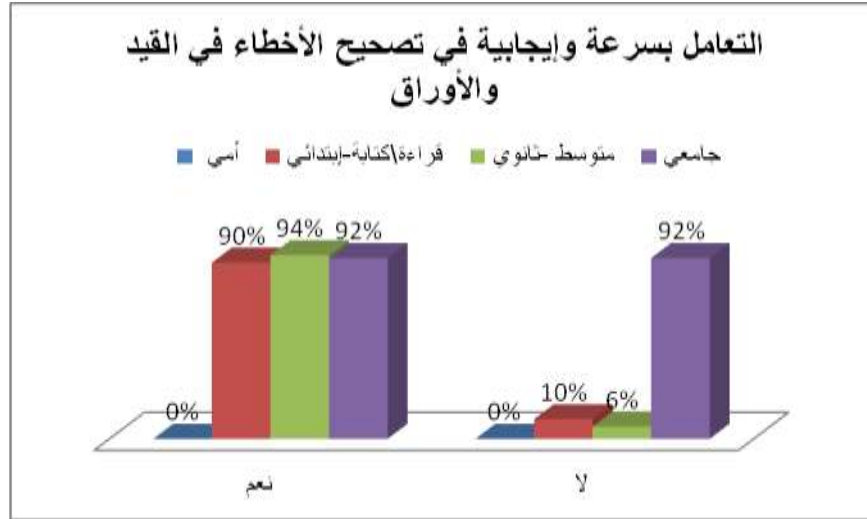
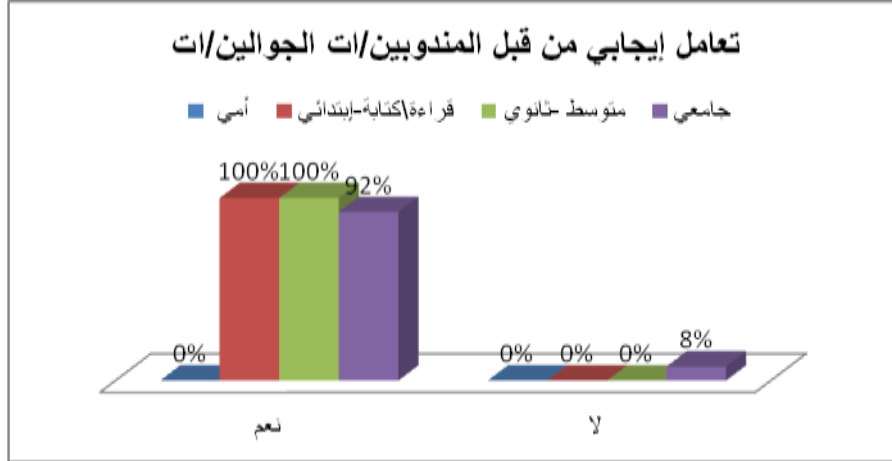






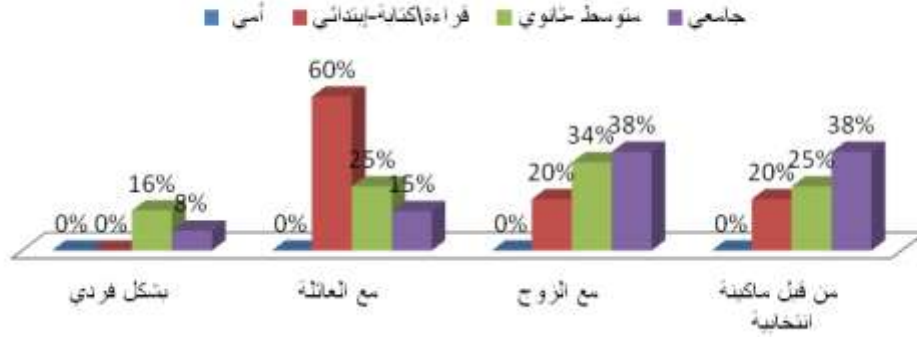
## بناءً على المستوى العلمي







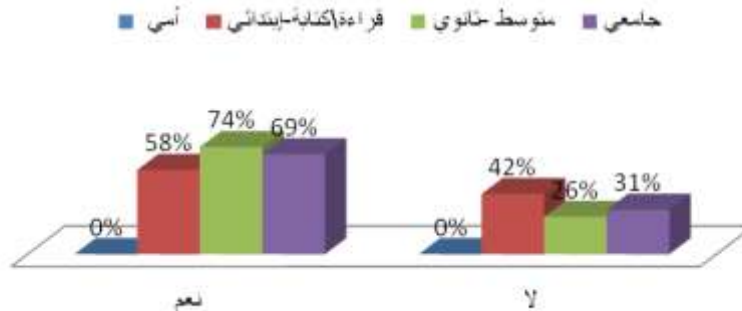
### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللواتي اقترعت لهم/ن

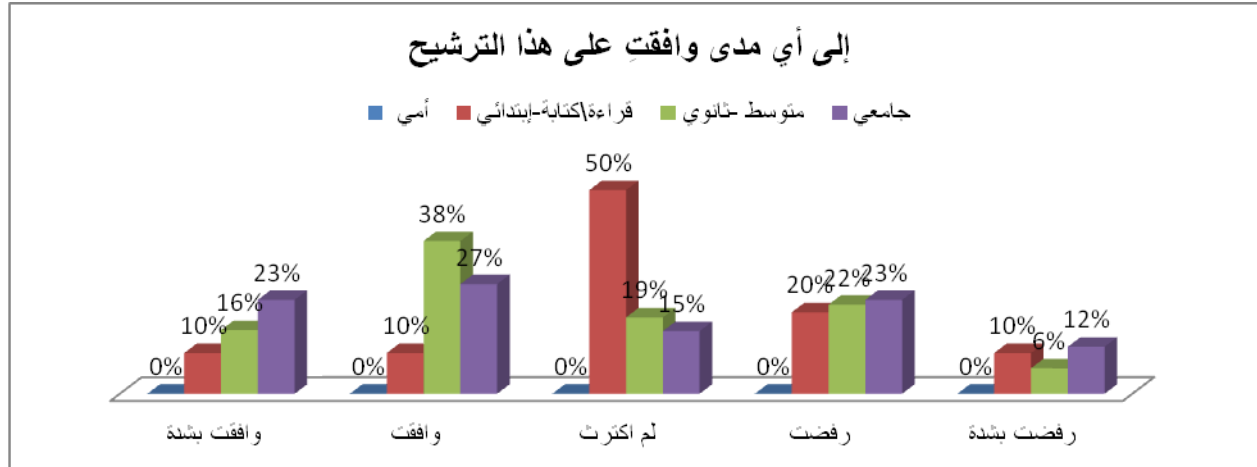


### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات



### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الإختياري

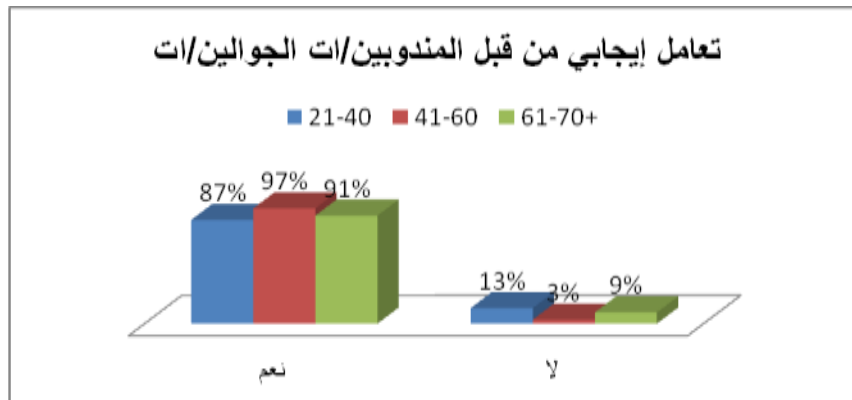
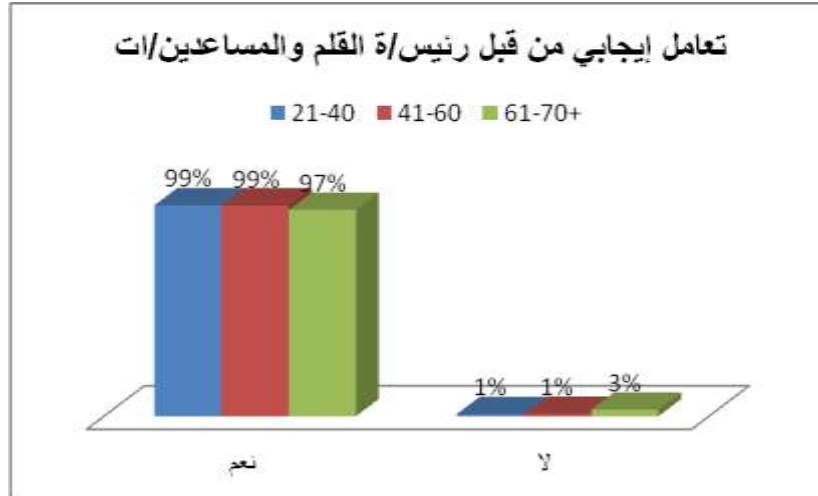


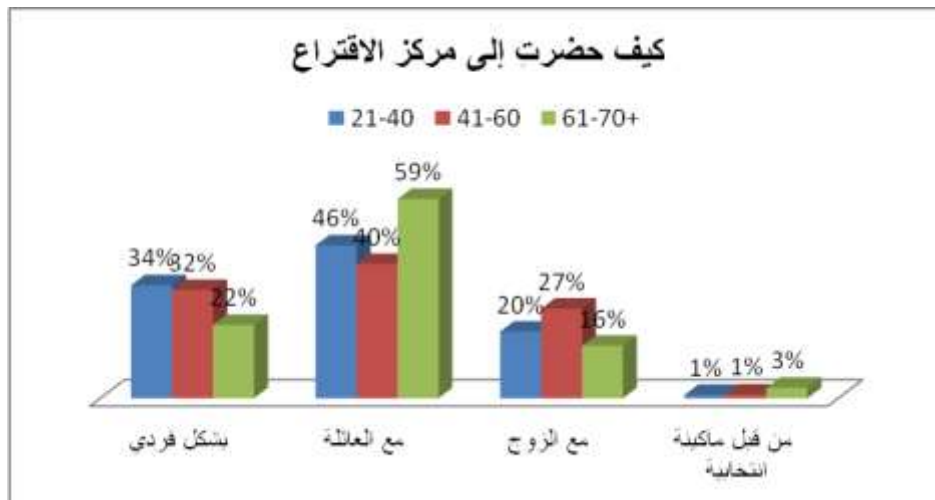
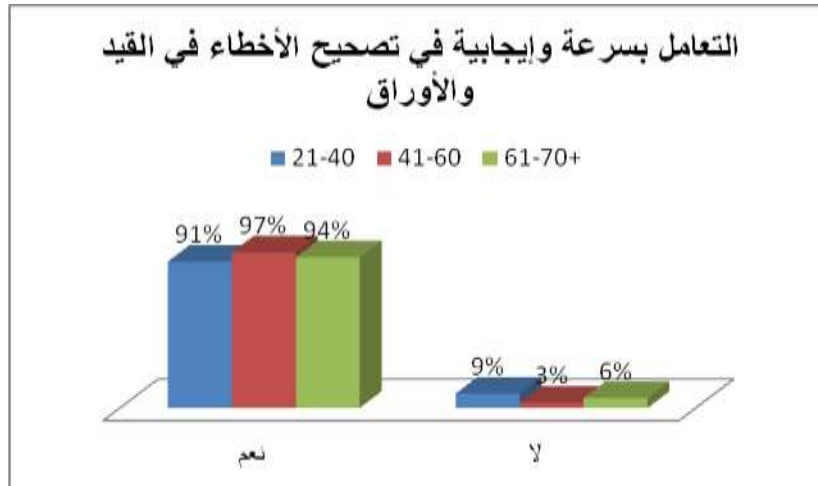
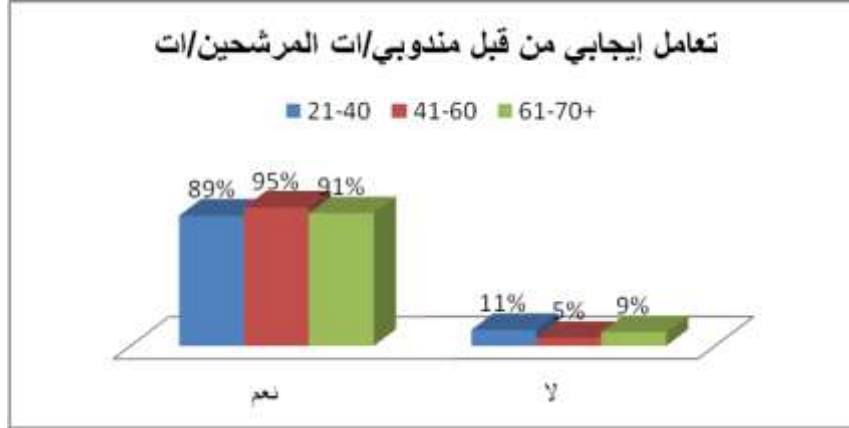




## محافظة بيروت

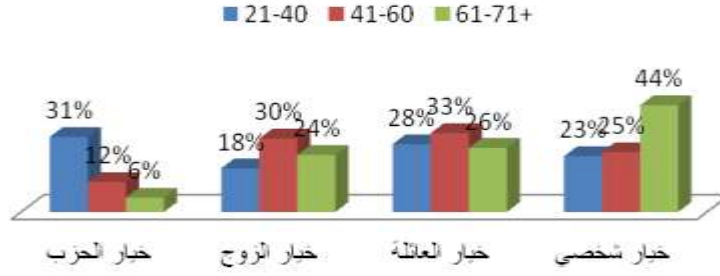
### بناءً على الفئة العمرية



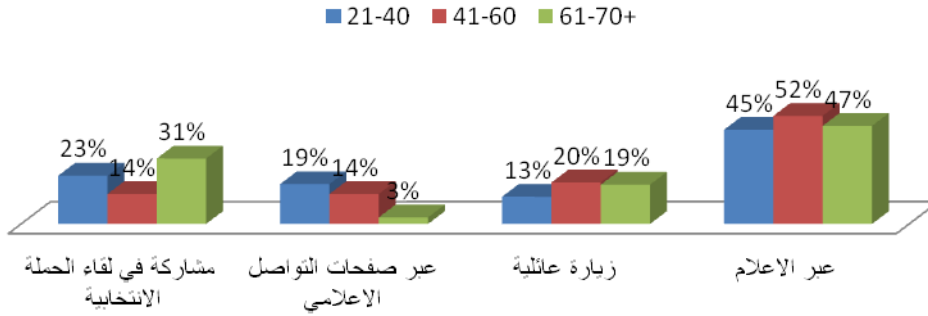




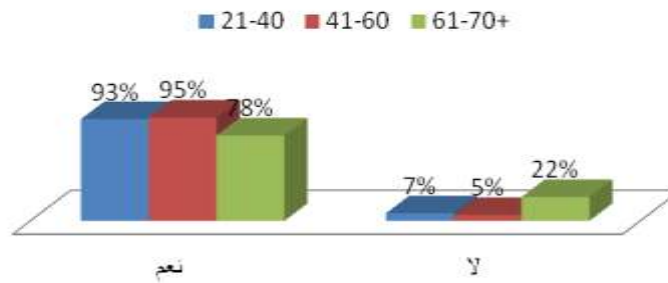
### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللواتي اقترعت لهم/ن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات



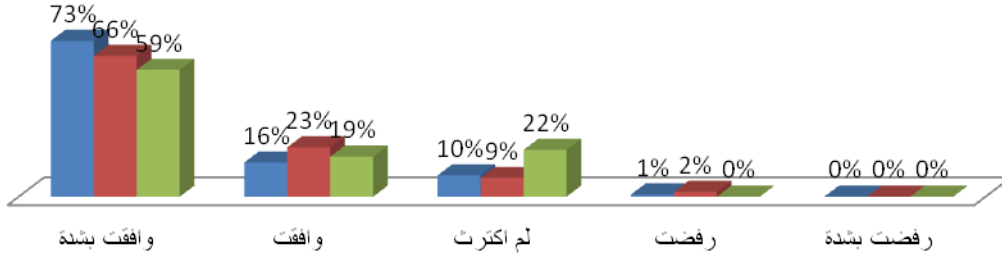
### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري





### إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح

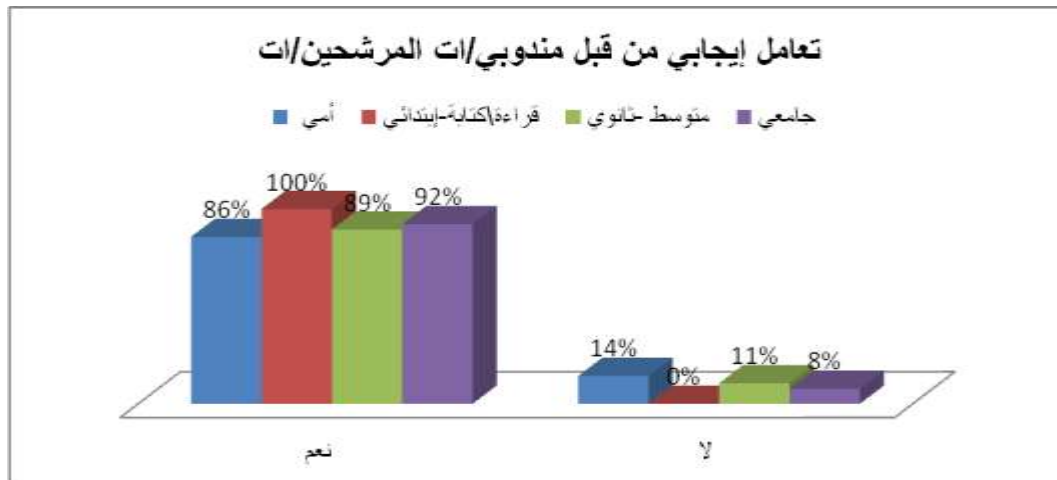
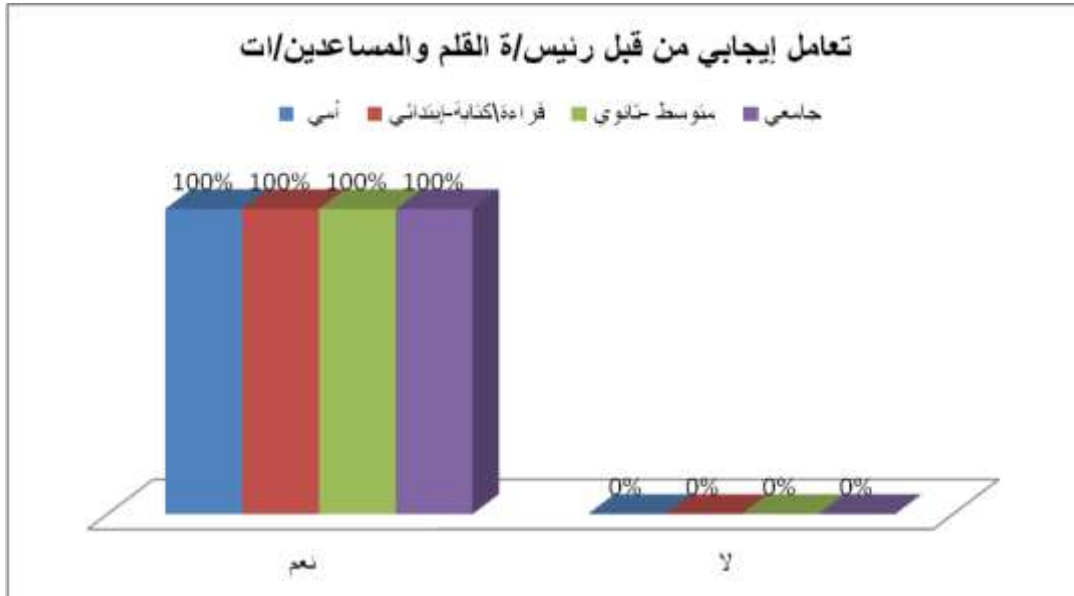
■ 21-40 ■ 41-60 ■ 61-70+

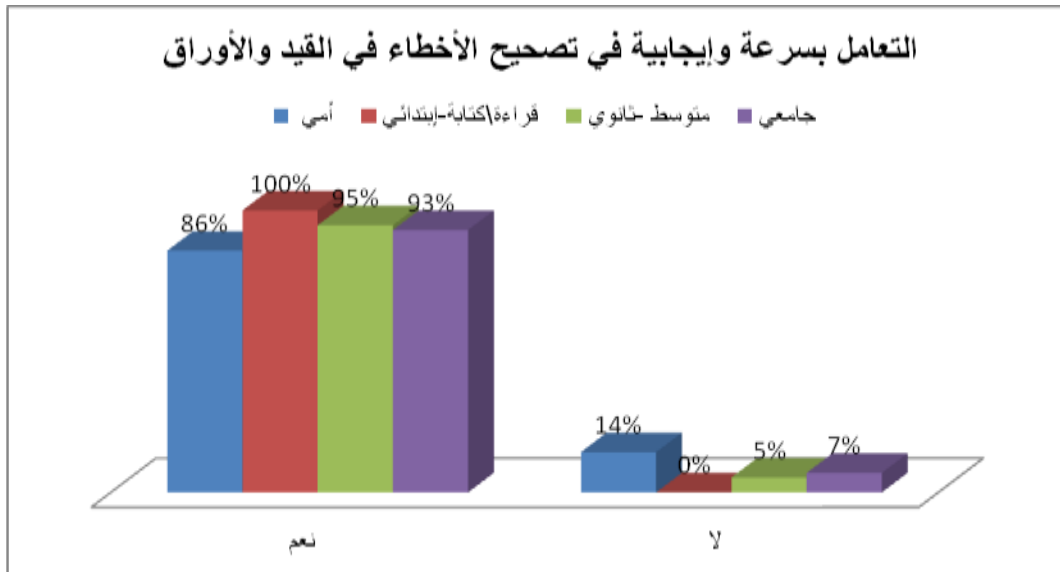
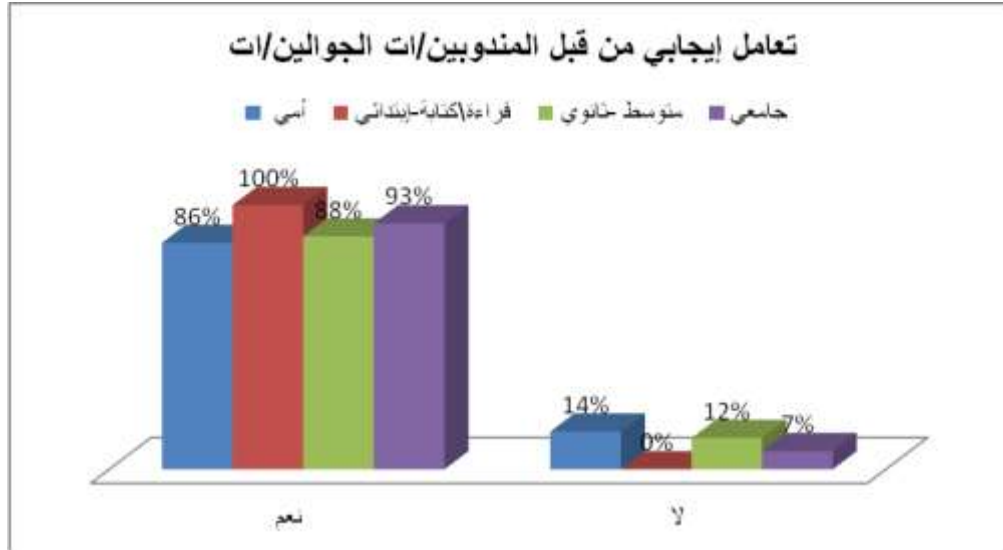






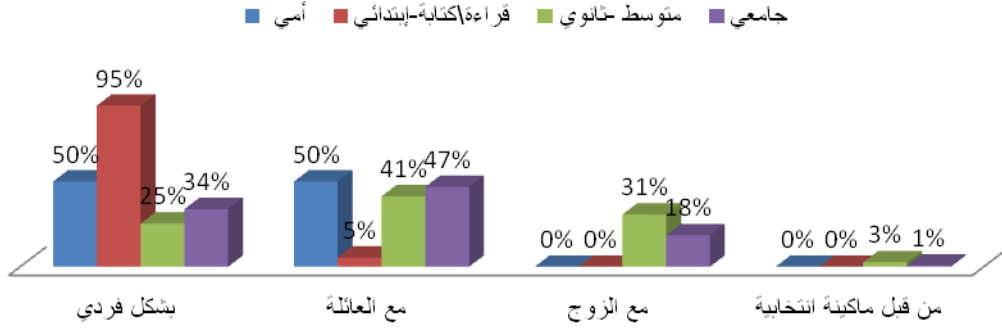
## بناءً على المستوى العلمي



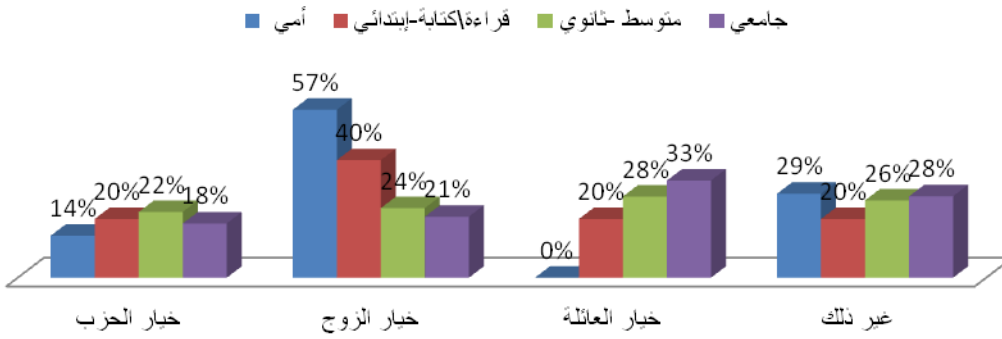




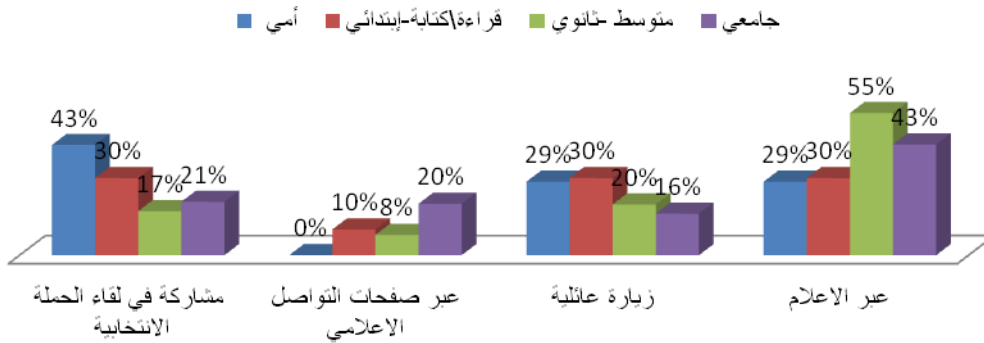
### كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

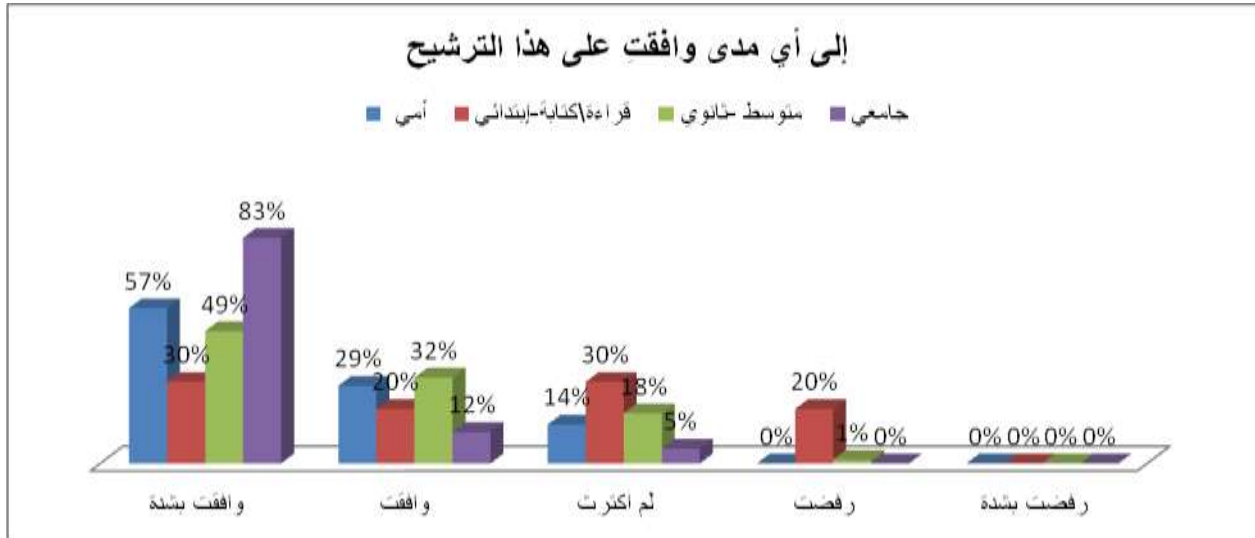
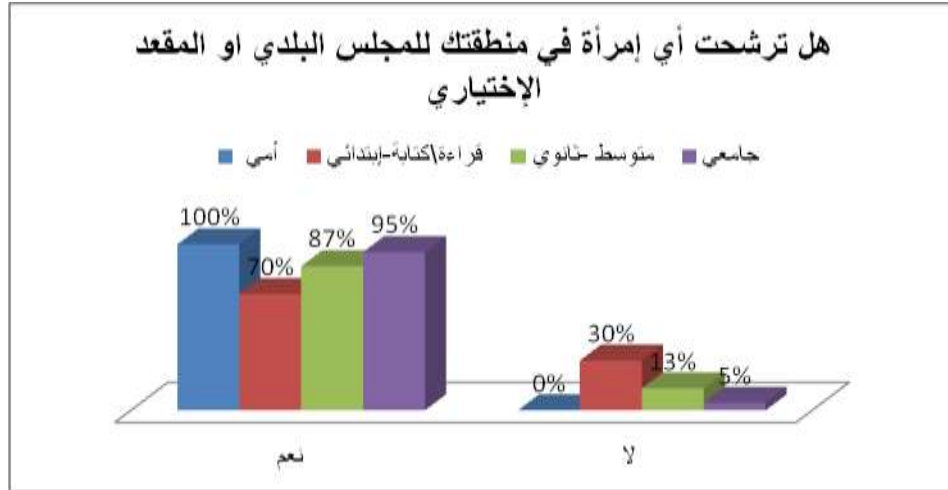


### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللاتي اقترعت لهم/ن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

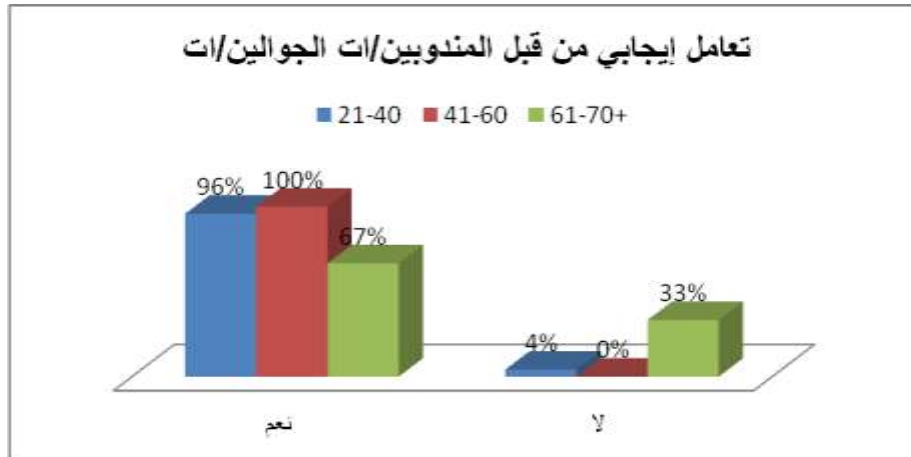
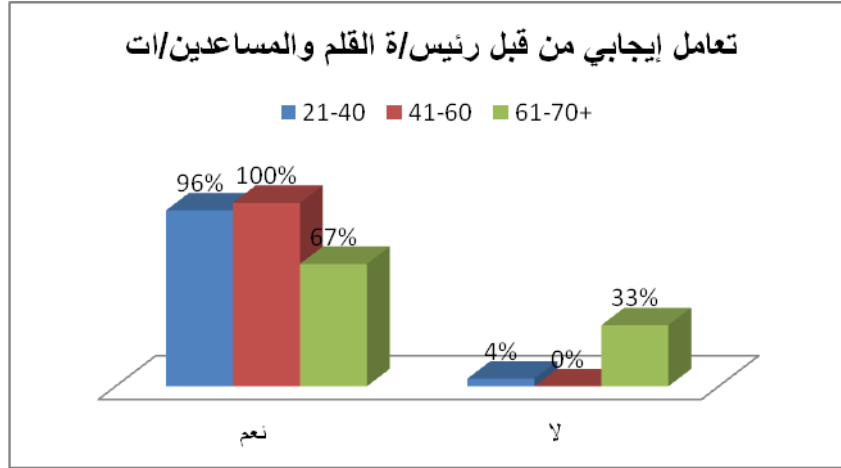


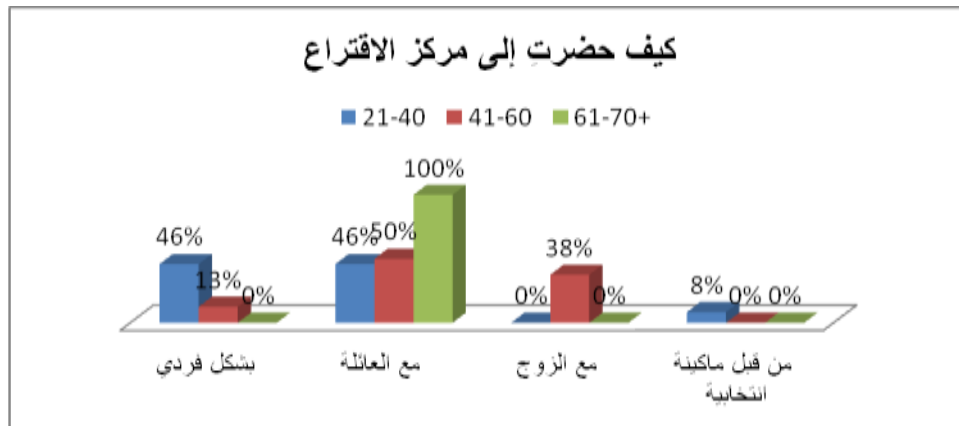
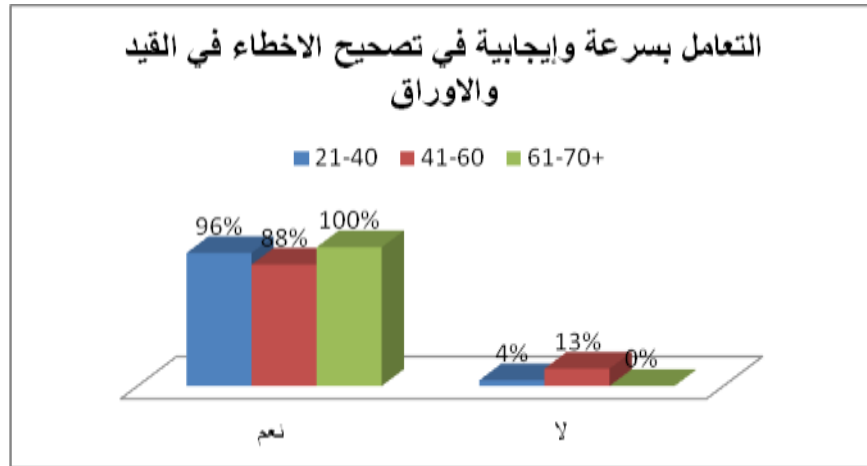
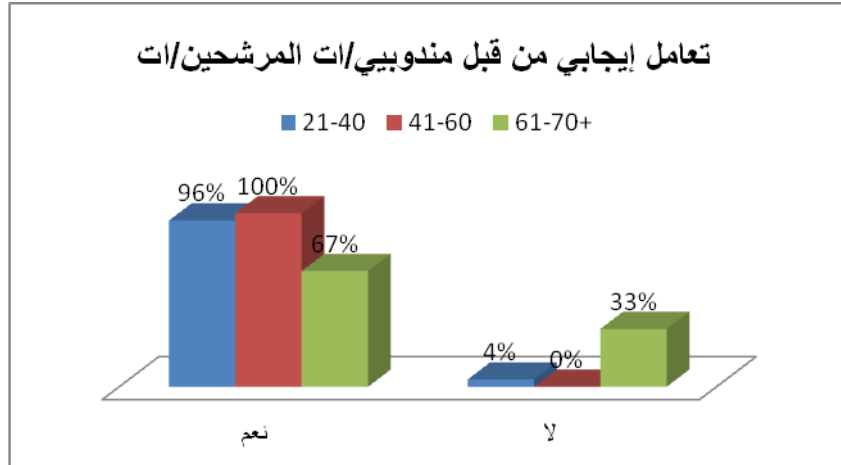




## محافظة عكار

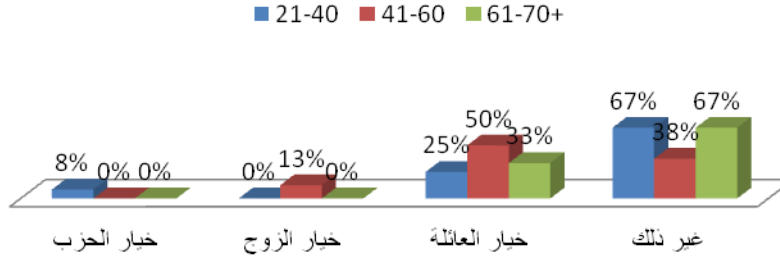
### بناءً على الفئة العمرية







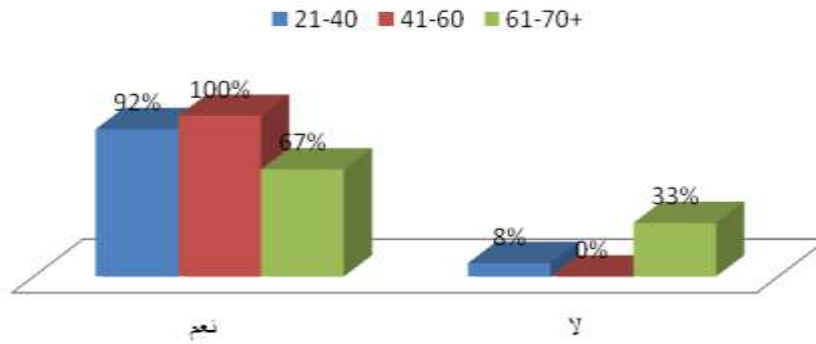
### كيف اخترت المرشحين/اللواتي الذين/اللواتي اقترعت لهم/ن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

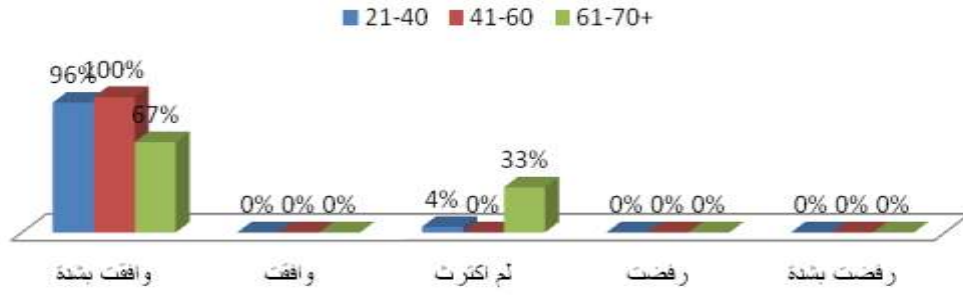


### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الإختياري



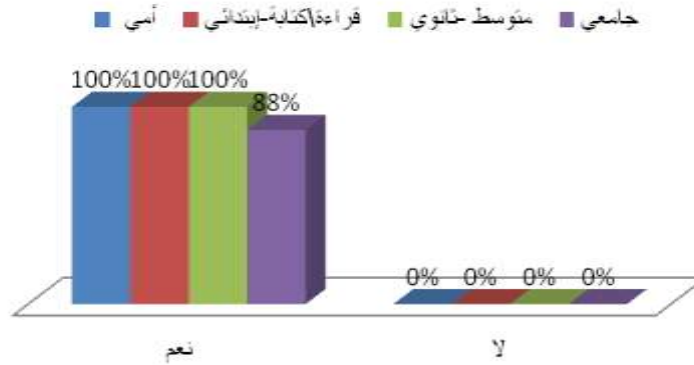


### الى أي مدى وافقت على هذا الترشيح

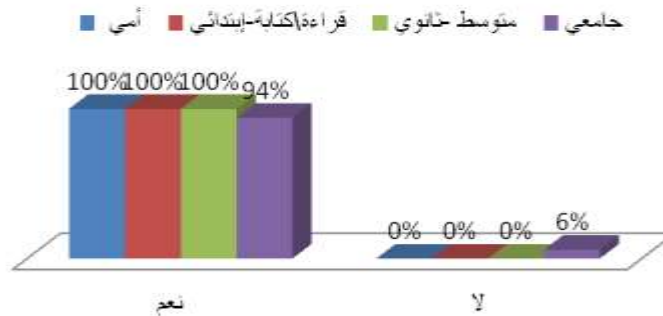


### بناءً على المستوى العلمي

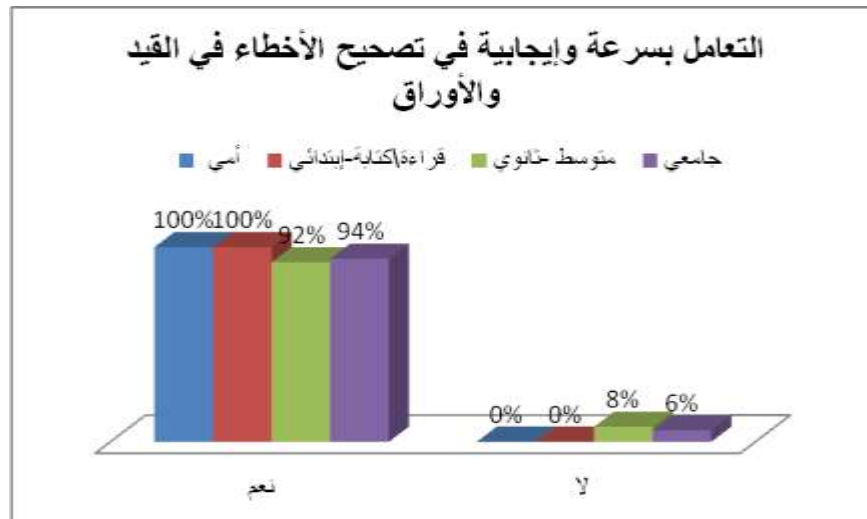
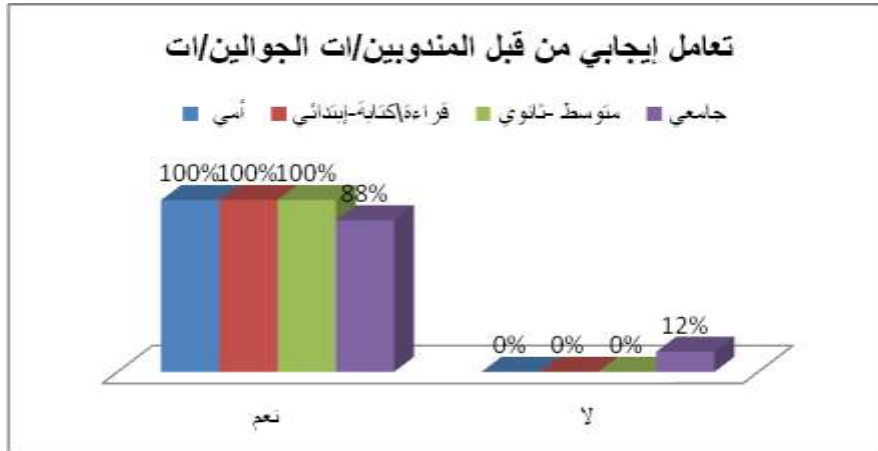
#### تعامل إيجابي من قبل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات



#### تعامل إيجابي من قبل مندوبي/ات المرشحين/ات

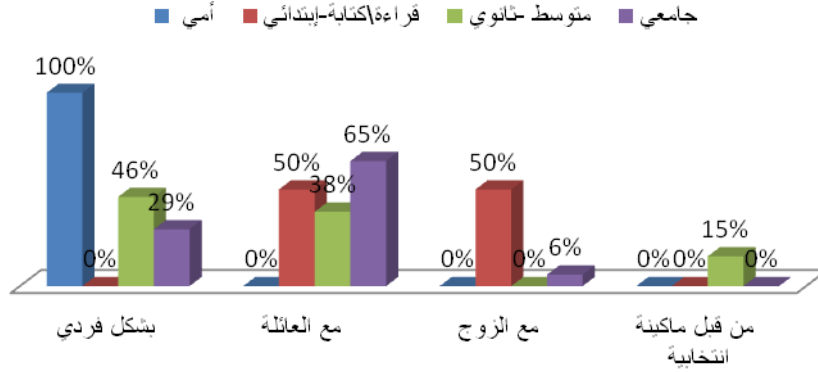




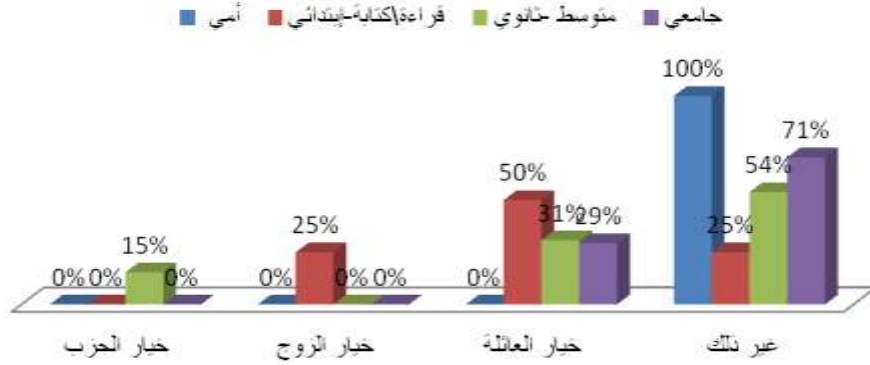




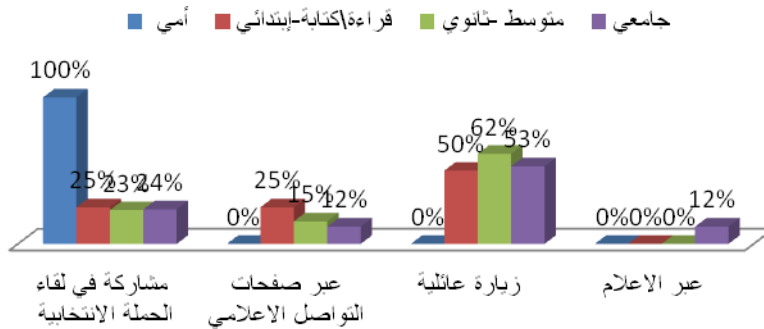
### كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

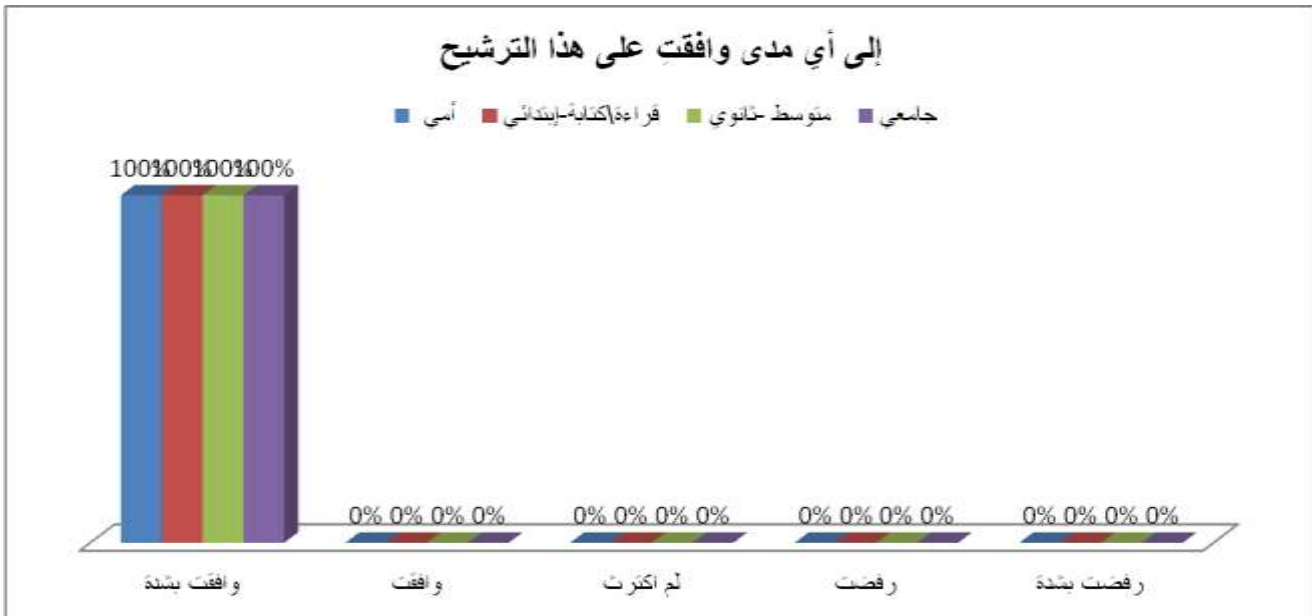
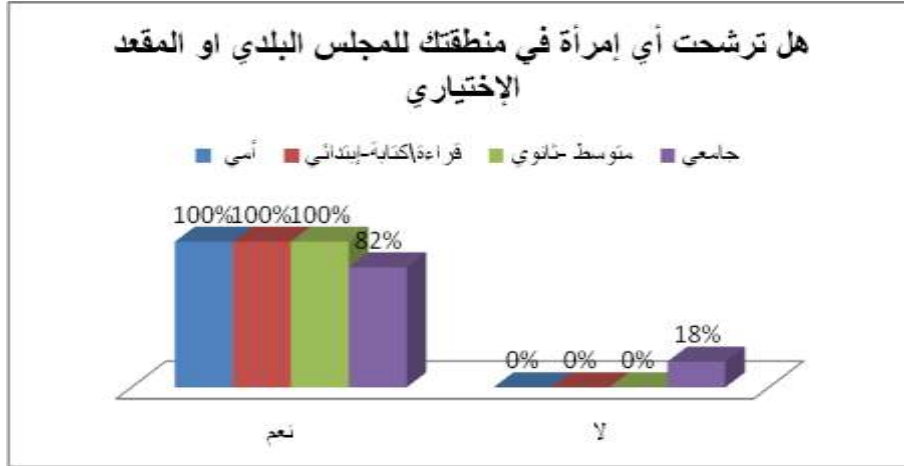


### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللواتي إقتفعت لهم/ن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

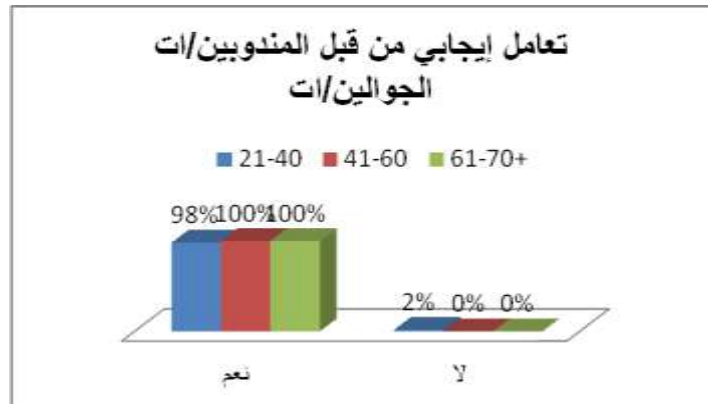
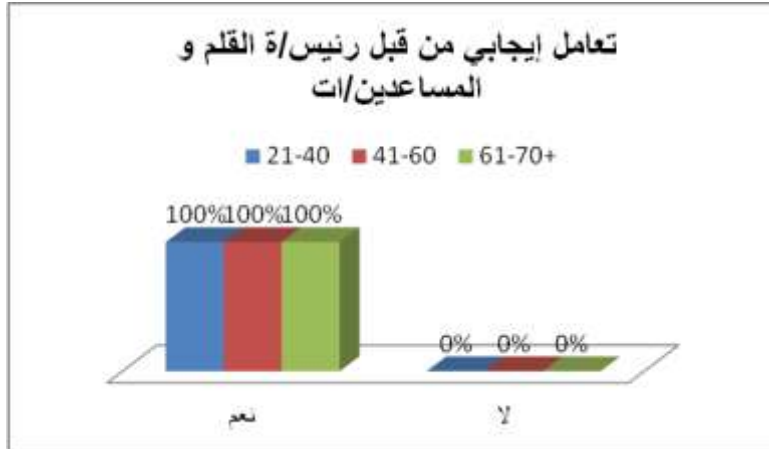


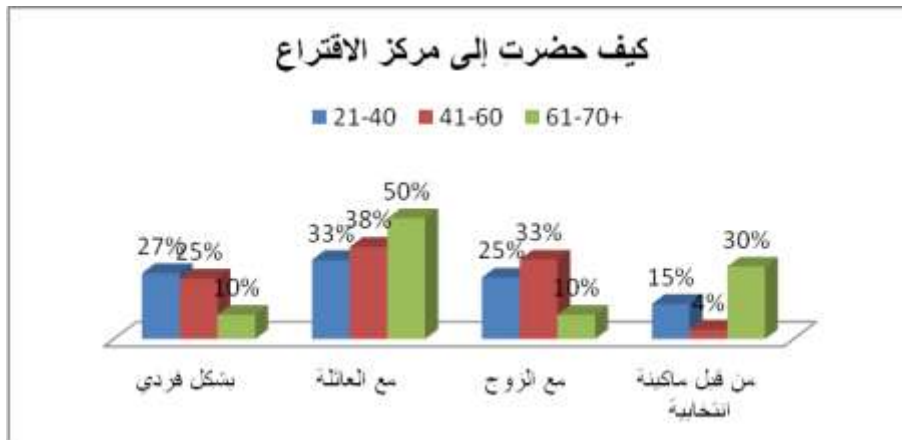
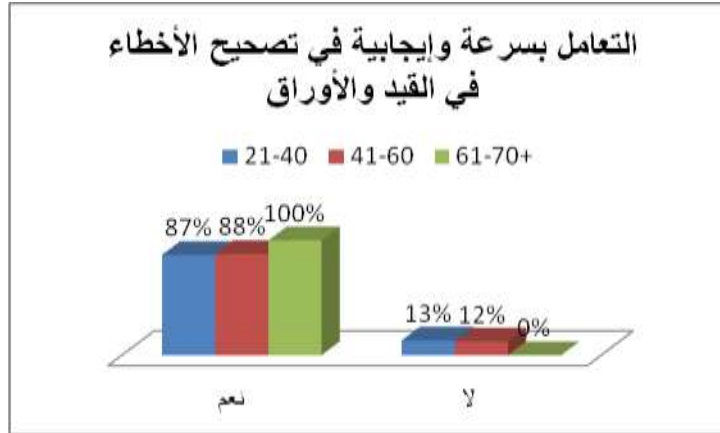
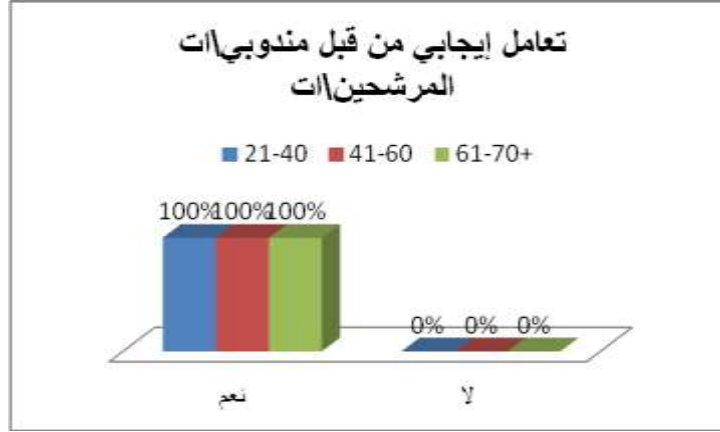




## محافظة بعلبك الهرمل

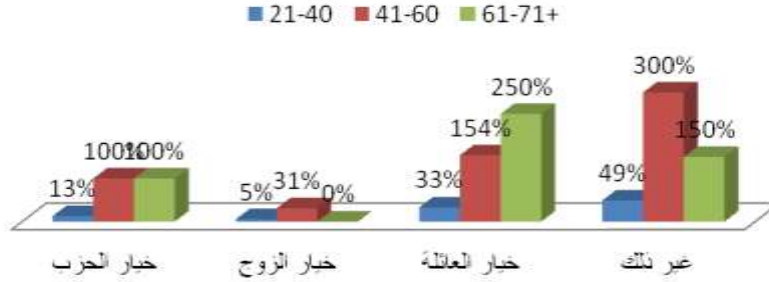
### بناءً على الفئة العمرية



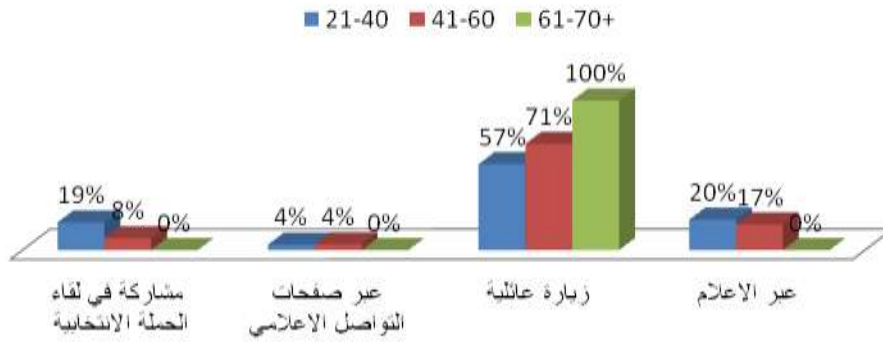




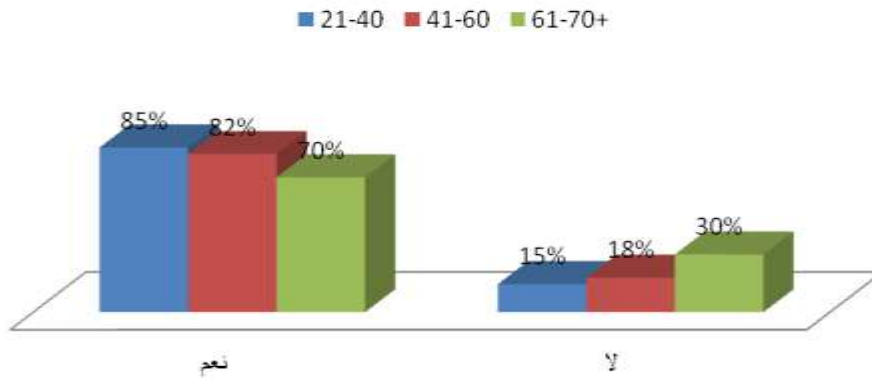
### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللاتي اقترعت لهم/ن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

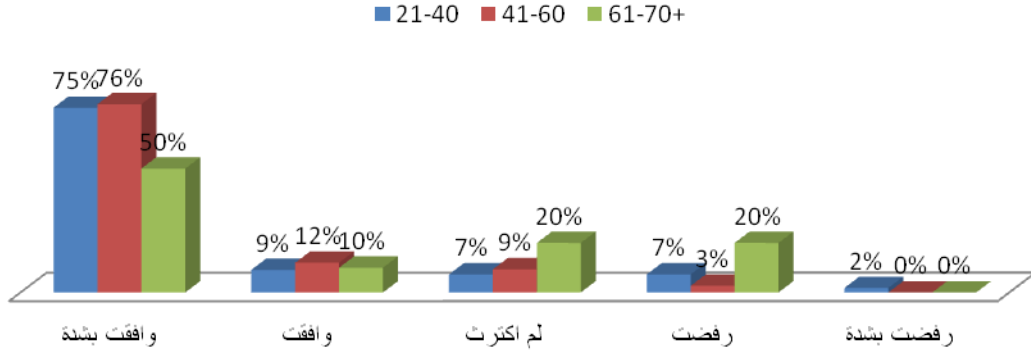


### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري





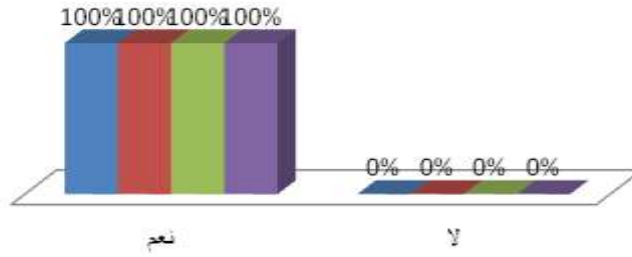
### إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح



### بناءً على المستوى العلمي

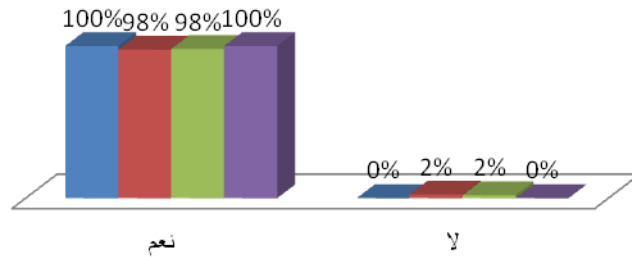
#### تعامل إيجابي من قبل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات

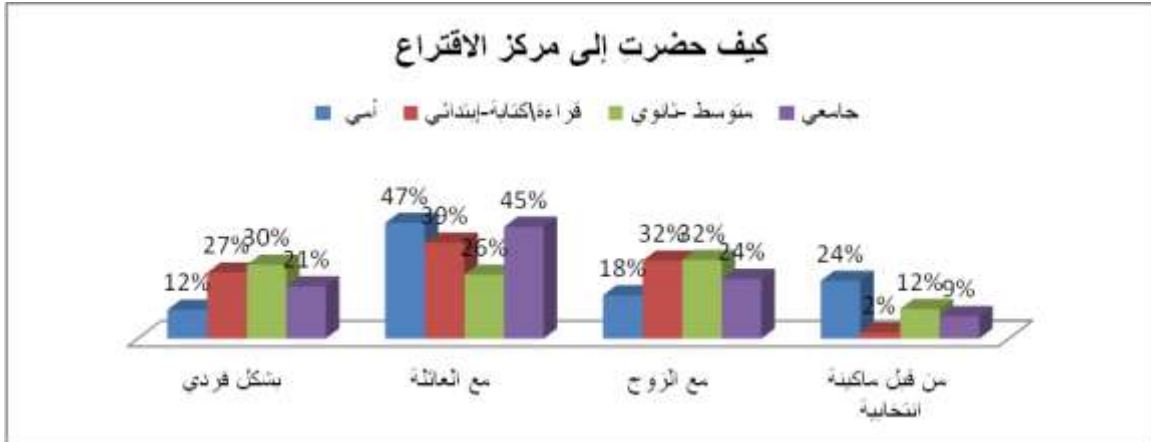
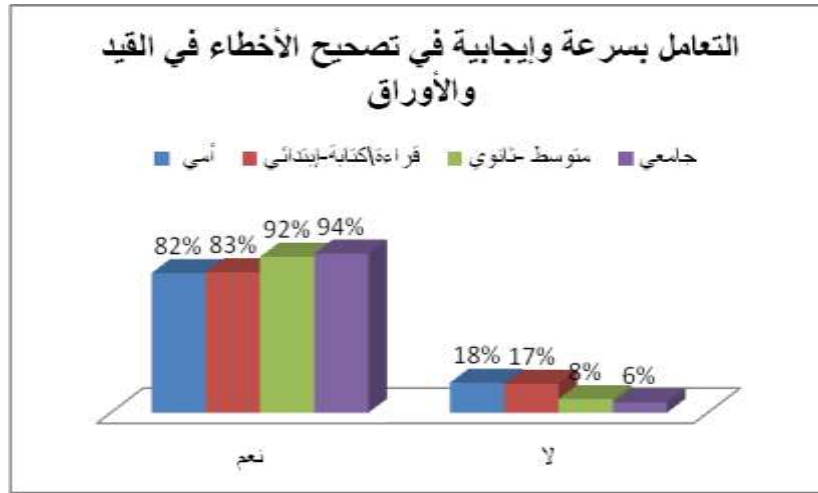
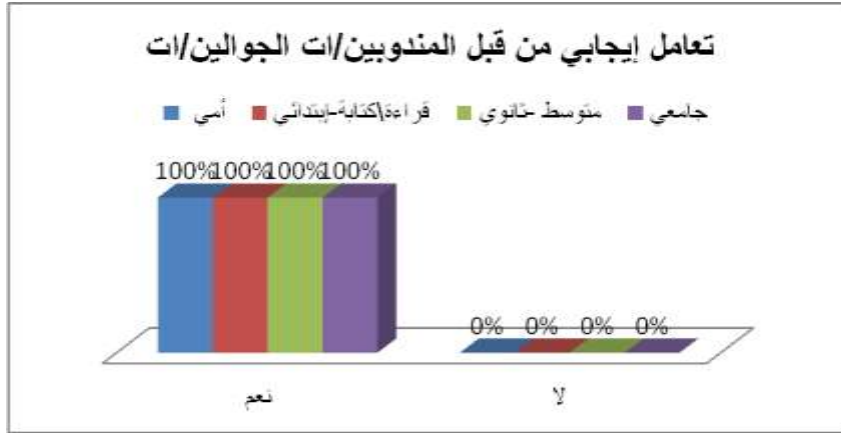
■ أمي ■ قراءة/كتابة-إبتدائي ■ متوسط-ثانوي ■ جامعي



#### تعامل إيجابي من قبل مندوبي/ات المرشحين/ات

■ أمي ■ قراءة/كتابة-إبتدائي ■ متوسط-ثانوي ■ جامعي



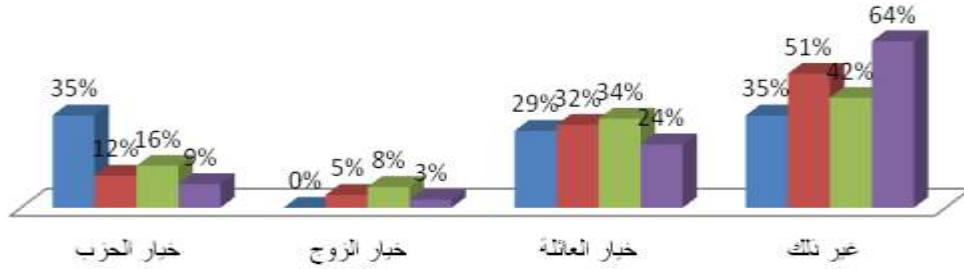






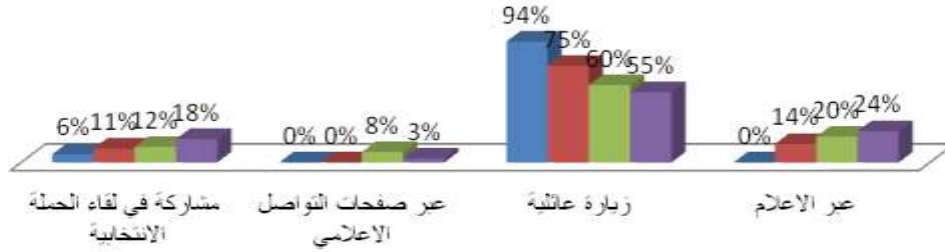
### كيف اخترت المرشحين/ات الذين/اللواتي اقترعت لهم/لهن

■ أمي ■ قراءة إلكترونية-إيندائي ■ متوسط-حائوي ■ جامعي



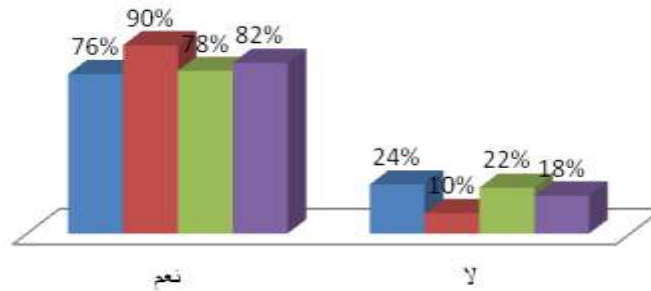
### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

■ أمي ■ قراءة إلكترونية-إيندائي ■ متوسط-حائوي ■ جامعي



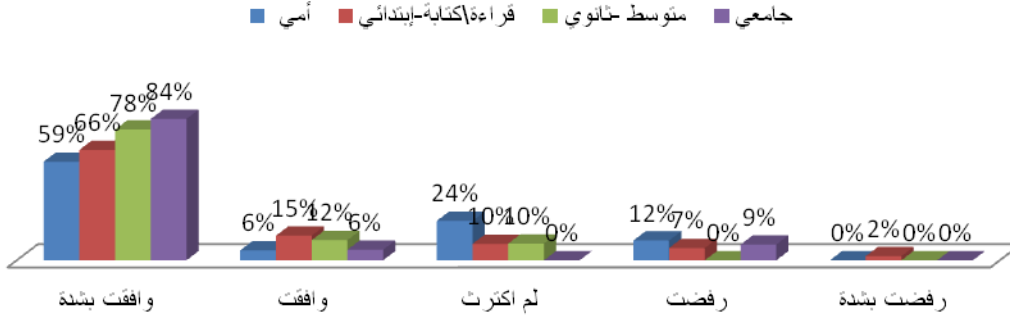
### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الاختياري

■ أمي ■ قراءة إلكترونية-إيندائي ■ متوسط-حائوي ■ جامعي



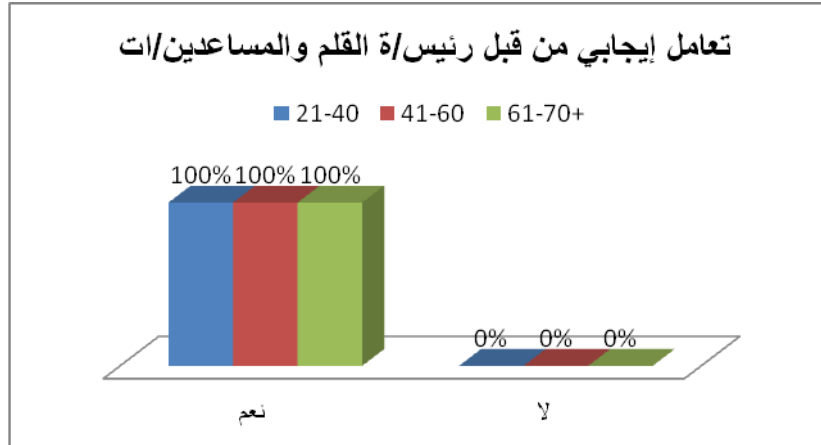


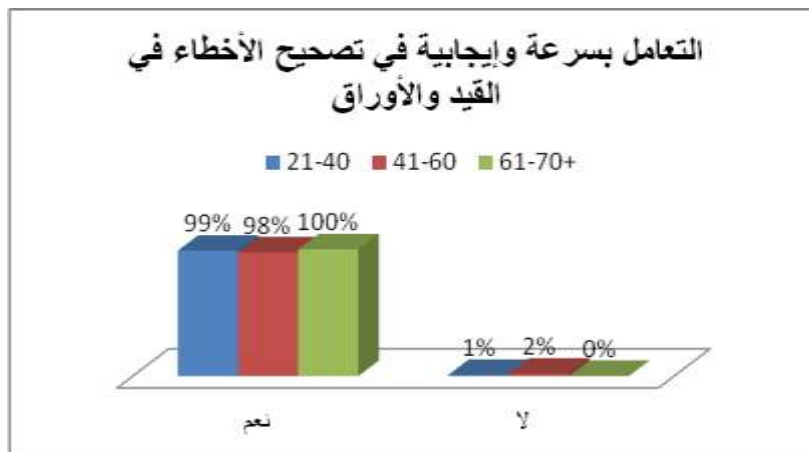
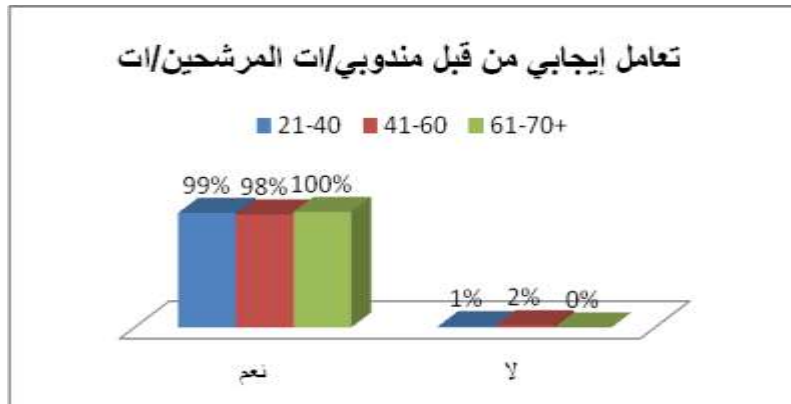
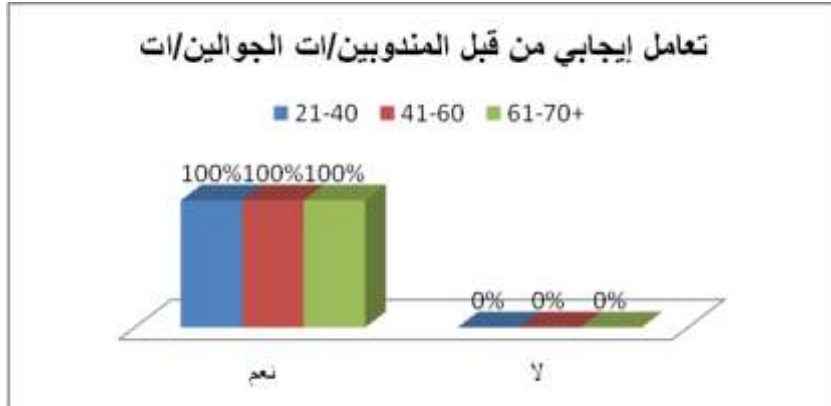
### الى أي مدى وافقت على هذا الترشيح



## جبل لبنان

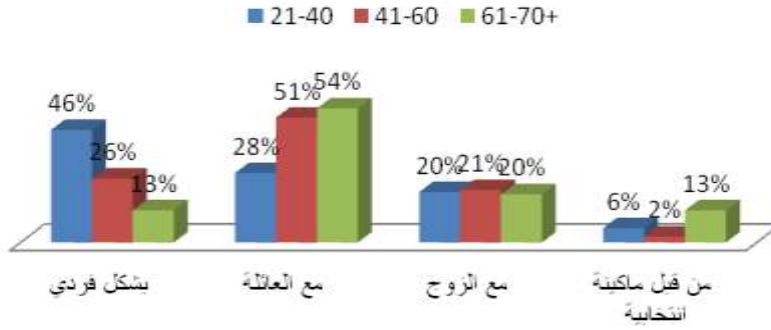
### بناءً على الفئة العمرية







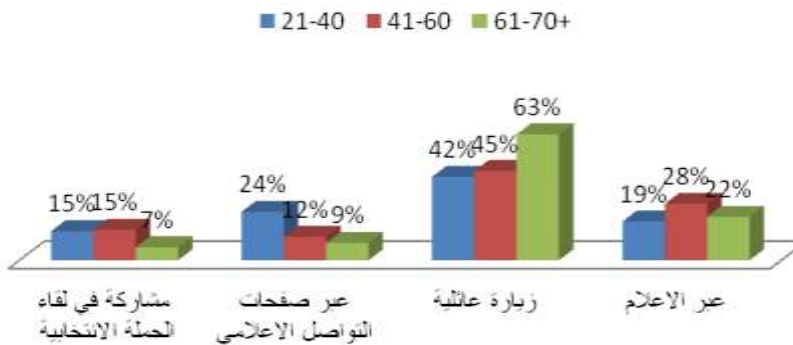
### كيف حضرت إلى مركز الاقتراع



### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللاتي اقترعت لهم/لهن



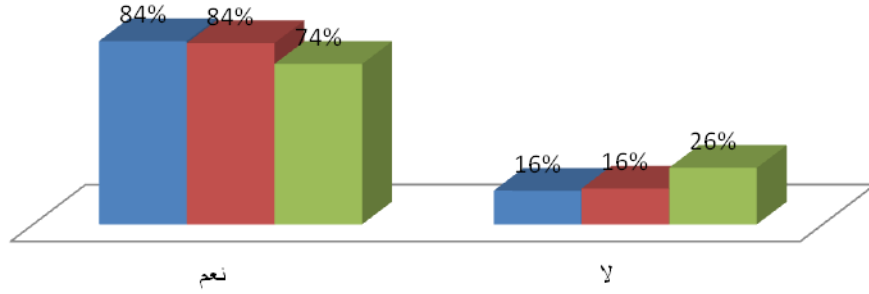
### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات





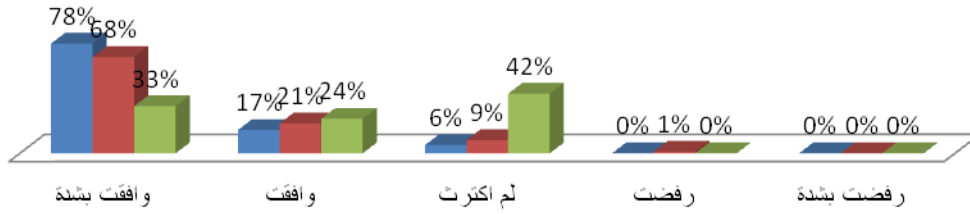
هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري

■ 21-40 ■ 41-60 ■ 61-70+



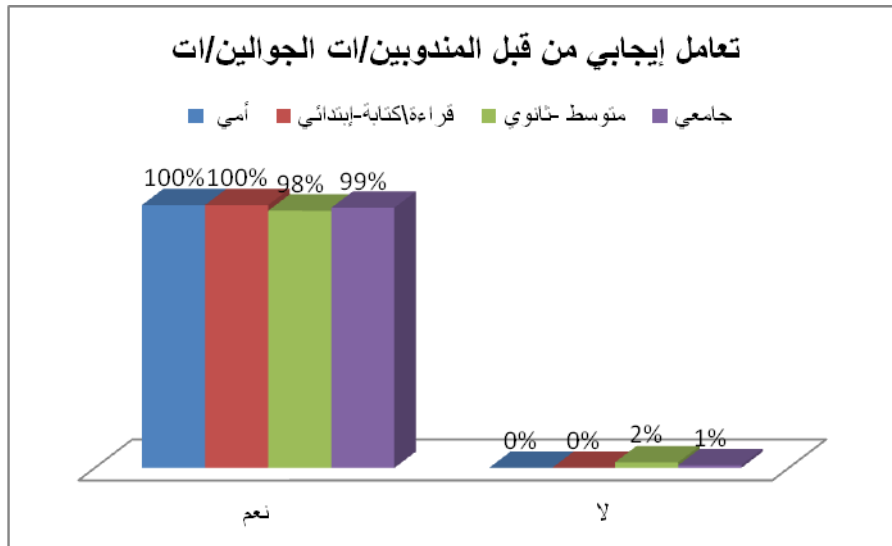
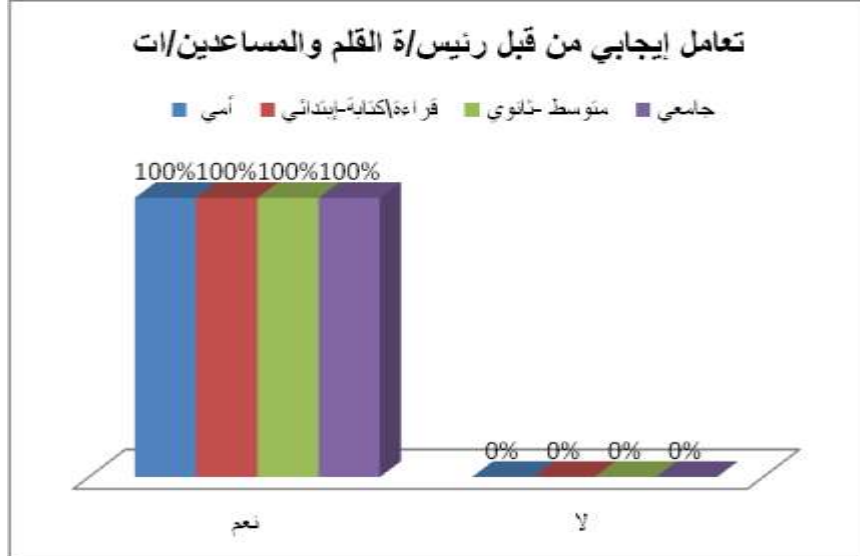
إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح

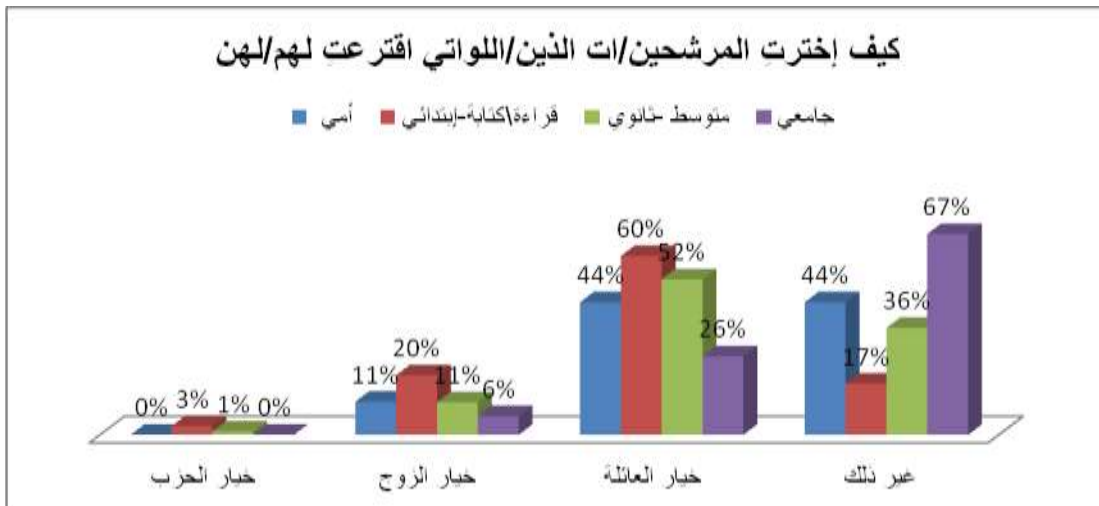
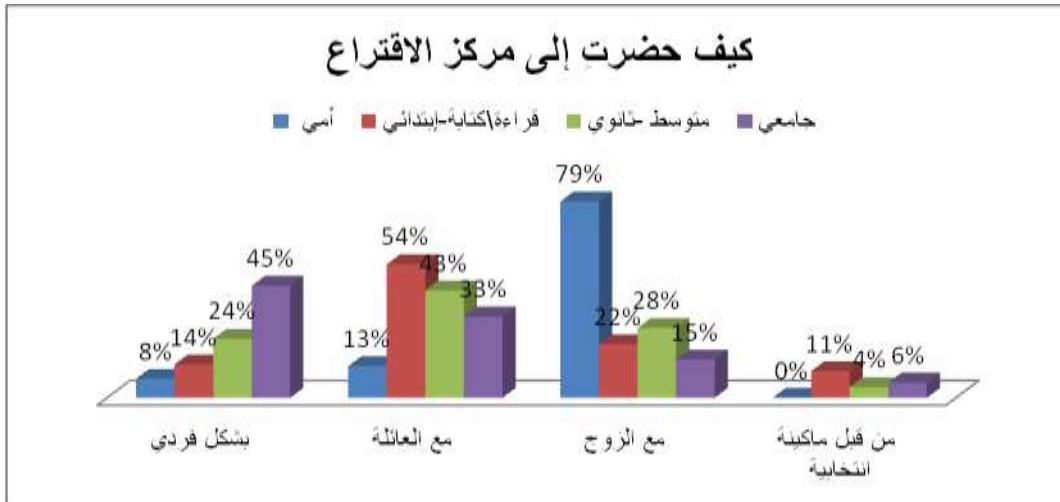
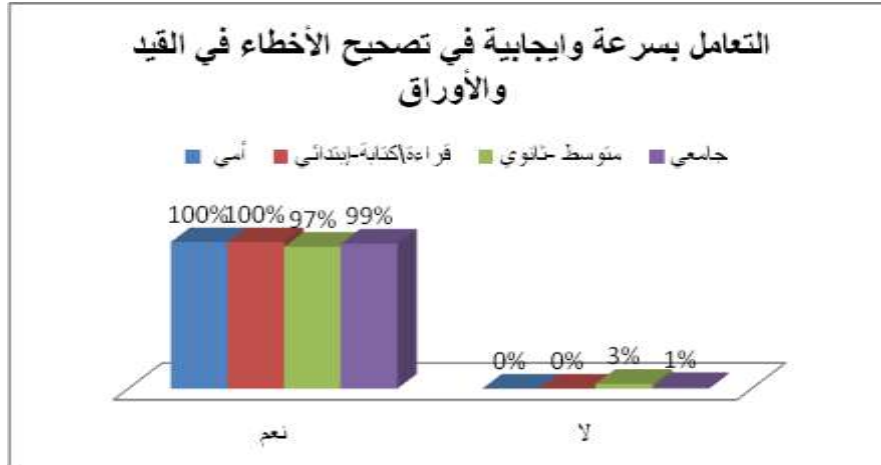
■ 21-40 ■ 41-60 ■ 61-70+





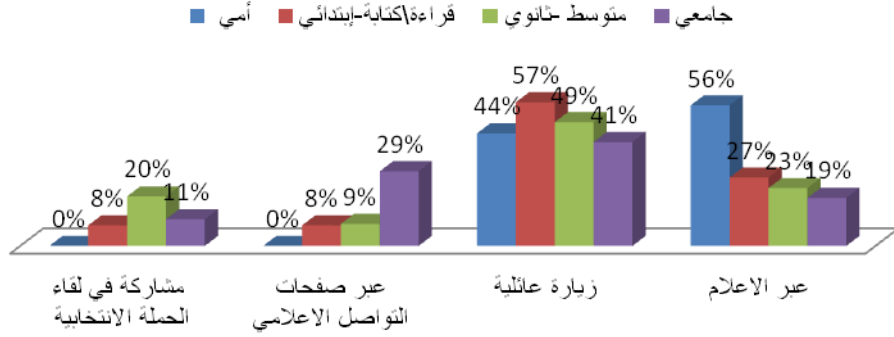
## بناءً على المستوى التعليمي



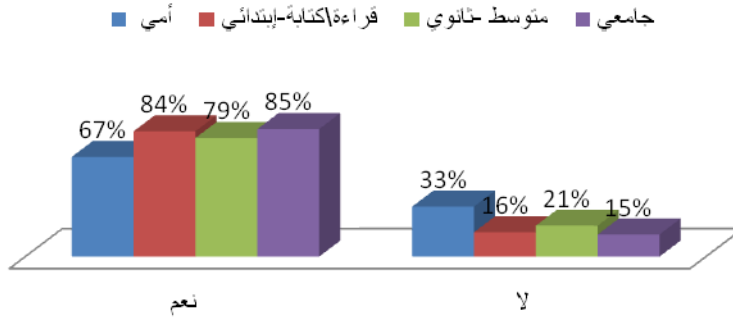




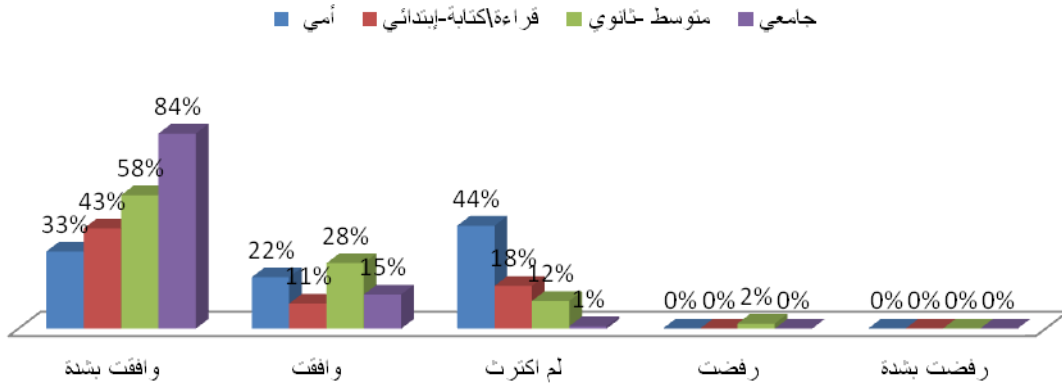
### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات



### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الإختياري



### إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح

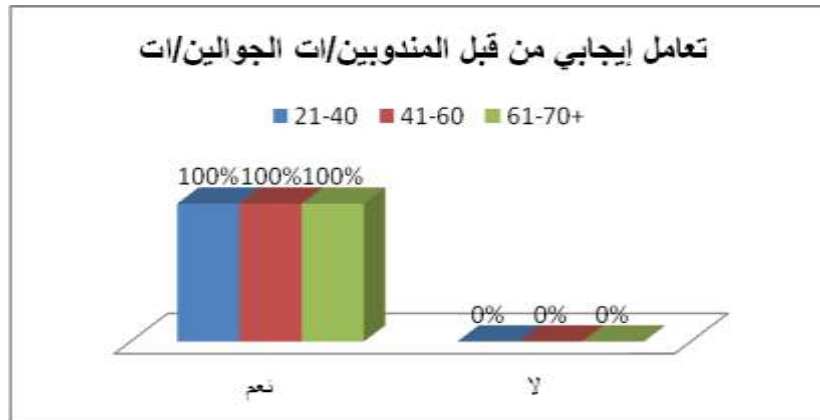
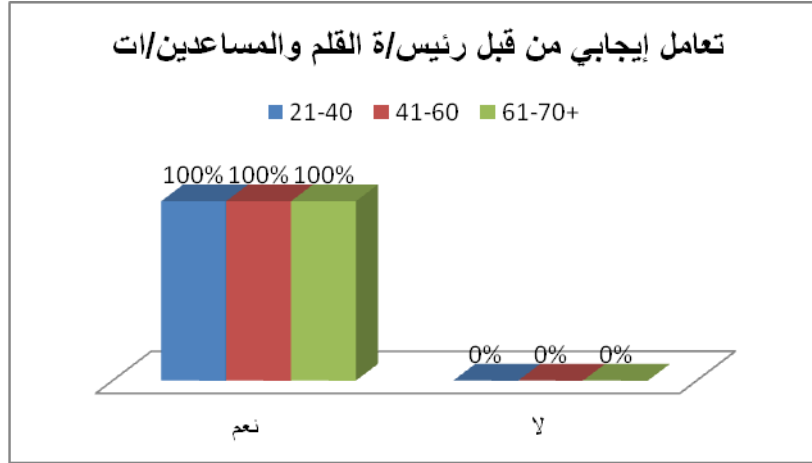


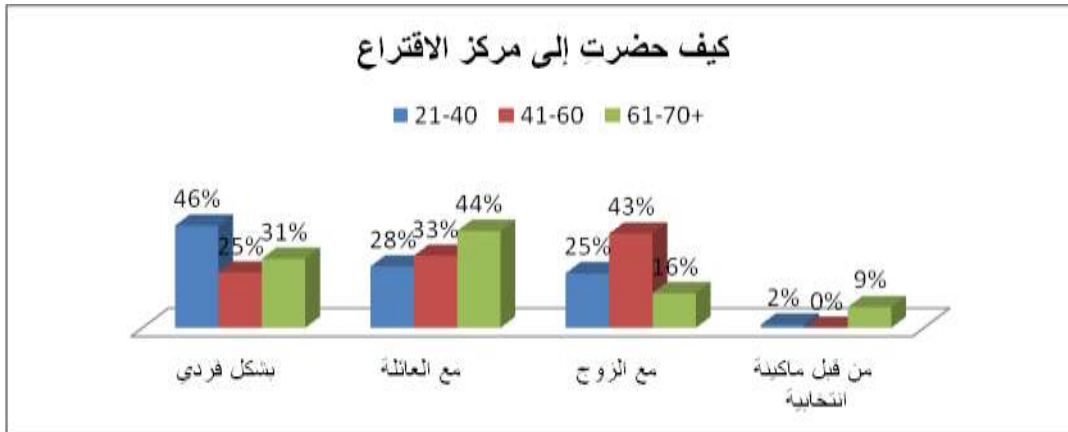
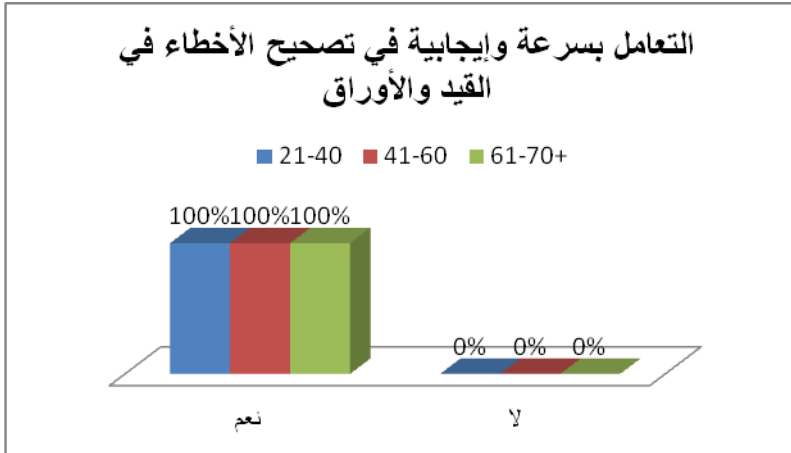
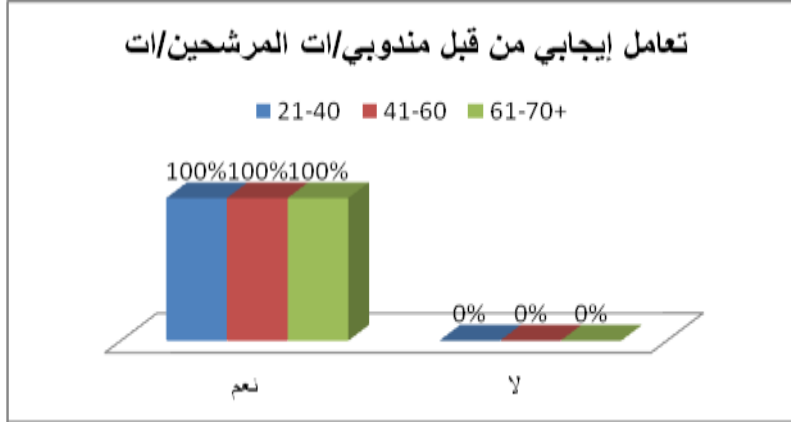




## الجنوب-النبطية

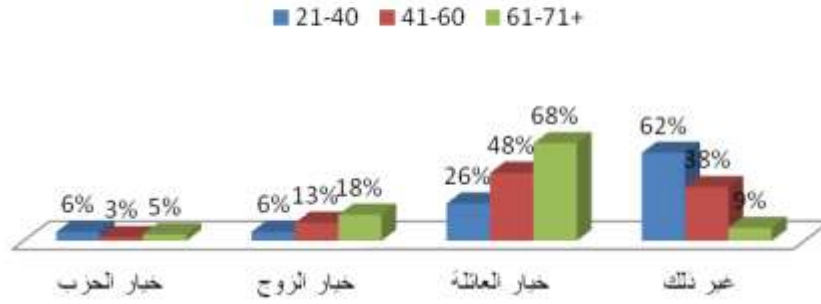
### بناءً على الفئة العمرية



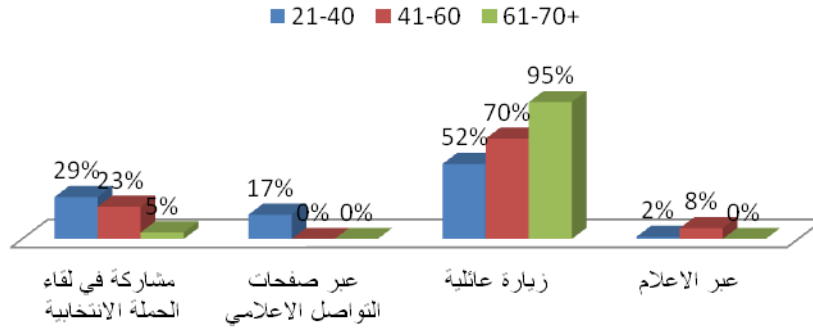




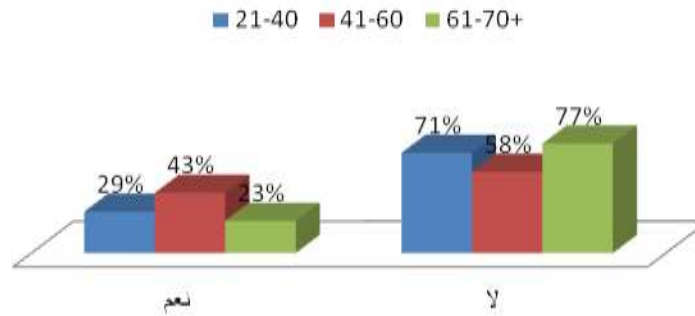
### كيف اخترت المرشحين/ات الذين اقترعت لهم/لهن

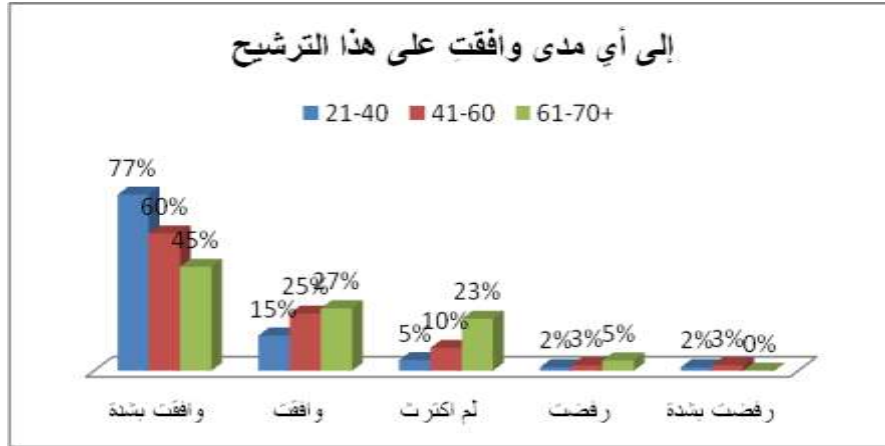


### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

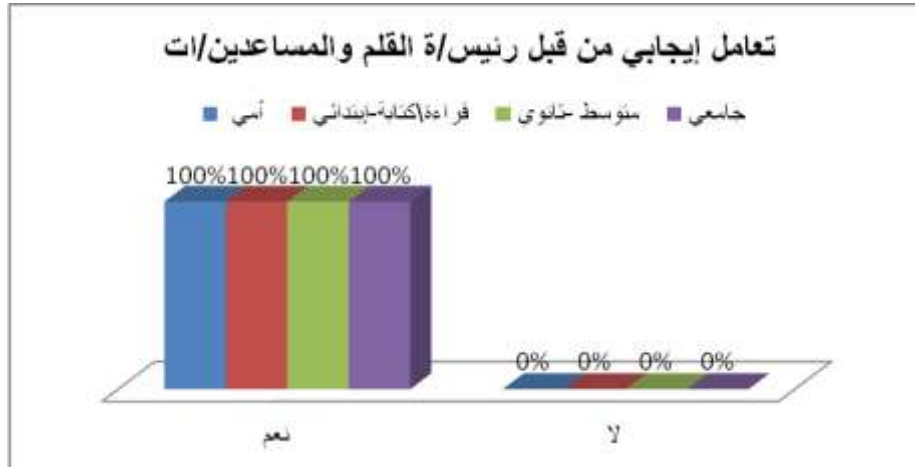


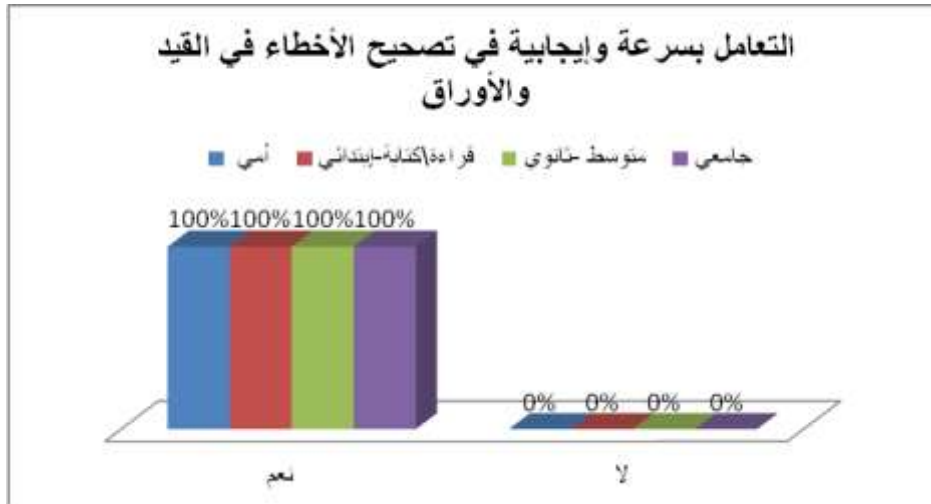
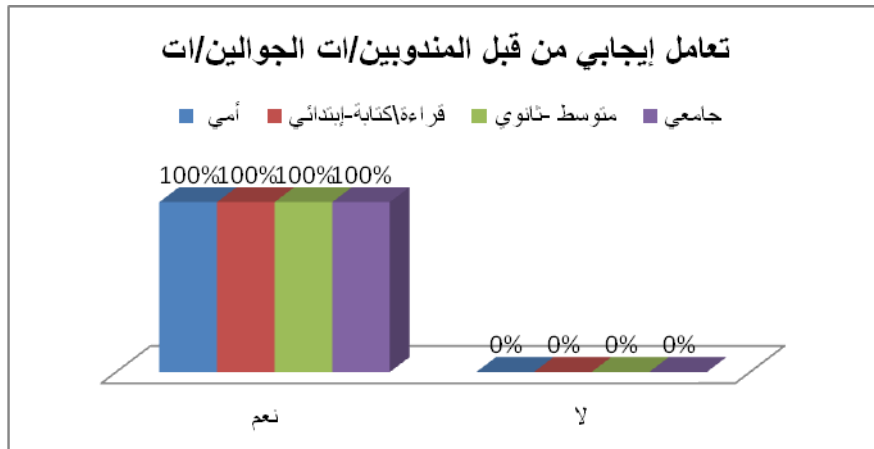
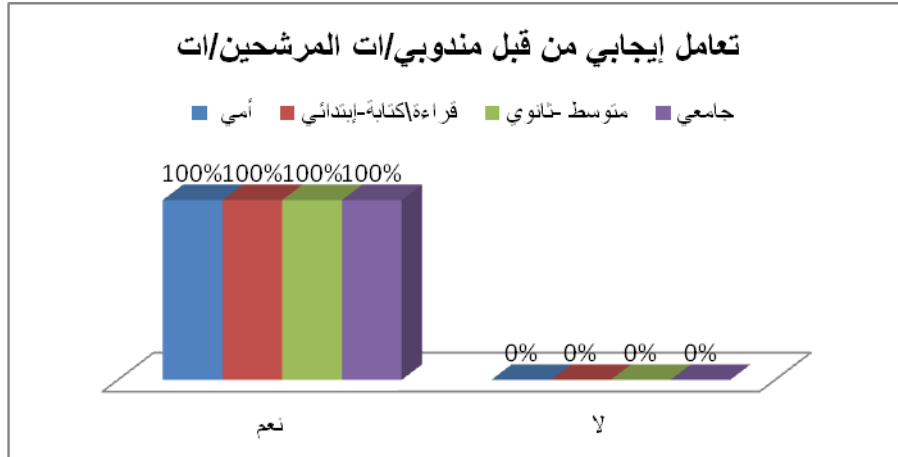
### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الإختياري





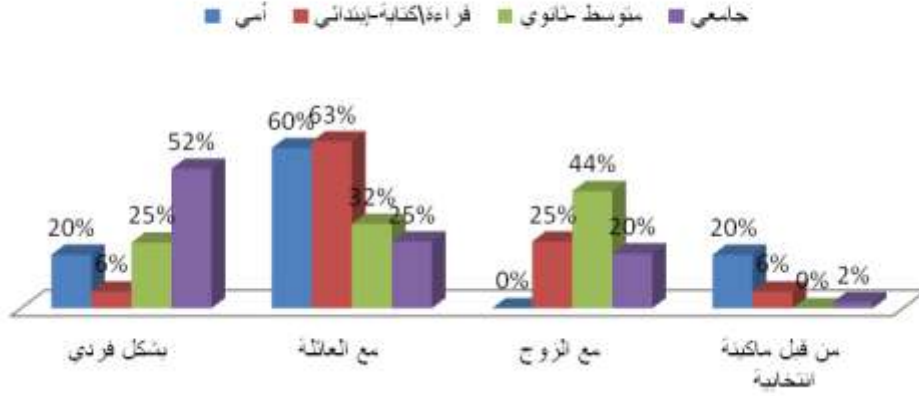
### بناءً على المستوى التعليمي



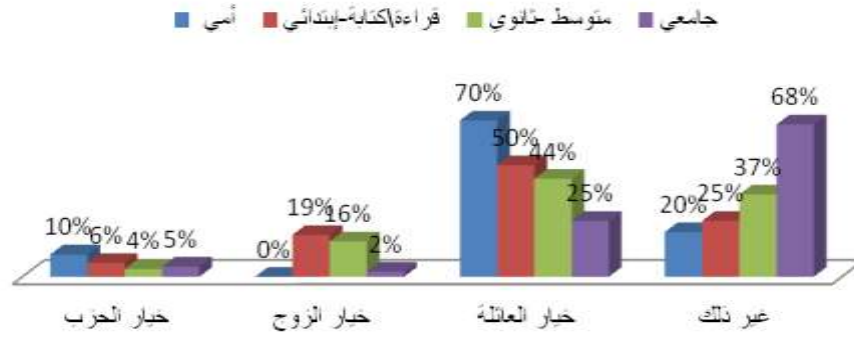




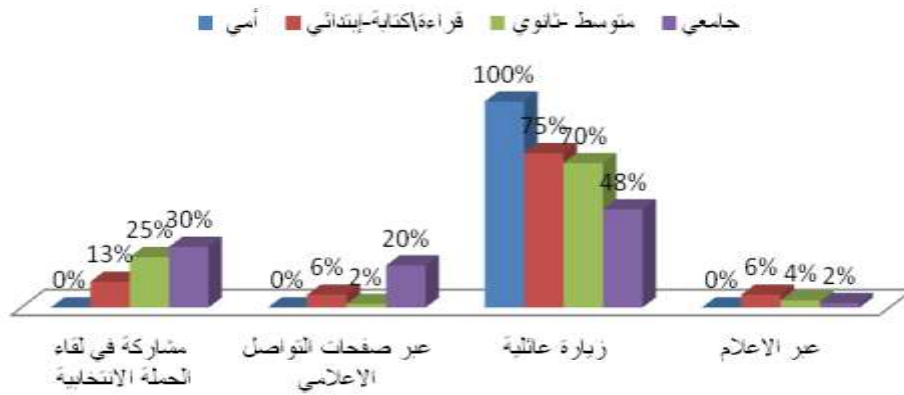
### كيف حضرت إلى مركز الاقتراع



### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/الواتي اقترعت لهم/لهن



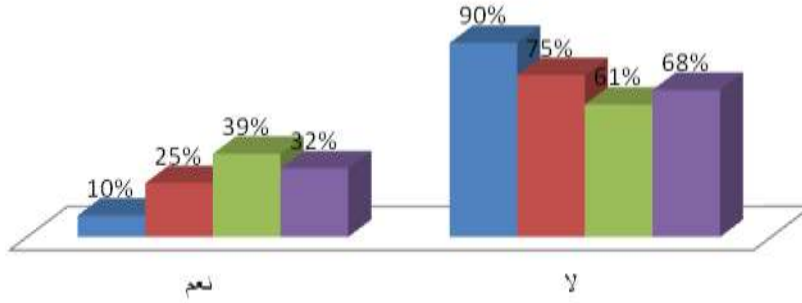
### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات





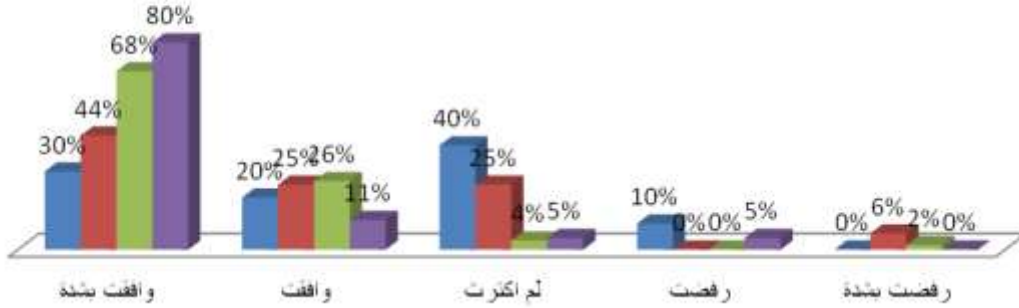
### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري

■ أسي ■ قراءة إكتتابية-إبتدائي ■ متوسط ثانوي ■ جامعي



### إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح

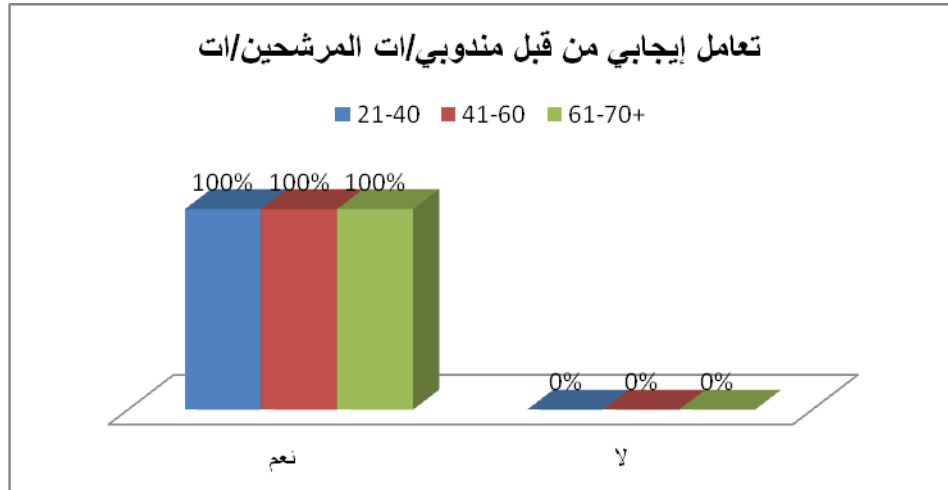
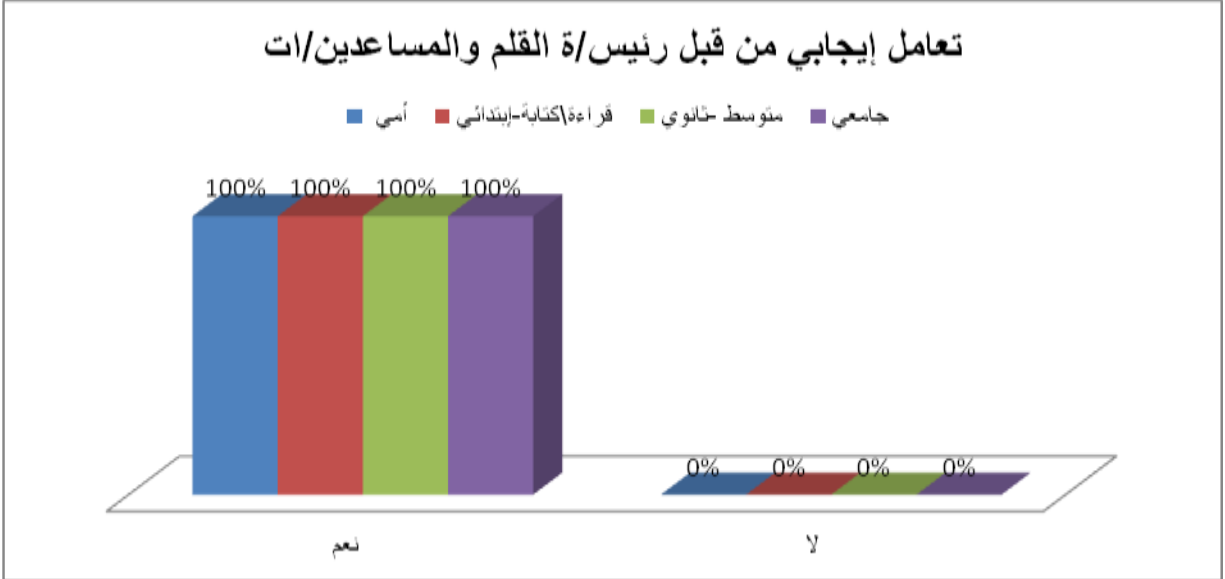
■ أسي ■ قراءة إكتتابية-إبتدائي ■ متوسط ثانوي ■ جامعي



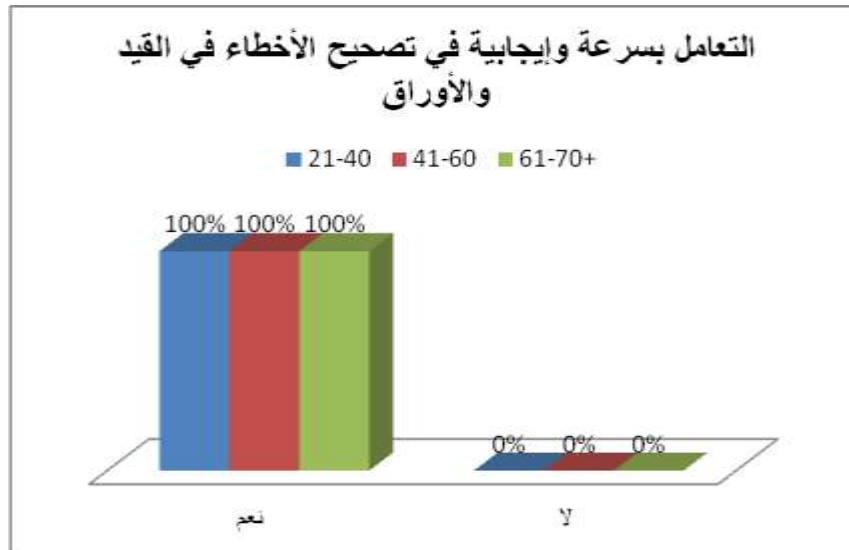
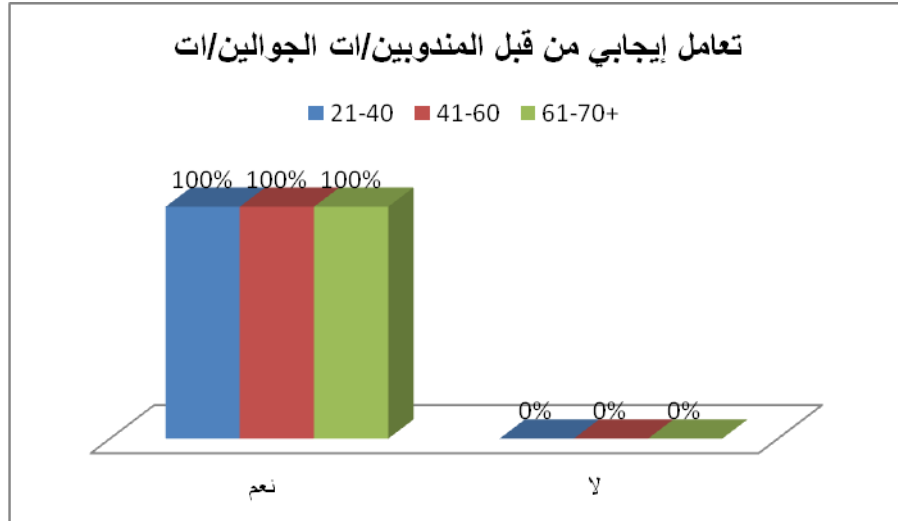


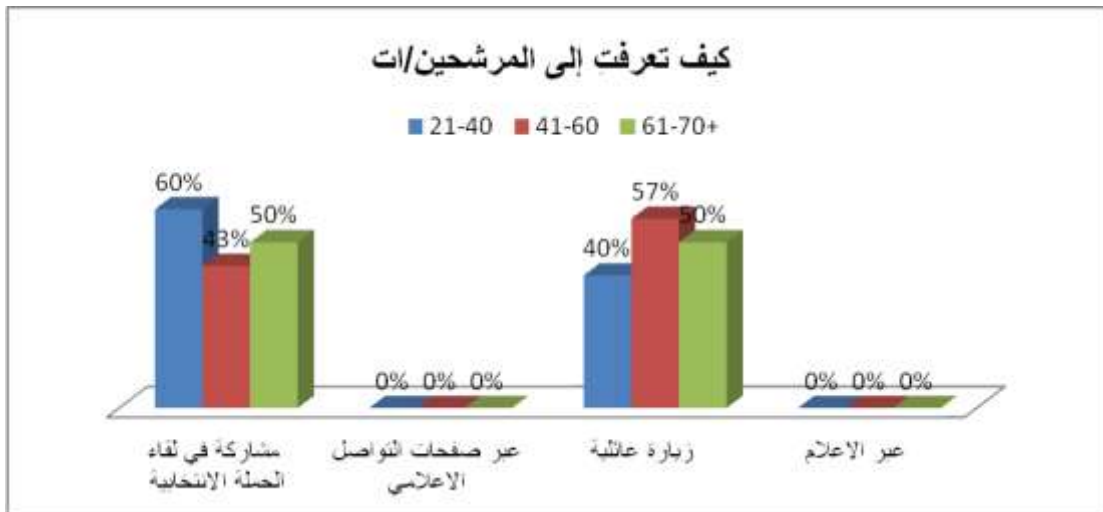
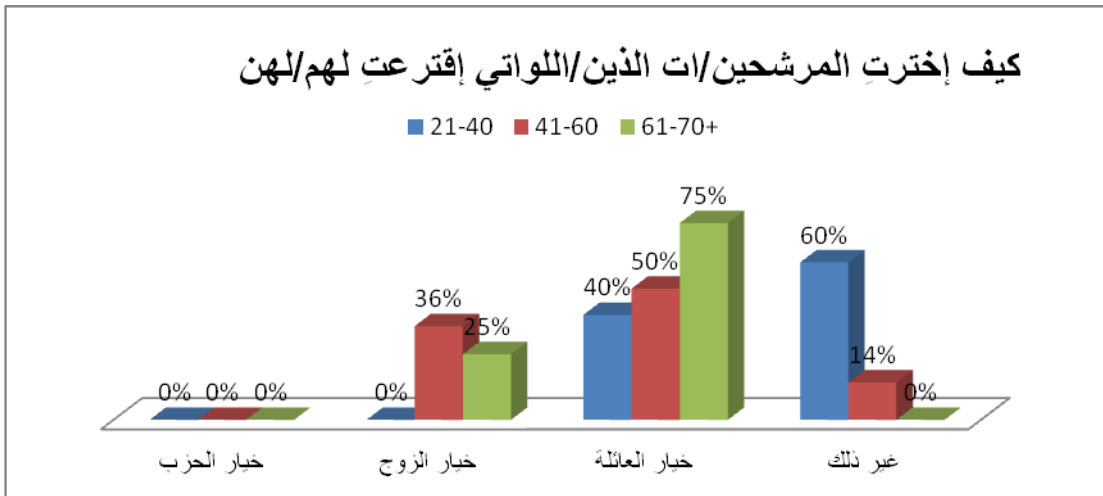
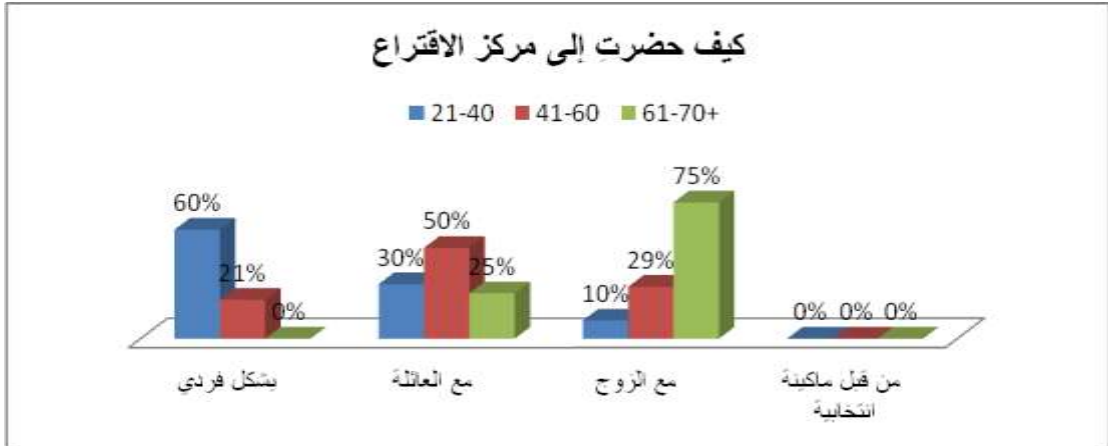
## الشمال

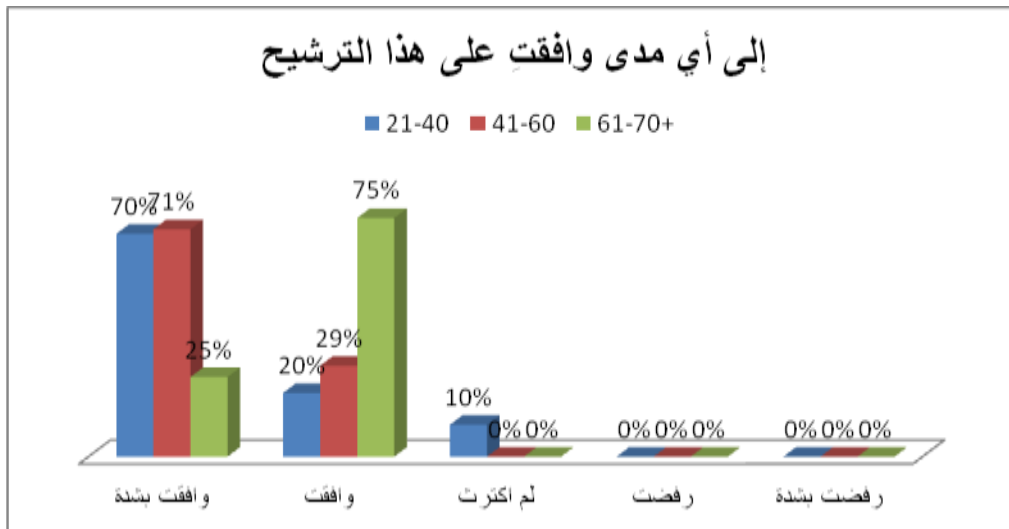
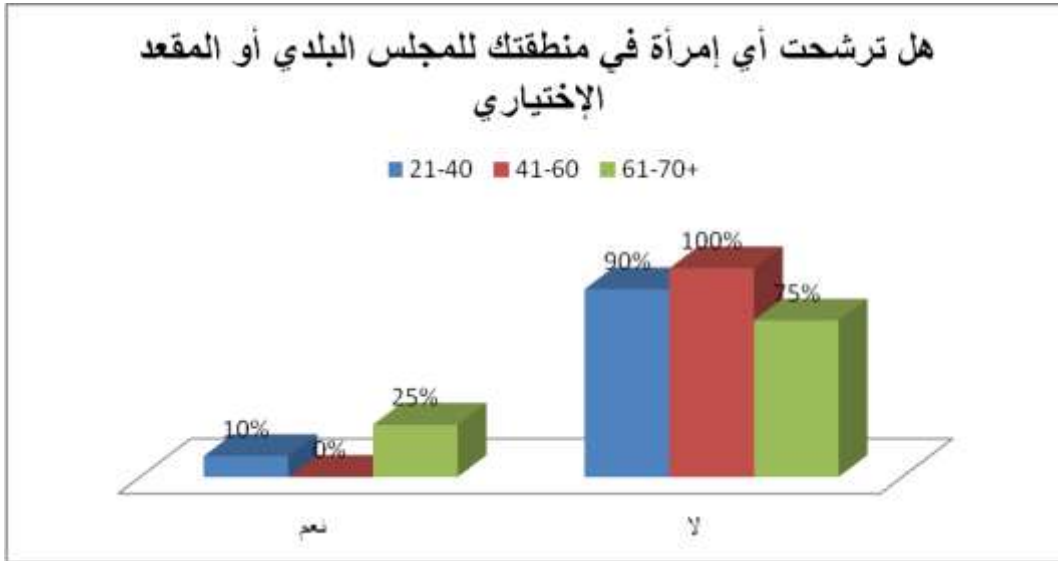
### بناءً على الفئة العمرية





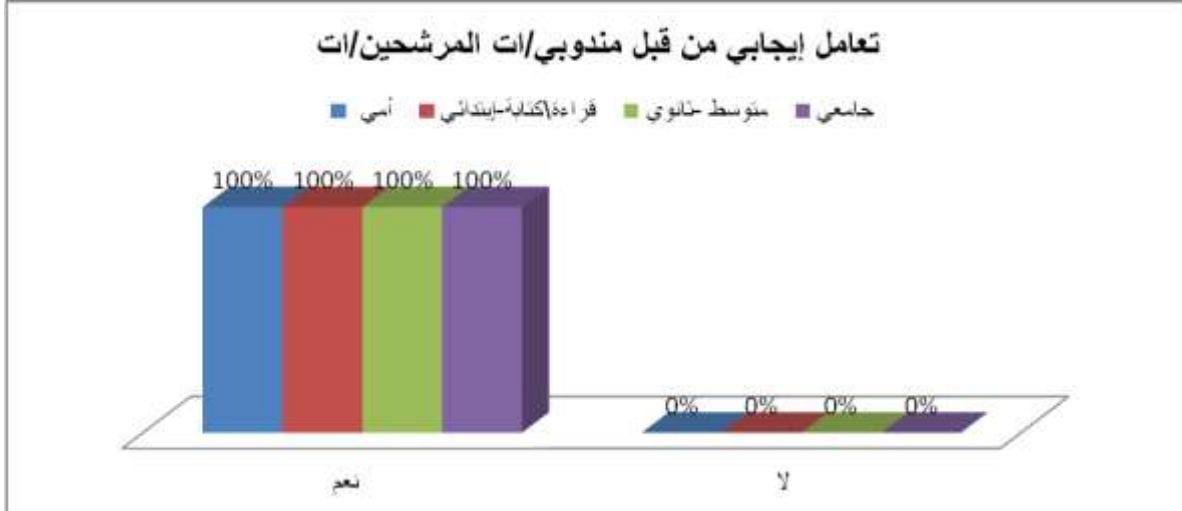
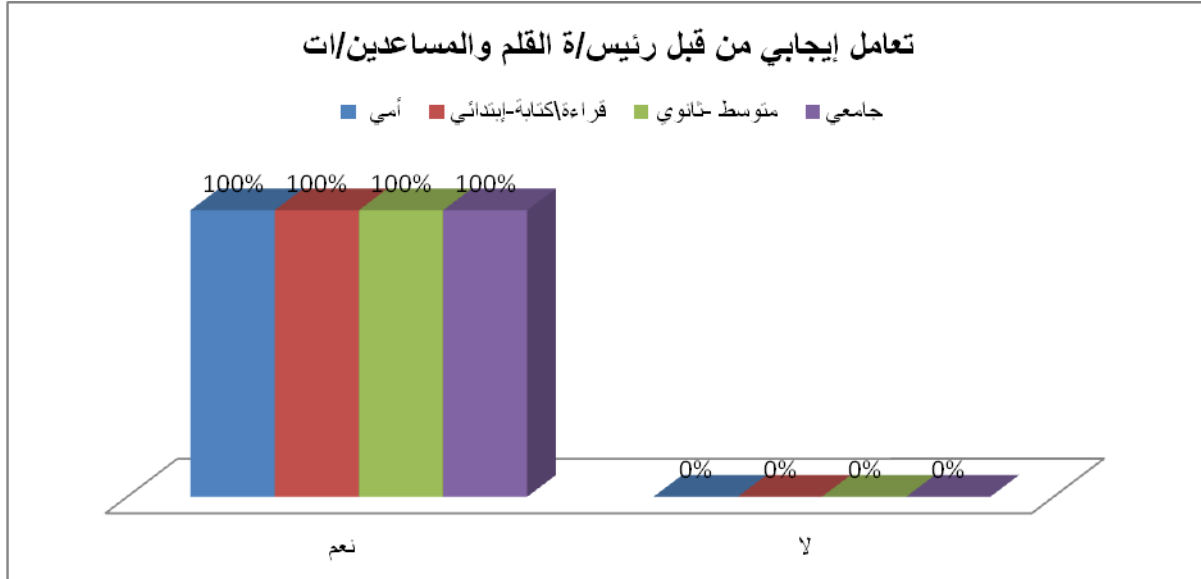






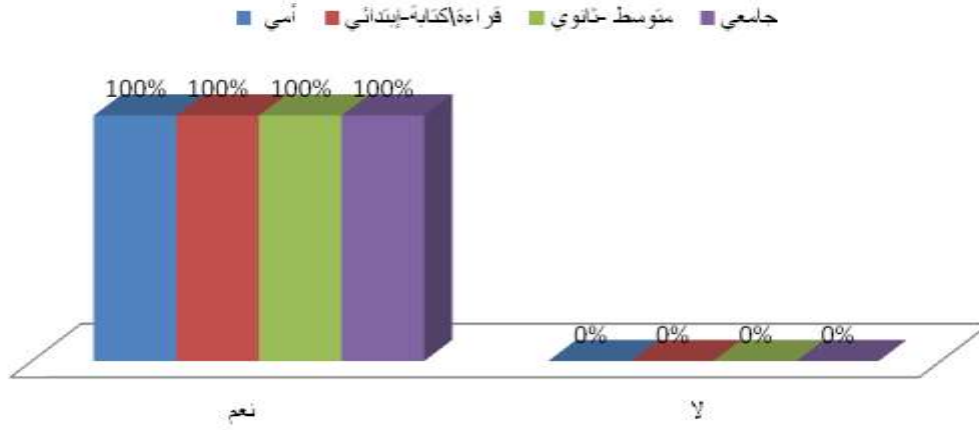


## بناءً على المستوى التعليمي

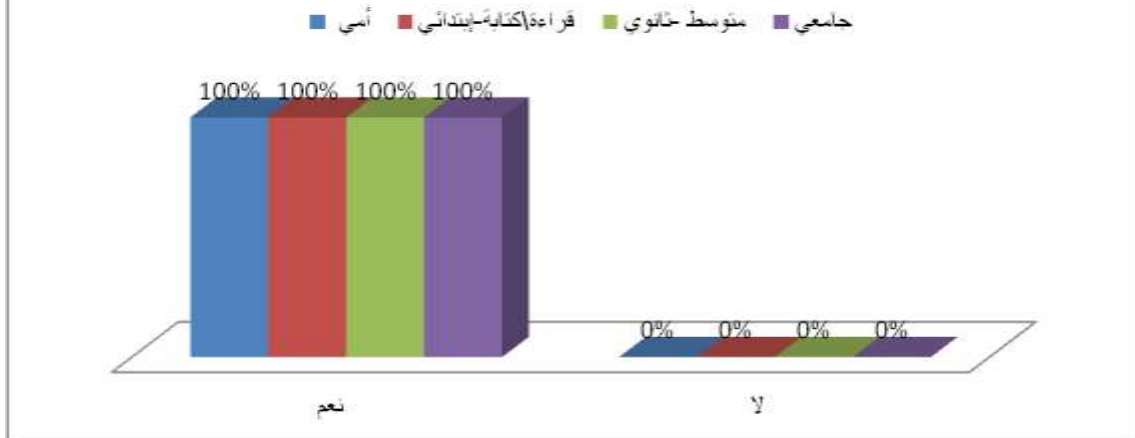




### تعامل إيجابي من قبل المندوبين/ات الجوالين/ات

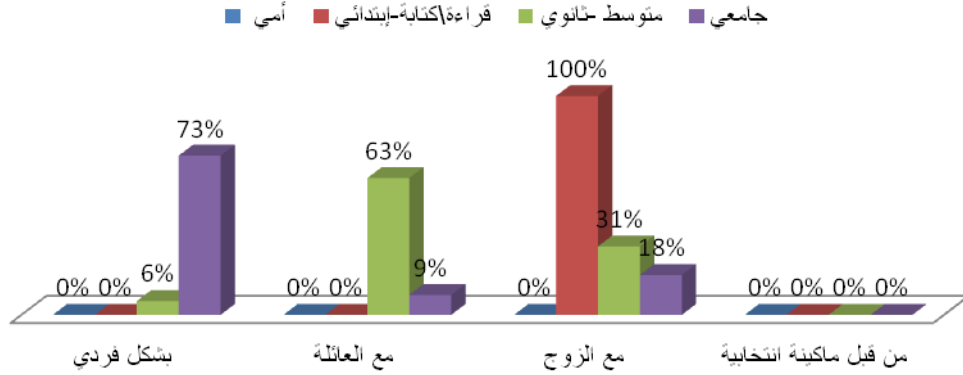


### التعامل بسرعة وإيجابية في تصحيح الأخطاء في القيد والأوراق

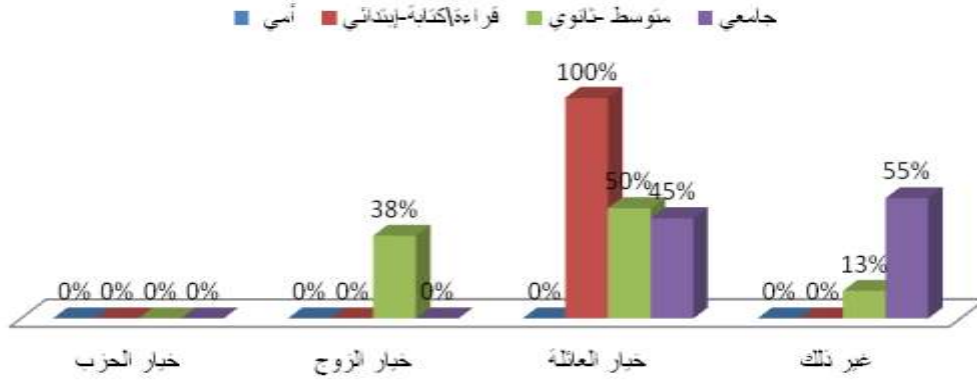




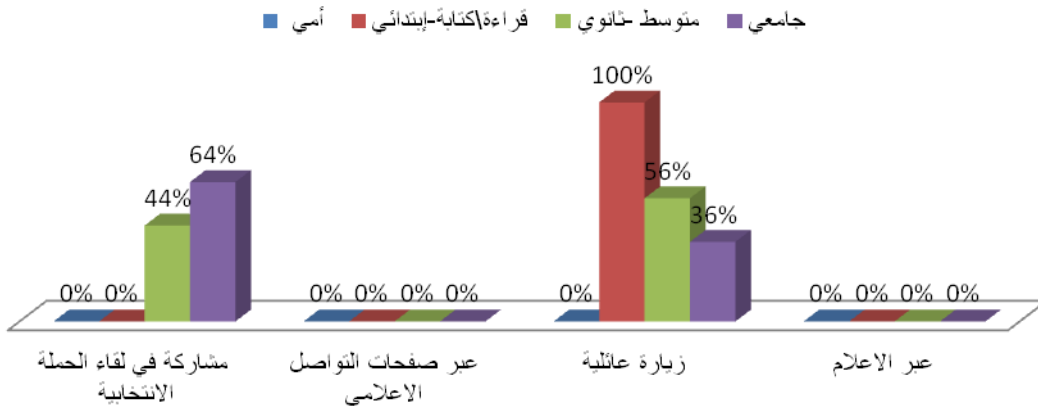
### كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

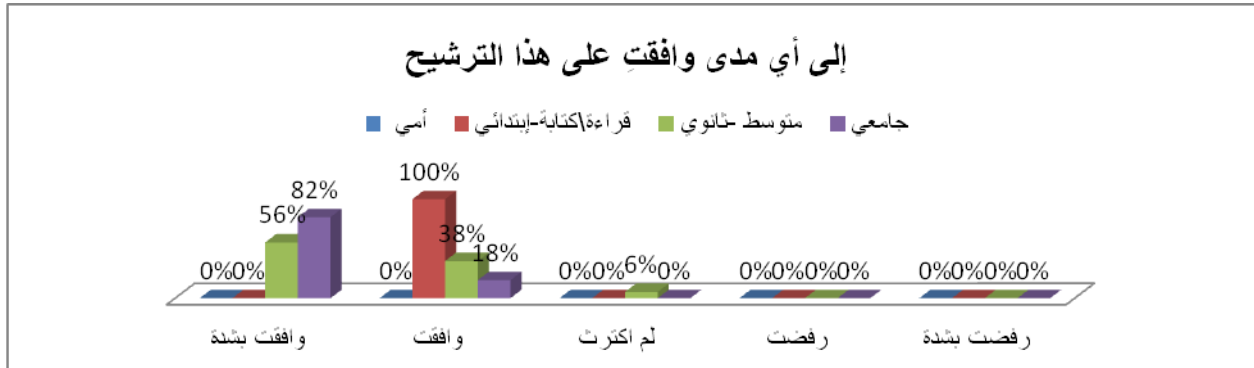
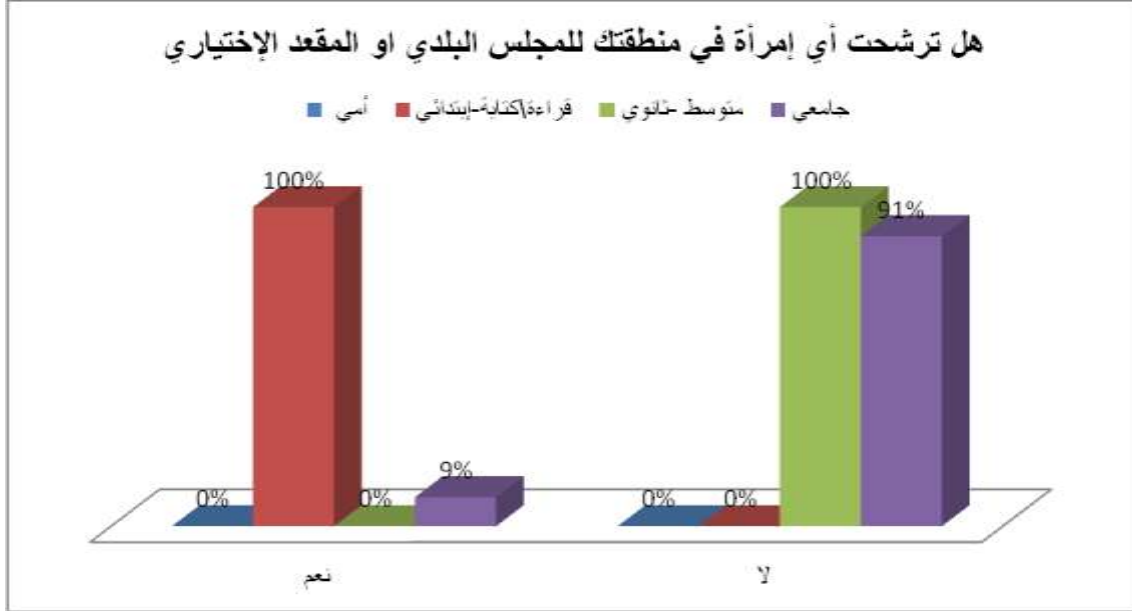


### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/اللاتي اقترعت لهم/لهن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

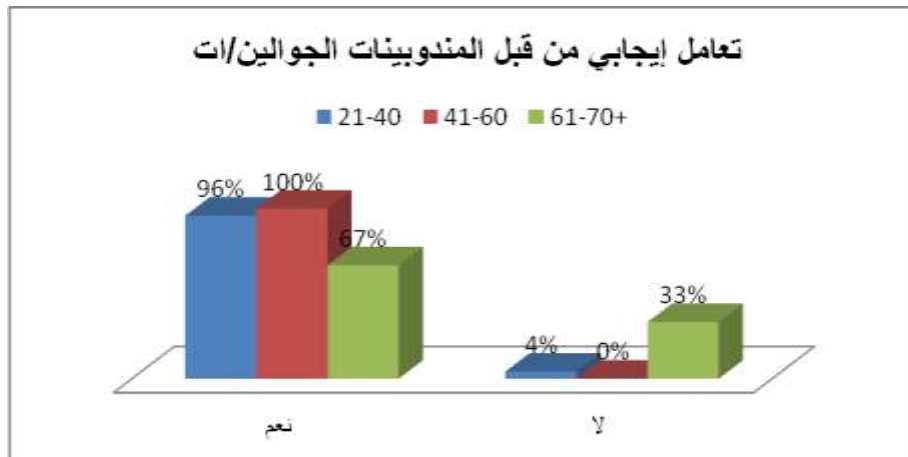
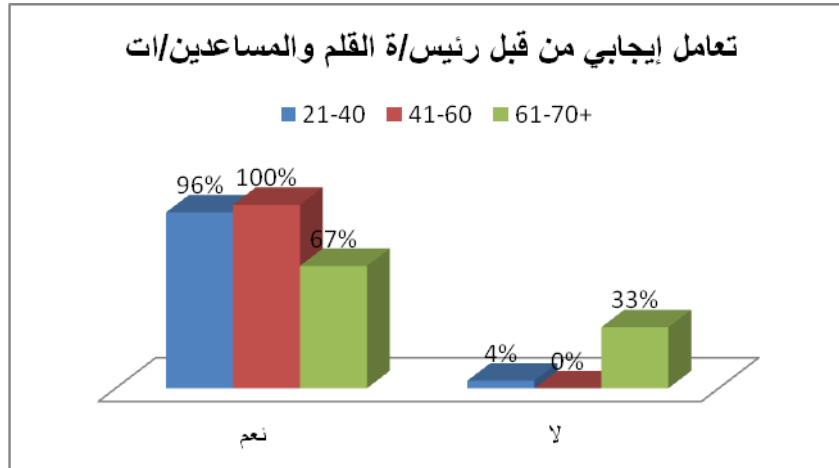




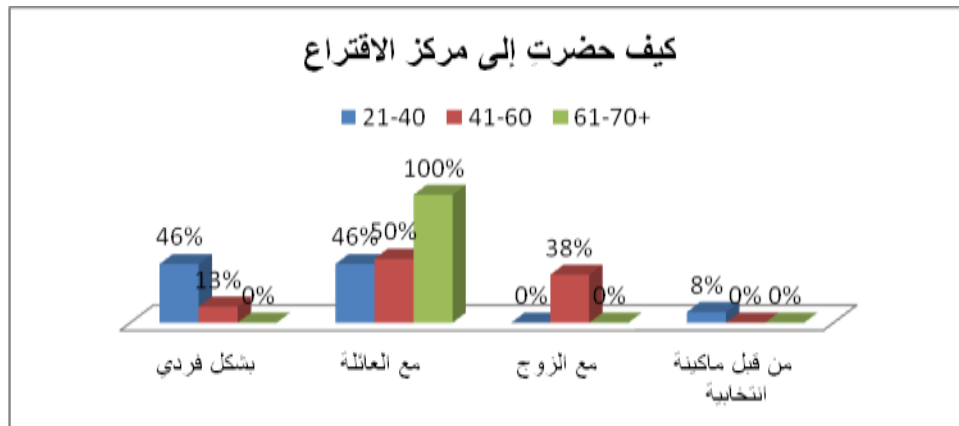
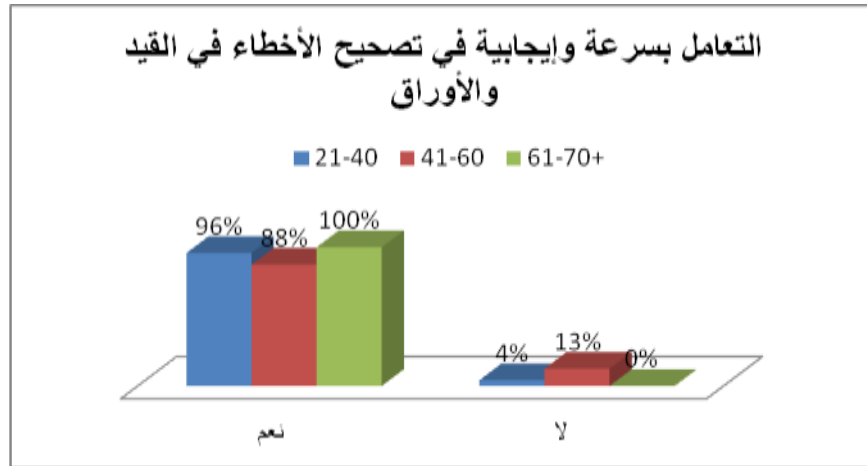
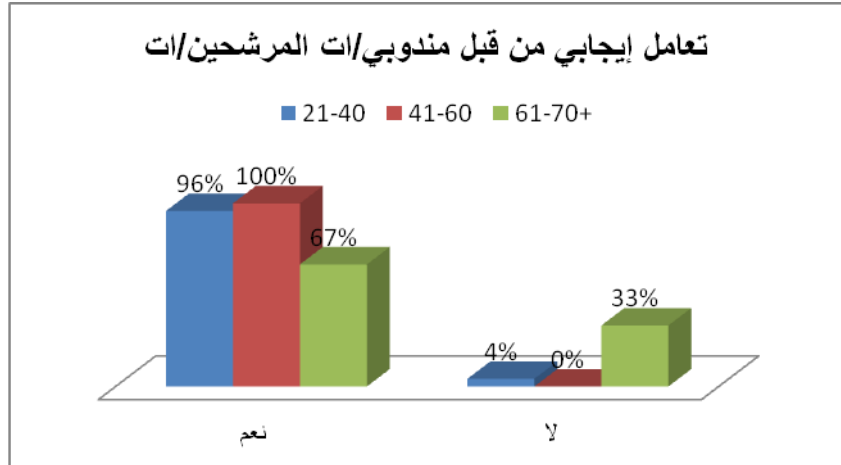


## عكار

### بناء على الفئة العمرية

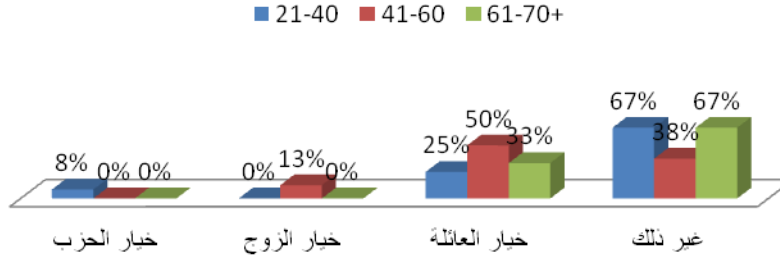








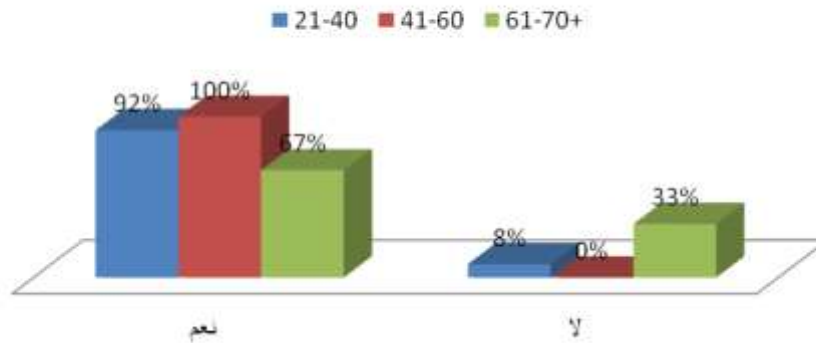
### كيف إخترت المرشحين/ات الذين/الواتي اقترعت لهم/لهن



### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات

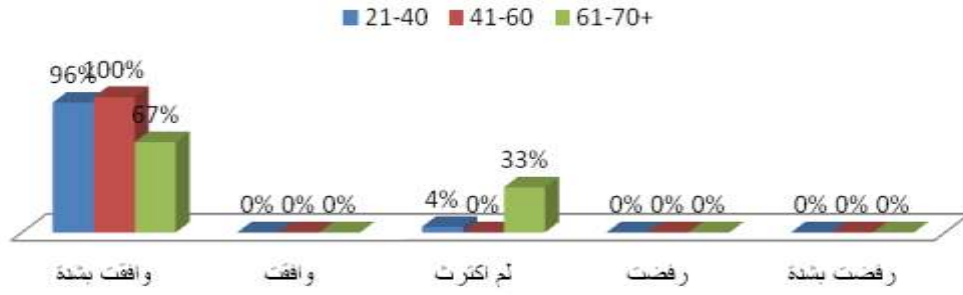


### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري

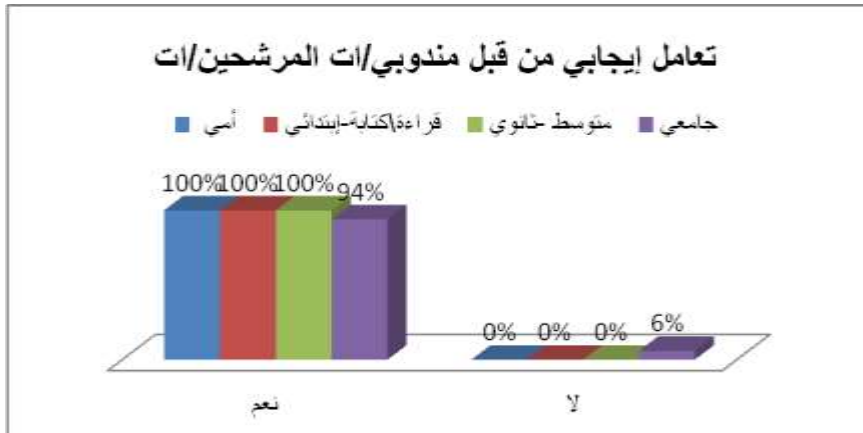
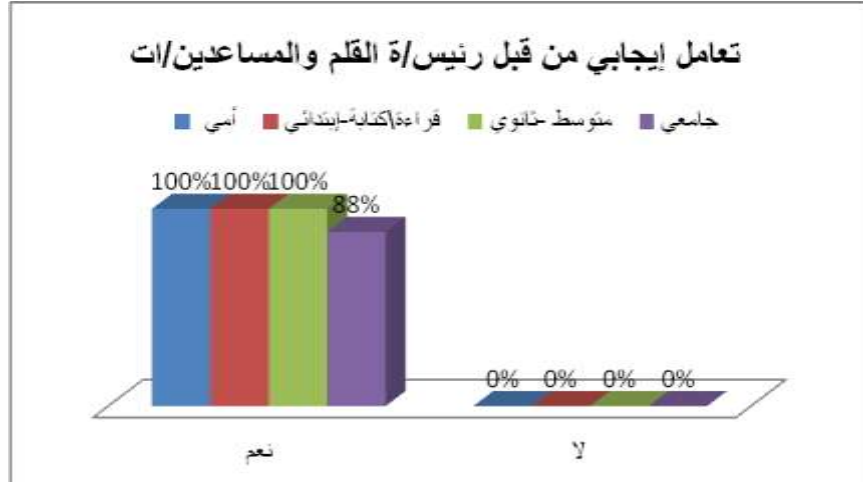


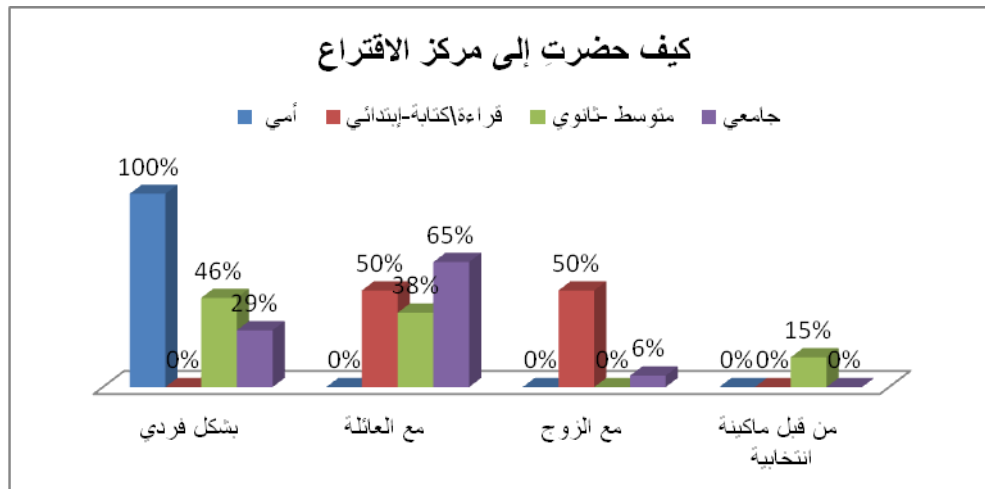
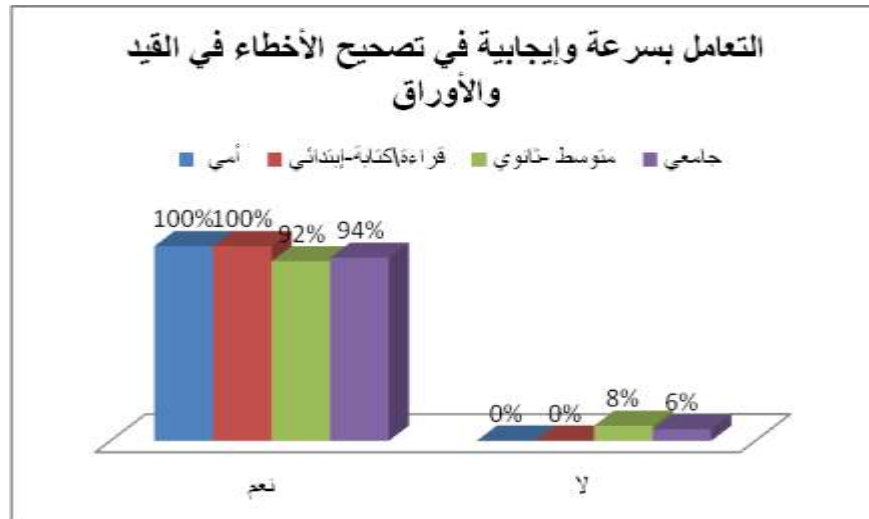
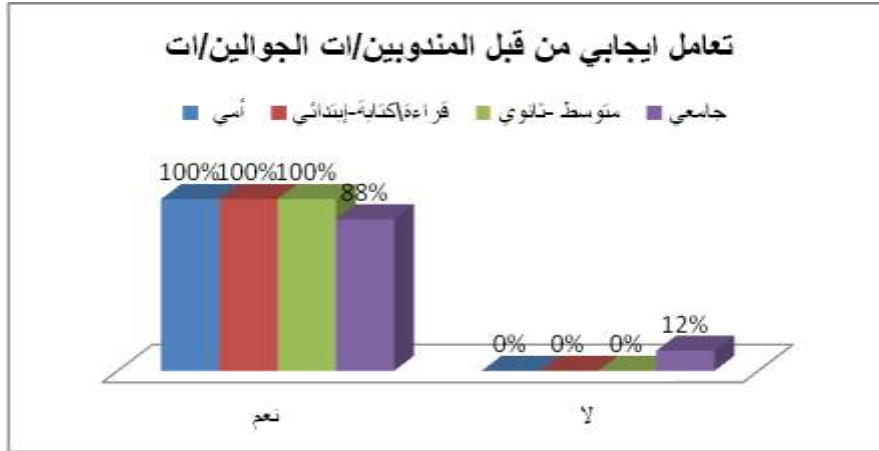


### إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح



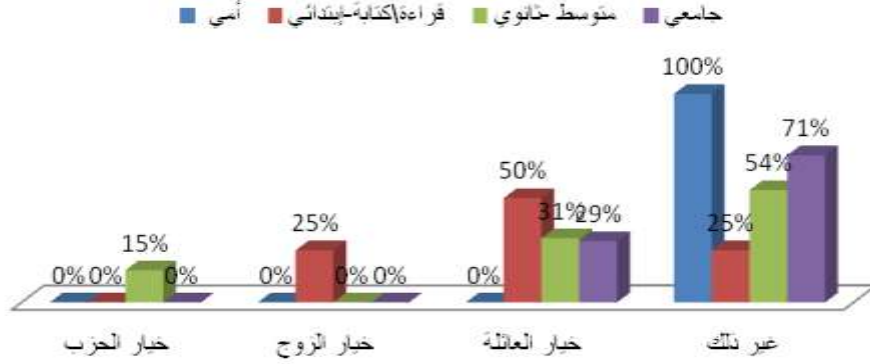
### بناءً على المستوى التعليمي



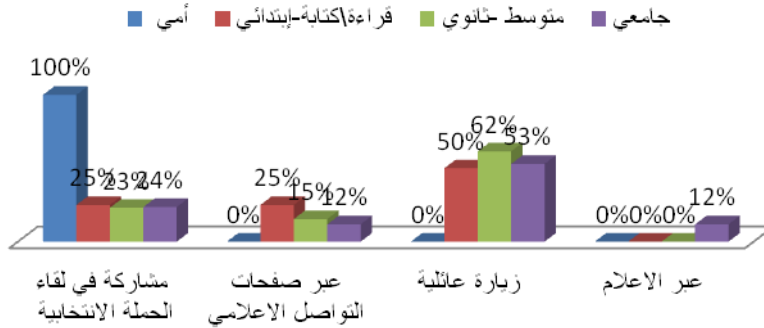




### كيف إخترت المرشحين/اللواتي الذين/اللواتي اقترعت لهم/لهن

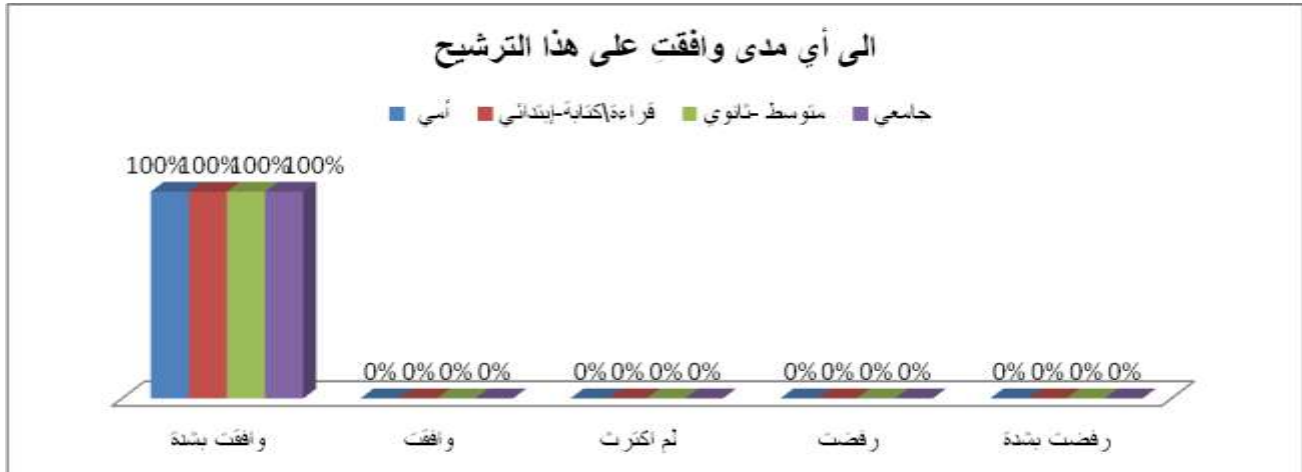


### كيف تعرفت إلى المرشحين/ات



### هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي او المقعد الإختياري







استمارة استبيان رأي المرشحة

الانتخابات البلدية والاختيارية 2016

1- هل سبق ان ترشحت للانتخابات البلدية او الاختيارية قبل ذلك؟

نعم

كلا

إذا نعم اي سنة وأي دائرة وما كانت النتيجة

السنة:

الدائرة:

النتيجة:

ما الذي دفعك للترشح في السابق؟

---

ما الذي منعك من الترشح في السابق؟

---

2- هل سبق لك الترشح في الانتخابات النيابية او المنظمات المدنية او الأندية الشبابية والثقافية او اللجان

الطلابية؟

نعم

كلا

إذا نعم اي سنة وفي أي إطار وما كانت النتيجة

السنة:

الإطار:

النتيجة:

3- هل سبق لك المشاركة في دورات تدريبية تمكينية متعلقة بالانتخابات والمشاركة السياسية

للمرأة؟

نعم

كلا

إذا نعم ما هي هذه الدورات وكيف تقيمين هذه للتجربة؟

الدورات والتجربة:

---

هل أفادتك هذه الدورات في ترشحك الحالي للانتخابات؟

نعم

كلا

تحديد ماهية الاستفادة:

تنمية القدرة على التواصل

تنمية المعرفة بالقوانين

تنمية الثقة بالنفس

غير ذلك



كيف:

أسباب الترشح

4- لماذا ترشحت للإنتخابات البلدية 2016؟

أشكال الدعم العائلي والمؤسسي

5- من دعمك في تشرحك للإنتخابات؟

- العائلة / نرجو توضيح من تحديدا في العائلة
- الحزب او التيار / نرجو تحديد الحزب
- الطائفة او رجال الدين
- الاصدقاء
- غير ذلك

6- هل واجهت اي ضغوط بسبب عزمك على ترشيح نفسك في الإنتخابات؟

- نعم
- كلا

7- اذا كان جوابك نعم من هي الجهة التي ضغطت عليك؟

- العائلة
- المجتمع
- الطائفة
- الحزب او التيار
- غير ذلك وما هي الضغوطه نوعها، من من؟

8- هل انت منتسبة لحزب معين؟

- نعم - حندي
- كلا

9- اذا كان جوابك نعم، هل حظيت بدعم هذا الحزب عند ترشحك؟

- نعم
- كلا

حندي كيفية الدعم او أسباب عدم الدعم برأيك

10- هل حظيت بنفس الدعم من حزبك مثلك مثل المرشحين من الرجال؟

- نعم
- كلا

فسري أكثر

11- هل واجهت أي ضغوط لانسحاب من الانتخابات؟





نعم

كلا

حددي الجهة أو الجهات التي مارست عليك هذا الضغط:

### العملية الانتخابية- الحملة

12- من هم/ن المسؤولين/ات عن حملتك الانتخابية؟

13- كيف خضتي الانتخابات؟

ضمن لائحة

منفردة

لماذا؟

14- هل واجهت صعوبات للإتضمام الى لوائح إنتخابية؟

نعم

كلا

لماذا؟

15- ما كان دورك في اللائحة الإنتخابية؟

16- ما هي المشكلات التي واجهتك في الإتفاق الإنتخابي؟

17- كيف تقيمين تجربتك مع وسائل الإعلام؟ هل كانت سلبية أو إيجابية؟ الرجاء إعطاء أمثلة

### العملية الانتخابية

18- ما هي أهم القضايا التي تناولتها في حملتك؟ لماذا؟ كيف تم تحديد هذه القضايا؟

19- هل يوجد قضايا خاصة بالنساء في برنامجك الإنتخابي؟



نعم

كلا

إذا نعم ما هي هذه القضايا؟ لماذا اخترتها دون سواها؟

---

20- ما هو برأيك سبب فوزك/عدمه أو انسحابك؟

---

إذا استشارتك إحدى الإثبات في عائلتك بالنسبة إلى ترشحها في الانتخابات البلدية المقبلة، ما هي النصيحة التي تقدمينها لها؟ لماذا؟

---

هل من إضافات؟

---



مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية  
استمارة المقابلة مع الناخبات بعد الاقتراع  
التشديد على ضرورة ملئ الاستمارة بعد انتهاء عملية الاقتراع لعدم التأثير على خيار الناخبات

المحافظة _____						القضاء _____					
البلدة _____						مركز الاقتراع _____					
الفئة العمرية للناخبة						30-21	40-31	50-41	60-51	70-61	71 +
المستوى التعليمي للناخبة						امي	قراءة/ كتابة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
٧	نعم	التعامل مع النساء داخل اقلام الاقتراع									
		تعامل ايجابي من قبل رئيسة/القلم والمساعدات									
		تعامل ايجابي من قبل مندوبين/ات المرشحين/ات									
		تعامل ايجابي من قبل المندوبين/ات الجوالين/ات في مركز الاقتراع									
		بحال وجود خطأ في فيدك او اوراقك هل تم التعامل معه بسرعة و ايجابية									
كيف حضرت الى مركز الاقتراع؟											
		بشكل فردي									
		مع الزوج									
		غير ذلك									
كيف اخترت المرشحين الذين/اللواتي اقترعت لهم/لهن؟ بناءً على											
		خيار الحزب									
		خيار العائلة									
كيف تعرفت الى المرشحين/ات حسب اختيارك											
		مشاركة في لقاء الحملة الانتخابية									
		زيارة عائلية									
		هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري؟									
إلى أي مدى وافقت على هذا الترشيح؟											
		وافقت بشدة	وافقت	لم أكثر	عارضت	عارضت بشدة					



كتاب من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين

حضرة المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين  
نحية طيبة.

نوجه الى عنايتكم هذا الكتاب آمليين منكم تزويد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ببعض المعلومات المتعلقة بالانتخابات الأخيرة وذلك من أجل دراسة بحثية نقوم بها الجمعية. المعلومات التي نودّ الجمعية الحصول عليها هي:

- 1- لائحة بأسماء المرشحين والمرشحات الذين تقدموا بطلب الترشح على المجالس البلدية والاختيارية في كافة المحافظات والأقضية.
- 2- لائحة بأسماء المرشحين والمرشحات الذين تقدموا بطلب الترشح على المجالس البلدية أو الاختيارية في كافة المحافظات والأقضية ومن تم سحبوا ترشحهم.
- 3- نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية في كافة المحافظات والأقضية وبحسب كل فم اقتراع.
- 4- أرقام هواتف المرشحات حتى نستطيع لنا الاتصال بهن بهدف إجراء المقابلات البحثية.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

الأمينة العامة

زينب الطور

نسخة طبق الاصل من هذا الكتاب أرسلت الى الدكتور خليل جبارة.

بيروت، 8 أيار 2016



ن.ع

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات  
المديرية العامة للشؤون السياسية واللجانين

عدد ٤/٨٢٣٨

جانب الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

الموضوع: طلب احصاءات بلدية واختيارية.

المرجع: كتابكم المسجل لدينا برقم ٤/٨٢٣٨ تاريخ ٢٠١٦/٦/١٥.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين اعلاه،

نودعكم المعلومات التالية:

المرشحون للانتخابات البلدية:

عدد المرشحين الإجمالي:	٢١٩١٥	النسبة:	٩٤,٣ %
عدد المرشحين الذكور:	٢٠٦٧٥	النسبة:	٥,٧ %
عدد المرشحين الإناث:	١٢٤٠	النسبة:	

المرشحون للانتخابات الاختيارية:

عدد المرشحين الإجمالي:	٨١٥١	النسبة:	٩٦,٢ %
عدد المرشحين الذكور:	٧٨٤٤	النسبة:	٣,٨ %
عدد المرشحين الإناث:	٣٠٧	النسبة:	

- فيما يتعلق بنتائج الانتخابات بحسب كل قلم اقتراع، يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني للوزارة.
- أما بالنسبة لعدد الذين سحبوا ترشيحهم أو الحصول على هواتف المرشحات، فيمكن مراجعة أماكن الترشيح في مراكز المحافظات والقنصليات.

بيروت، في ٢٢ من أيار ٢٠١٦

مدير عام  
الشؤون السياسية واللجانين  
فاتن بونس

*Faten Bounis*

